

أثر سياسات منظمة
التجارة العالمية
على التجارة الخارجية في
الدول النامية

دكتور

محمد عبدالعزيز محمد أحمد

مدرس بقسم القانون العام

(الاقتصاد والمالية العامة)

كلية الشريعة والقانون بتفهن الأشراف - دقهلية

مقدمه

تعتبر التجارة الخارجية من أهم العوامل التي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية في كافة الدول وخاصة الدول النامية، وذلك نظرا لأنها تعتمد بشكل متزايد على التجارة الدولية لتحقيق التنمية من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجهها خاصة تلك المتعلقة بالعجز في موازين مدفوعاتها ومواجهة أعباء ديونها الخارجية^(١).

وقد اتسمت فترة الثلاثينات من القرن الفائت بعدة سمات تتلخص في انهيار قاعدة الذهب وعدم ثبات أسعار الصرف، واختلال التوازن الخارجي والداخلي للدول، وانتشار حركة رؤوس الأموال الساخنة وتلاشي حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل بغرض الاستثمار، كما اتسمت أيضا باختلال العلاقات التجارية الدولية والتبادل التجاري وانتشار القيود الحمائية، وبالرغم من كل هذه السلبيات إلا أنه لم يكن هناك أي منظمات دولية تقوم بدور المنظم والمنسق لحل مشكلات النقد والتمويل والتجارة الخارجية، لذلك كانت الحاجة ماسة إلى إنشاء منظمات اقتصادية دولية لإيجاد حلول ناجعة في هذا المجال^(٢).

وترتبطا على ذلك، فقد تم عقد المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في يوليو ١٩٤٤، ونتج عنه إنشاء صندوق النقد والبنك الدوليين، كما تم توقيع اتفاقيات الجات في سنة ١٩٤٧ بهدف تحرير التجارة والتخفيف من وطأة القيود الحمائية، وترتب على ذلك فيما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية التي بدأت في النفاذ بداية من أول يناير ١٩٩٥م^(٣).

ونظرا لتضارب الآراء النظرية حول الآثار المترتبة على نفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية، فإننا سنركز دراستنا على دور منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير التجارة، وأثر سياساتها على التجارة الخارجية في الدول النامية.

(١) د/ السيد عبدالمولى، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية،

القاهرة، ٢٠٠١، ص ٥

(٢) د/ محمد إبراهيم طريح، مقدمة في التجارة الدولية، النظريات والسياسات، مكتبة المدينة،

الرقازيق، ص ٢٥٢.

(٣) د/ محمود سمير الشرقاوي، منظمات التجارة الدولية والتمويل الدولي، ط ٢، دار النهضة

العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٥٠.

وعلى ذلك، فإن البحث يهدف بشكل أساسي إلى التقييم الكمي الواقعي — من خلال الإحصائيات — لأثر سياسات منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية في الدول النامية.

ويتحدد الإطار المكاني لهذا البحث بمجموع الدول النامية بأقاليمها المختلفة، من خلال دراسة وتحليل أثر سياسات تحرير التجارة العالمية على صادرات وواردات السلع والخدمات والميزان التجاري في الدول النامية، مع المقارنة بينها وبين الدول المتقدمة في هذا المجال، وأيضاً المقارنة بين الأقاليم المختلفة في الدول النامية، بينما يتحدد الإطار الزمني بإجراء تقدير كمي لأثر نشأة منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية في الدول النامية من خلال إجراء مقارنة بين الفترة ما قبل نفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية بعشر سنوات، والفترة التي تلت نفاذها وحتى سنة ٢٠١٢م.

وتشتمل هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:—

المبحث الأول: الإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية

المطلب الأول: نشأة منظمة التجارة العالمية

المطلب الثاني: أهداف ووظائف ومبادئ منظمة التجارة العالمية

المطلب الثالث: التنظيم والإدارة في منظمة التجارة العالمية

المبحث الثاني: الآثار النظرية لنفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية على

نمو التجارة الخارجية في الدول النامية

المطلب الأول: مزايا تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية

المطلب الثاني: سلبيات تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية

المبحث الثالث: الآثار الكمية لنفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية على

نمو التجارة الخارجية في الدول النامية

المطلب الأول: أثر تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية على

صادرات الدول النامية

المطلب الثاني: أثر تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية على

واردات الدول النامية

المطلب الثالث: أثر تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية على

الميزان التجاري في الدول النامية

الخاتمة:

النتائج - التوصيات - الملاحق - قائمة المراجع

المبحث الأول

الإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية

اكتمل المثلث العالمي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية الدولية بنشأة منظمة التجارة العالمية إلى جوار صندوق النقد والبنك الدوليين، ومن الملاحظ أن هذه المؤسسات تتجه إلى إدارة الاقتصاد العالمي من خلال آليات جديدة في إطار من التنسيق فيما بينها لضبط إيقاع المنظومة العالمية وإرساء قواعد وبنیان هيكل العولمة ودعم مجالاتها الثلاثة الرئيسية وهي عولمة التجارة والتمويل والاستثمار^(١).

ووفقا لذلك فإن منظمة التجارة العالمية تسعى إلى تحقيق أهدافها الأساسية من خلال الوظائف الموكلة إليها ومن خلال مجموعة من المبادئ الأساسية، وتتناغم هذه الأهداف والوظائف والمبادئ من أجل تحرير التبادل التجاري في السلع والخدمات، وتسهيل نفاذها إلى الأسواق ما بين الدول الأعضاء.

المطلب الأول

نشأة منظمة التجارة العالمية

لم يكن هناك - أثناء الحرب العالمية الأولى - أي مجال لحرية التجارة ، ففي ذلك الوقت لم تكنف الدول الأوروبية بمنع التجارة مع أعدائها فقط ، بل قامت بفرض الرقابة على تجارتها مع الدول المحايدة ، وتشديد السياسة الحمائية التجارية بصفة عامة.

وبالرغم من وجود سياسة الحماية التجارية بصفة عامة فإن الاستقرار والرخاء - الذين ظهرا بداية من عام ١٩٢٦ - قد أنعشا الأمل في زوال عهد الحماية التجارية، والعودة إلى ظهور عهد المعاهدات التجارية، ووحدة المعاملة الجمركية بين مختلف الدول^(٢). ولكن لم يدم هذا الاستقرار والرخاء طويلا إذ ما لبثت الأحوال الاقتصادية أن تغيرت بشكل جذري بداية من خريف سنة ١٩٢٩ ، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية الطاحنة أو ما يعرف بالكساد الكبير الذي بدأ بالانهيار المالي في بورصة نيويورك للأوراق المالية في يوم " الثلاثاء الأسود "

(١) عماد محمد الليثي، التبادل الدولي - دراسة منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي

المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٠٥.

(٢) د/ أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الأول ، التبادل الدولي - المدفوعات

الدولية - النظام النقدي الدولي ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،

١٩٨٠ ، ص ١٢٢ وما بعدها .

الموافق ٢٩ أكتوبر ١٩٢٩، والتوابع التي أعقبت ذلك من انهيار اقتصاديات دول أوروبا الوسطى وألمانيا والنمسا وغيرها^(١). وقد أدى ذلك إلى ظهور روح من عدم الثقة بين الدول الأعضاء ، خاصة أن كل دولة من هذه الدول أصبح شغلها الشاغل هو البحث عن حل لمشاكلها الاقتصادية الداخلية كالبطالة والكساد ولو أدى ذلك إلى إفقار الدولة الجار.

وقد بلغت السياسات الحمائية التجارية ذروتها في فترة الثلاثينات من القرن الفائت ، فقد قامت الدول بفرض الضرائب الجمركية المبالغ فيها، إلى جانب القيود الكمية "نظام الحصص" التي فرضتها على وارداتها من الدول الأخرى ، يضاف إلى ذلك أنه عند نشوب الحرب العالمية الثانية عادت الدول المتحاربة إلى سياسة حظر التجارة مع بعضها البعض ، ومراقبة التبادل التجاري مع الدول المحايدة، وبعد انتهاء الحرب في عام ١٩٤٥م بدأت الدول في إعادة تنظيم اقتصادياتها القومية، ونجحت الجهود المبذولة في إعادة بعض الحرية إلى حركة التجارة الدولية والاعتماد على الضرائب الجمركية، وفي هذه الأثناء أصبحت البيئة الاقتصادية مهيأة لتنظيم التبادل الاقتصادي الدولي ووضع قواعد تكفل تحريراً أكبر ونمو أسرع لحركة التجارة الدولية، وقد تمخضت هذه الجهود عن ميلاد ووضع ميثاق هافانا وتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT^(٢).

الجات تمهد لإنشاء منظمة التجارة العالمية :

من المعلوم أن مؤتمر بريتون وودز الذي انتهى في ٢٢ يوليو من سنة ١٩٤٤ قد أرسى قواعد النظام العالمي، إذ تمخض عنه إنشاء صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي للتعمير والتنمية IBRD ، ولكي يكتمل المثلث العالمي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية بدأ التفكير في

(١) فيصل بن خالد بن عبدالله التركي ، آثار انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على أنظمتها الجنائية ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ص ٢٢ .

(٢) د/ عبد الحكيم الرفاعي ، السياسة الجمركية والتكتلات الاقتصادية ، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٥٩ وما بعدها . وأيضاً : د / عبدالرحمن يسري أحمد ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، بدون سنة للنشر ، ص ٢٥٧ .

إنشاء منظمة للتجارة الدولية تهدف إلى تنمية التجارة بين الدول الأعضاء^(١).

وبالفعل — وبناء على مقترح أمريكي — أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف ، وفي شهر أكتوبر ١٩٤٦ بدأ المؤتمر أعماله في لندن بالدورة الأولى للجنة التحضيرية ، ثم أعقبها الدورة الثانية للجنة التي عقدت في جنيف في الفترة من أبريل إلى أكتوبر ١٩٤٧ ، وانتهت اللجنة إلى إعداد مشروع ميثاق للتجارة الدولية ، وأخيرا وفي الدورة الأخيرة للجنة التحضيرية التي عقدت في هافانا من ٢١ نوفمبر ١٩٤٧ إلى ٢٤ مارس ١٩٤٨ انتهى المؤتمر وعددهم ٥٦ دولة إلى الموافقة على ميثاق للتجارة الدولية (ميثاق هافانا) الذي هدف إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية ITO ، ولقد تطلب الأمر بعد ذلك أن يوافق على هذا الميثاق نصف الدول الموقعة عليه بالأحرف الأولى ، وتصبح الموافقة نهائية بعد إقراره من الهيئات التشريعية لهذه الدول ، غير أن تلك المنظمة لم يكتب لها أن ترى النور ، حيث إن الكونجرس الأمريكي رفض التصديق على الميثاق نظرا لأن قيام منظمة عالمية للتجارة من شأنه انتقاص جانب من السيادة الوطنية للدول الأعضاء ، وهو ما يعد في ظل المناخ السائد حينذاك تدخلا في الشؤون الداخلية ، وانتهى الأمر بقيام إدارة الرئيس ترومان في ١٢/٦/١٩٥٠ بسحب موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على ميثاق هافانا^(٢).

وعلى ذلك فإن ميثاق هافانا لم يكتب له النجاح في الجزء المتعلق بمشروع ميثاق التجارة الدولية ، وبذلك سقطت " منظمة التجارة الدولية " إذ لم يكن من الممكن قيامها دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمثل وقتها ما يقرب من نصف الناتج القومي العالمي ، أما الجزء الخاص باتفاقية التجارة الدولية فكان موضوعا لمزيد من المفاوضات بين مجموعة الدول المتقدمة الصناعية - ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية - وبعض الدول النامية ، وانتهت المفاوضات إلى الاكتفاء بذلك الجزء الذي يتعلق

(١) د/ حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، ٢٠٠٠ ، ص ٣٨ وما بعدها.

(٢) Rasheed Khaled, Philip Levy and Mohamed Saleem , The World Trade Organization and The Developing Countries , Pamphlet Series , Vienna , Austria , February , 1999,P11 . وأيضا: د/ أحمد

جامع ، اتفاقات التجارة العالمية وشهرتها الجات ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٣٥ وما بعدها .

بتحرير التجارة العالمية الذي اشتمل عليه ميثاق هافانا مع وضعه موضع التنفيذ وتأجيل الجزء الخاص بإنشاء منظمة التجارة الدولية ، وبهذا أسفرت المفاوضات عن مولد " الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " التي دخلت حيز التنفيذ في أول يناير ١٩٤٨^(١).

التطور المرحلي لاتفاقية الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية :

ظلت الجات - منذ دخولها حيز التنفيذ - تمثل المصدر الوحيد للقواعد التي تحكم التجارة الدولية، وكذلك المنبر الوحيد لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف بهدف إزالة معوقات التجارة الدولية، وتبعاً لذلك أجريت ثمان جولات^(٢) - بداية من جولة جنيف ١٩٤٧ وانتهاء بجولة أوجواي ١٩٨٦

(١) د / سامي عفيفي حاتم ، خصائص نظام أوجواي - مراكش التجاري متعدد الأطراف ، من بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، المجلد الأول ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م ، ص ١٢٤ وما بعدها . وأيضاً : د /

حازم البيلوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٥٦ وما بعدها .
(٢) تم إجراء ثمان جولات متعاقبة تحت إشراف (الجات ١٩٤٧) بغرض توسيع نطاق المشاركة وحجم التنازلات الجمركية المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة ، وجاءت هذه الجولات على الترتيب الآتي:

أ- جولة جنيف (بسويسرا) ١٩٤٧ : وهي الجولة الأساسية التي انتهت إلى الإطار العام للاتفاقية واقتصر نطاقها على تبادل التنازلات الجمركية التعريفية ، وتم فيها تخفيض ٤٥٠٠٠ بندا من بنود التعريفات الجمركية.

ب- جولة أنسي (بفرنسا) ١٩٤٩ : وهي الجولة الأولى المنعقدة في إطار الاتفاقية وانتهت إلى تحقيق مزيد من التنازلات عن القيود التعريفية الجمركية ، وتم فيها تخفيض ٥٠٠٠ بندا من بنود التعريفات الجمركية.

ج - جولة توركاوي (بانجلترا) ١٩٥١ : وانتهت هذه الجولة بتحقيق مزيد من التنازلات الجمركية التعريفية بما يعادل حوالي ٨٧٠٠ بندا من بنود التعريفات الجمركية.

د - جولة جنيف ١٩٥٦ : وانتهت هذه الجولة بالموافقة على تخفيضات تعريفية على سلع تبلغ قيمتها في التجارة الدولية حوالي 2.5 مليار دولار.

هـ - جولة ديلون ١٩٦٠-١٩٦١ (بجنيف) : وسميت هذه الجولة بهذا الاسم نسبة إلى دوغلاس ديلون وكيل وزارة الخارجية الأمريكية والذي كان قد تقدم باقتراح عقدها، وانتهت إلى تحقيق المزيد من التنازلات التعريفية الجمركية بما يعادل ٤٤٠٠ بندا تعريفياً جمركياً.

و- جولة كيندي (بجنيف) ١٩٦٤-١٩٦٧ : وسميت بهذا الاسم نسبة إلى الرئيس الأمريكي آنذاك (جون كيندي) والذي كان قد اقترح ضرورة القيام بمفاوضات في نطاق الجات لإجراء تخفيض في الرسوم الجمركية، وقد ترتب على هذه الجولة الاتفاق على مكافحة الإغراق وتخفيض التعريفية الجمركية بنسبة معينة لمجموعة من السلع بعكس ما كان معهوداً في السابق وهو التفاوض للتخفيض سلعة سلعة.

ز- جولة طوكيو (بجنيف) ١٩٧٣-١٩٧٩ : وسميت بهذا الاسم لأن المؤتمر الوزاري الذي أعلن بدايتها تم عقده في العاصمة اليابانية طوكيو ، وقد انتهت هذه الجولة متصلة إلى تطورات غير مسبوقه على صعيد التجارة الدولية منها: توفير أساس قانوني دائم للمعاملة التفضيلية للدول النامية، كما تم الاتفاق على خفض التعريفات الجمركية على

/ ١٩٩٤ - تحت مظلة الجات هدفت إلى تخفيض معدلات التعريفية الجمركية وإقامة الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ونظرا لأن هذه التنظيمات عانت من قصور شديد فقد تفجرت قضية إنشاء منظمة عالمية للتجارة من جديد في رحاب المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي دارت في جولة أوروغواي بمشاركة ١٢٤ دولة، وأسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية خلفا للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، فقد شهدت مدينة مراكش بالمغرب في ١٥ أبريل ١٩٩٤ عقد مؤتمر أعلن فيه الانتهاء الرسمي لأطول جولة وأنجحها في إطار الجات، مقررة إنشاء كيان دولي جديد يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة للمنظمات الدولية هو "منظمة التجارة الدولية" التي أوكل إليها الإشراف على كافة الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي والبالغة ٢٨ اتفاقا وبروتوكولا وقرارا وزاريا وضعت جميعها في صورة ملاحق للاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، وعرفت "باتفاقية مراكش" أخذة بمبدأ الارتباط أو الصفقة الواحدة التي تعني أن الدولة التي توافق على اتفاق مراكش (الاتفاقية الأم) تصبح

السلع الصناعية والزراعية على مدى ثماني سنوات مما أدى إلى انخفاض الرسوم في الدول الصناعية بمتوسط يعادل ثلث تعريفاتها، كما تم فيها معالجة القيود التجارية والمشكلات الناجمة عن تحرير التبادل التجاري الدولي الذي أسهم في تخفيف القيود على التجارة الدولية وتقوية النظام القانونية باتفاقيات عديدة منها اتفاقية الدعم واتفاقية القيود الفنية على التجارة وإجراءات تراخيص الاستيراد واتفاق مكافحة الإغراق ، وغيرها.

ح- جولة أوروغواي (بجنيف) ١٩٨٦-١٩٩٣ : تم عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة على المستوى الوزاري بأوروغواي في ديسمبر ١٩٨٦، وقد صدر عن هذا الاجتماع إعلان وزاري ببدء مفاوضات تجارية متعددة الأطراف في إطار مبادئ محددة، وقد استغرقت المفاوضات سبع سنوات كاملة انتهت بالتوصل إلى صيغة متفق عليها تضمنت جميع الاتفاقات والوثائق القانونية المنبثقة عنها، كما اشتملت الوثيقة الختامية على مجموعات من النصوص القانونية منها ما يتعلق بتعديل اتفاقية الجات ١٩٤٧ الخاصة بالتجارة في السلع، ومنها ما يتعلق بعلاج أمور تتعلق بالتجارة في السلع، ومنها ما يتعلق بالتجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، هذا بالإضافة إلى مذكرة التفاهم الخاصة بإجراء تسوية المنازعات بين الدول، وقد تم التوقيع من قبل ١١٧ دولة على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي في ١٥ أبريل ١٩٩٤ في مدينة مراكش بالمغرب. لمزيد من التفصيل حول الجولات التي عقدت تحت إشراف الجات ١٩٤٧ ينظر:

د/ أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٥، من ص ٤٥ إلى ص ٥٥.

د/ أحمد جامع ، اتفاقات التجارة العالمية وشهرتها الجات، مرجع سابق، من ص ١٠٥ إلى ١٤٠.

John H. Jackson, The World Trade Organization Constitution and -
Jurisprudence, Royal Institute of International Affairs, 1998,
pp.15-21.

مرتبطة بالاتفاقات الملحقة من دون حاجة إلى توقيعات منفردة للاتفاقات المتضمنة^(١).

وعلى ذلك قد اكتسبت منظمة التجارة العالمية WTO — بعد دخولها حيز التنفيذ في أول يناير سنة ١٩٩٥ — صلاحيات الرقابة على الدول الأعضاء^(٢)، وذلك ضمانا لحرية التجارة ومحاربة السياسات الحمائية، كما قد خول إليها الإشراف على تنفيذ القوانين المتعلقة بالقضايا التجارية، مثل قضايا الملكية الفكرية، والخدمات، والاستثمار، بل اضطلعت المنظمة بأمر فض المنازعات التجارية، وتنظيم المفاوضات الدولية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

المطلب الثاني

أهداف ووظائف ومبادئ منظمة التجارة العالمية

انطلاقا من الفلسفة الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية التي تقوم على الحرية الاقتصادية وإزالة القيود على التجارة، وحرصا على بناء نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، فقد عملت المنظمة على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف والوظائف، مرتكزة على عدة مبادئ من أجل توفير المناخ والبيئة الخصبة للتبادل التجاري الدولي.

الأهداف :

لقد تضمنت ديباجة اتفاق مراكش مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي: ^(٣)

- إنشاء نظام تجارة دولية يهدف إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة والعمل على تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها.
- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي بطريقة متنامية ومتصاعدة وتنشيط الطلب الفعال.

(١) د / حسين عمر ، الجات والخصخصة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ص ١٢ وما بعدها. وأيضا: أ/ محمد رمضان آل جالم، منظمة التجارة العالمية وآثارها المتوقعة على التجارة والتنمية في الدول الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ص ٧١ وما بعدها.

² بلغ أعضاء منظمة التجارة العالمية ١٥٩ عضوا في ٢ مارس ٢٠١٣، ينظر الملحق رقم (١) جدول يبين أعضاء منظمة التجارة العالمية.

(٣) د / أحمد جامع، اتفاقات التجارة العالمية وشهرتها الجات، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٤٣ وما بعدها. وأيضا: د / سامي عفيفي حاتم ، خصائص نظام أوجواي . مراكش التجاري متعدد الأطراف ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ وما بعدها .

- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها.
- التوسع في إنتاج وتجارة السلع والخدمات دولياً.
- تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال، وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.
- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
- ضمان زيادة حجم التجارة الدولية بإزالة القيود والحوجز التي تعترض طريقها.
- اتباع المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية، وفض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة.

الوظائف :

- تتمثل وظائف منظمة التجارة العالمية في عدة مهام نوردتها فيما يلي^(١):-
 - تنفيذ وإدارة وإعمال هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف والعمل على دفع أهدافها، وتوفير الإطار اللازم لتنفيذ وإدارة وإعمال الاتفاقية التجارية متعددة الأطراف التي تتكامل وتعمل جنباً إلى جنب مع منظمة التجارة العالمية.
 - عمل المنظمة كمنتدى للتفاوض فيما بين الأعضاء بشأن العلاقات التجارية التي تتناولها التي تتناولها الاتفاقية الملحقة الواردة في هذه الاتفاقية، وتوفير الإطار اللازم لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات.
 - السعي إلى حل المنازعات التجارية من خلال وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات.
 - الإشراف على السياسات التجارية الوطنية من خلال مراجعة آلية السياسة التجارية.
 - التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى المعنية بوضع السياسات الاقتصادية العالمية.
- المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية :**

(^١) Rasheed Khaled, Philip Levy and Mohamed Saleem , The World Trade Organization and The Developing Countries , op. cit. ,P13

و أيضاً: د / نبيل حشاد ، الجات ومنظمة التجارة العالمية . أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٧٣ .

انطلاقاً من الفلسفة الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية التي تقوم على الحرية الاقتصادية وإزالة القيود على التجارة، وحرصاً على بناء نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، فقد ارتكزت منظمة التجارة العالمية على مبادئ الجات التي تم إرساؤها لمدة ما يقرب من خمسين عاماً قبل إنشاء المنظمة ، ويمكن إجمال هذه المبادئ فيما يلي:—

المبدأ الأول : مبدأ عدم التمييز (الدولة الأولى بالرعاية) (١):

يعتبر هذا المبدأ هو المبدأ الرئيسي والقاعدة الارتكازية التي أقامتھا الاتفاقية بهدف تحرير التجارة الدولية.

ومفهوم هذا المبدأ: أن أية ميزة تجارية يمنحها طرف متعاقد لدولة ما إنما تسري على كافة الأطراف المتعاقدة الأخرى في الحال وفورا وبلا شروط أي بقوة العمل المتمثل في المنح ذاته دون الحاجة إلى اتفاق جديد. (٢)

ويضمن هذا المبدأ إقامة شبكة من العلاقات التجارية المحررة من القيود التي تكبل انسيابها وتعرقل مسيرة نموها، كما يحقق فائدة كبرى نحو الإسراع في تحرير التجارة العالمية بخطى وثابة إلى الأمام. (٣)

وهناك عدد من الاستثناءات التي ترد على هذا المبدأ تتمثل في الآتي (٤): —

- الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافياً إلى إقليم معين، ويفرق في هذا الشأن بين التكتل الاقتصادي للدول المتقدمة، والتكتل الاقتصادي للدول النامية (٥)، فالتكتل الأول

(١) Chad P.Bown, Developing Countries and WTO Dispute Settlement, Brookings institution press Washington, 2009, PP16-17.

(٢) د/ أحمد جامع ، اتفاقات التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٣) د / سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

(٤) د / أحمد جامع ، اتفاقات التجارة العالمية ، مرجع سابق، ص ٥١ وما بعدها.

وأيضاً : د / سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ١٩٩١ ، الكتاب الأول ، ص ٢٥٧. وأيضاً : د / عبدالناصر حسبو السيد، الآثار المحتملة لنهاج اتفاقيات التجارة العالمية على سعر صرف الجنيه المصري ، دار النهضة العربية ٢٠١١ ، ص ٢٠ .

(٥) تمثل البلدان النامية أغلبية أعضاء منظمة التجارة العالمية، ويطلق عليهم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، ولا توجد تعريفات لدى منظمة التجارة العالمية سواء للدول المتقدمة والدول النامية، ولكن الدولة العضو هي التي تعلن بنفسها عن نفسها عما إذا كانت دولة نامية أو متقدمة، وعلى الرغم من ذلك فإنه يجوز للدول الأعضاء الآخرين الطعن على قرار الدولة العضو والمستخدم للاستفادة من الأحكام المتاحة للبلدان النامية. لمزيد

يعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا لإقليم اقتصادي معين، وأما التكتل الآخر المتعلق بالدول النامية فيعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية حتى ولو كانت هذه الدول غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين^(١).

- الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في الدول النامية، وتعفى هذه الدول من شرط الدولة الأولى بالرعاية إلى أن تنهض وتستطيع الوصول بهذه الصناعات الوليدة إلى القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، وبعد ذلك يسقط الحق في الاستفاضة بهذا الاستثناء.
- العلاقات التفضيلية التي تربط الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول الأخذة في النمو والتي كانت قديما مستعمرات لها، وكذلك ما تتفق عليه دول ذات روابط خاصة لغوية، ثقافية، جغرافية، عرقية، أو تاريخية، وهذا الاستثناء ذو طابع تاريخي حيث يشترط أن تكون التفضيلات المستتناة سارية وقت العمل بالاتفاقية أول يناير ١٩٤٨.

المبدأ الثاني : مبدأ التقابلية: (٢)

ومفهوم هذا المبدأ ضرورة قيام الدول الأعضاء بتحرير التجارة الدولية في السلع من القيود أو على الأقل تخفيضها بقدر الإمكان وبطريقة مرحلية وذلك في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التقابلية.

من التفصيل ينظر:- سعيد سويد النصيبي ، منظمة التجارة العالمية ، الأهداف والمبادئ وشروط الانضمام وتجربة مجلس التعاون الخليجي ، من بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، المجلد الأول، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م، ص ٦٦ : ٧١، وأيضا الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية، متاح على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)

http://www.wto.org/english/tratop_e/devel_e/d1who_e.htm

(١) د/ محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٥.

(٢) د/ عبدالناصر حسبو السيد ، الآثار المحتملة لنهاج اتفاقيات التجارة العالمية على سعر صرف الجنيه المصري، دار النهضة العربية ٢٠١١، ص ٢١ .

Chad P. Bown, Developing Countries and WTO Dispute Settlement, op.cit, pp16-17.

ويعني ذلك أن كل تخفيف في القيود التعريفية أو غير التعريفية لدولة ما لا بد أن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة، وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد يصبح ملزماً لكل الدول ولا يجوز إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة ، وتكرر المفاوضات كل عدة سنوات بحيث تكون نقطة النهاية التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بتخفيف القيود التجارية في جولة ما هي بذاتها نقطة البداية في الجولة التالية.

وهناك عدد من الاستثناءات التي ترد على هذا المبدأ تتمثل في الآتي :

- حماية الصناعات الوليدة في الدول النامية حتى تستطيع المنافسة الدولية.
- ترتيبات المنتجات متعددة الأطراف (مثل المنسوجات القطنية)
- السماح بفرض ضرائب استهلاكية داخلية على السلع المستوردة ولها مثل من الإنتاج المحلي بنسبة أعلى من التي تفرض على السلع التي ليس لها بديل محلي.
- عدم السماح لأية دولة من الدول الأعضاء بمنح إعانات تصدير بقصد الحصول على نصيب أكبر من التجارة الدولية.

المبدأ الثالث : مبدأ الشفافية: (١)

ومفهوم هذا المبدأ وضوح الصورة أما المتعاملين في التجارة الدولية من مختلف الأطراف المتعاقدة، بمعنى اتجاه هذا المبدأ إلى قاعدة أساسية تتلخص في تحبيذ الرسوم الصريحة دون الحواجز غير الجمركية، وإذا لزم الأمر الالتجاء إلى فرض قيود تجارية حمائية، حيث إنه في حالة اتباع الإجراءات الحمائية للضرورة القصوى فإن اللجوء إلى الرسوم الجمركية يكون أخف الضررين.

وبمعنى آخر لا بد أن تقتصر سبل حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية على الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييد كمياته من حيث الحصص ، وذلك لما تنطوي عليه القيود الكمية من عدم الشفافية.

وهناك عدد من الاستثناءات التي ترد على هذا المبدأ تتمثل في الآتي:

- حالات التنمية الاقتصادية القطاعية لتوفير الحماية الضرورية للصناعات الوليدة.

(١) د/ سامي عفيفي حاتم ، خصائص نظام أوجواي . مراكش التجاري متعدد الأطراف ، مرجع

سابق ، ص ١٣١. وأيضاً : د / أحمد جامع ، اتفاقات التجارة العالمية ، مرجع سابق ،

ص ٥٥ وما بعدها.

- حالة الدول التي تعاني عجزا حادا في موازين مدفوعاتها.
- السماح في حالات خاصة باستخدام حصص الواردات من السلع الزراعية إذا كانت لازمة لتنفيذ البرامج الحكومية المتعلقة بالتسويق والإنتاج والتخلص من الفائض.

المبدأ الرابع : مبدأ المعاملة الوطنية: (١)

ومفهوم هذا المبدأ أن يلتزم كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محليا على صعيد التداول والتوزيع والتسعير والضرائب وغيرها ، بحيث يكون الوجه الوحيد للفرقة في المعاملة بين هذين النوعين هو تحميل السلع المستوردة بالتعريفية الجمركية المقررة عليها.

المبدأ الخامس : مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب(٢)

ويعتبر هذا المبدأ من الأمور المستحدثة في الإطار التجاري الدولي الذي تنظمه الجات.

ومفهوم هذا المبدأ أن يتكفل النظام التجاري الدولي الذي أقامته الجات بتقديم معاملة تفضيلية للدول النامية كأحد الأعمدة التي تركز عليها الاستراتيجية الدولية للتنمية الاقتصادية.

وتهدف هذه المعاملة التفضيلية إلى فتح أسواق الدول الصناعية المتقدمة أمام منتجات الدول النامية ، وبالتالي زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية بها ، ويعتبر الأخذ بهذا المبدأ نوعا من الاعتراف بقصور النظام التجاري الدولي عن الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية لمجموعة الدول التي كانت تحت وطأة الاستعمار حتى التوقيع على اتفاقية الجات.

(١) د/ السيد عبدالمولى، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ١٦٣ وما بعدها.

وأیضا: د/أسامة المجدوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٥، ص ٤١ .

(٢) د / سامي عفيفي حاتم ، خصائص نظام أوجواي - مراكش التجاري متعدد الأطراف ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ وما بعدها.

المطلب الثالث

التنظيم والإدارة في منظمة التجارة العالمية

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من مجموعة من الأجهزة والمجالس واللجان المتخصصة نوجزها فيما يلي^(١):-

أولاً: المؤتمر الوزاري :

يعد المؤتمر الوزاري على قمة أجهزة منظمة التجارة العالمية، ويجتمع مرة كل عامين، وتبعاً لذلك فقد انعقدت ثمانية مؤتمرات وزارية للمنظمة منذ إنشائها على الترتيب الآتي:^(٢)

- المؤتمر الأول - سنغافورة - في الفترة من ٩ : ١٣ ديسمبر عام ١٩٩٦ .
- المؤتمر الثاني - سويسرا - في الفترة من ١٨ : ٢٠ مايو ١٩٩٨ .
- المؤتمر الثالث - سياتل بأمریکا - في الفترة من ٣٠ نوفمبر : ٣ ديسمبر ١٩٩٩ .
- المؤتمر الرابع - الدوحة بقطر - في الفترة من ٩ : ١٣ نوفمبر ٢٠٠١ .
- المؤتمر الخامس - كانكون بالمكسيك - في الفترة من ١٠ : ١٤ سبتمبر ٢٠٠٣ .
- المؤتمر السادس - هونج كونج - في الفترة من ١٣ : ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥ .
- المؤتمر السابع - جنيف بسويسرا - في الفترة من ٣٠ نوفمبر : ٢ ديسمبر ٢٠٠٩ .
- المؤتمر الثامن - جنيف بسويسرا - في الفترة من ١٥ : ١٧ ديسمبر ٢٠١١ .

(١) د/ جابر فهمي عمران ، منظمة التجارة العالمية - نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٧٧ : ٣٠٤ . وأيضاً : د / مصطفى سلامة ، منظمة التجارة العالمية - النظام الدولي للتجارة الدولية ، الطبعة الثانية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨ ص ٣٧ . ٥٩ . وأيضاً : سعيد سويد النصيبي، منظمة التجارة العالمية ، الأهداف والمبادئ وشروط الانضمام وتجربة مجلس التعاون الخليجي ، من بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، المجلد الأول، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م، ص ٧١ : ٧٥ .

(٢) يراجع حول هذه المؤتمرات الموقع الخاص بمنظمة التجارة العالمية على شبكة الإنترنت :

www.wto.com

• المؤتمر التاسع . بالي بأندونيسيا. في الفترة من ٣:٧ ديسمبر ٢٠١٣ .

ومن ناحية التشكيل فإنه يتكون من ممثلين (وزراء التجارة) عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ولكل عضو صوت واحد، وهذا ما يؤكد احترام مبدأ المساواة القانونية بين أعضاء المنظمة. ومن ناحية اختصاصاته فإنه يضطلع بتنفيذ مهام المنظمة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض، واتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها أي من الاتفاقات متعددة الأطراف.

ثانيا : المجلس العام :

ويعتبر المجلس العام هو الجهاز المحوري لمنظمة التجارة العالمية ، ومن ناحية تشكيله فإنه يتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء، ويتضح الدور المحوري للمجلس العام من خلال اتفاقية مراكش ببيان نشاطات المجلس العام سواء بالنسبة لكل من اختصاصاته وعلاقته مع الأجهزة الأخرى للمنظمة والمنظمات الدولية الأخرى ، حيث يتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة ، كما يتولى مهام المؤتمر الوزاري فيما بين فترات الانعقاد.

ثالثا : الأمانة (١)

وتعتبر الأمانة هي الجهاز الإداري الرئيسي للمنظمة ، ويرأسها المدير العام الذي يعين من قبل المؤتمر الوزاري والذي يقوم أيضا باعتماد الأنظمة التي تحدد سلطاته وواجباته وشروط خدمته وفترة شغله للمنصب . ويختص المدير العام باعتباره الموظف الإداري الأكبر للأمانة بمسألة تعيين موظفي المنظمة وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المؤتمر الوزاري.

وتختص الأمانة بجميع المسائل الإدارية في المنظمة، ومنها ما يقدمه المدير العام إلى لجنة الميزانية والمالية والإدارة من تقديرات ميزانية المنظمة وبياناتها المالية السنوية ، وللقيام بهذه المهام الإدارية فإنه توجد مجموعة من الإدارات أو الأقسام الداخلية التي تختص كل منها بمسائل معينة .

رابعا :جهاز تسوية المنازعات : (٢)

(١) د / إبراهيم أحمد خليفة ، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، دراسة نقدية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص ٧٤ : ٧٨ .

(٢) George A.Berman and Petros C.Mavroidis, WTO Law and Developing Countries , Cambridge University Press,2007,pp.195-198 .

وقد تم النص على إنشاء جهاز تسوية المنازعات في المادة ٢ / ١ من وثيقة تفاهم تسوية المنازعات^(١) وذلك من أجل إدارة القواعد والإجراءات وكذلك المشاورات وأحكام تسوية المنازعات التي التي جاء النص عليها في الاتفاقات المشمولة^(٢) ما لم يكن هناك نص آخر في اتفاق مشمول .
والجدير بالذكر أن المجلس العام هو الذي يقوم — باعتباره جهاز تسوية المنازعات — بدور ووظيفة تسوية المنازعات التجارية بين الدول في المنظمة، وينعقد المجلس العام بصفته جهاز تسوية المنازعات، كما يعين المجلس العام بصفته جهاز تسوية المنازعات رئيساً له، ويضع القواعد والإجراءات التي يراها ضرورية للنهوض بمسئوليته.

ووفقاً لذلك وباعتبار المجلس العام هو الذي يقوم بدور ووظيفة تسوية المنازعات فإن جميع الدول الأعضاء تستطيع المشاركة في نظر أي نزاع يعرض على الجهاز ، وفي ذلك ضماناً أكيدة لاحترام ونزاهة وفعالية آلية تسوية المنازعات في ظل منظمة التجارة العالمية^(٣).

خامساً: جهاز مراجعة السياسة التجارية :

ويعد جهاز استعراض السياسة التجارية أحد مظاهر الأجهزة الحديثة التي أسفرت عنها مفاوضات أوروغواي للتجارة العالمية ، وقد أفردت اتفاقية منظمة التجارة العالمية الملحق رقم " ٣ " لبيان أحكام مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء في المنظمة.

وما تجدر الإشارة إليه أن المجلس العام هو الذي يقوم — باعتباره جهاز مراجعة السياسة التجارية — بدور ووظيفة مراجعة السياسات التجارية للدول كل على حدة استناداً إلى التقارير التي تعدها الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية، وينعقد المجلس العام بصفته جهاز مراجعة السياسة التجارية، كما يعين المجلس العام بصفته هذه رئيساً له، ويضع القواعد والإجراءات التي يراها ضرورية للنهوض بمسئوليته وفقاً لما تضمنته وثيقة آلية مراجعة السياسة التجارية المتضمنة بالمرفق "٣" من اتفاقية منظمة التجارة العالمية^(٤).

سادساً: المجالس المتخصصة :

(١) هذا التفاهم جزء لا يتجزأ من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ، وهو اتفاق ملزم مثله مثل الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الأخرى.

(٢) هذه الاتفاقات واردة في الملحق رقم ١ من تفاهم تسوية المنازعات .

(٣) د/ عبدالواحد محمد الفار، أحكام التنظيم الدولي في ظل عالم منقسم، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٦٨ .

(٤) د/ أحمد جامع ، اتفاقات التجارة العالمية، مرجع سابق، هامش ١، ص ١٤٩٠ .

تم النص في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية على إنشاء ثلاثة مجالس متخصصة في قطاعات التجارة الدولية وهي:—

١. مجلس شئون التجارة في السلع : (١)

ويتكون مجلس التجارة في السلع من ممثلي جميع الدول الأعضاء في المنظمة ، فهو ذو تمثيل عام ومفتوح لممثلي جميع الدول الأعضاء . ويختص المجلس - بشكل أساسي - بالإشراف على سير اتفاقات التجارة في السلع الواردة في الملحق ١ / أ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، والقيام بالمهام الموكلة إليه بموجب الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة في السلع، وكذلك الإشراف على الأجهزة الفرعية التي يقوم المجلس بإنشائها والموافقة على قواعد إجراءاتها . وهناك عدة لجان فرعية تابعة لمجلس التجارة في السلع وهي :

لجنة الزراعة — لجنة تدابير صحة الإنسان — اللجنة المعنية بالقيود الفنية على التجارة — جهاز مراقبة المنسوجات — لجنة إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة — لجنة مكافحة الإغراق — لجنة التقييم الجمركي - لجنة قواعد المنشأ — لجنة تراخيص الاستيراد - لجنة الدعم والإجراءات التعويضية.

٢. مجلس شئون التجارة في الخدمات :

ويتكون مجلس شئون التجارة في الخدمات من ممثلي جميع الدول الأعضاء في المنظمة حيث إن العضوية فيه مفتوحة لممثلي جميع الدول الأعضاء . ويختص المجلس - بشكل أساسي - بالإشراف على سير الاتفاقية العامة للخدمات الواردة في الملحق ١ / ب من اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، والقيام بالمهام الموكلة إليه بموجب الاتفاقية العامة للخدمات ، وكذلك الإشراف على الأجهزة الفرعية التي يقوم بإنشائها . وهناك عدة لجان فرعية تابعة لمجلس التجارة في الخدمات وهي (٢) :— لجنة التجارة في الخدمات المالية — لجنة الالتزامات المحددة — مجموعة الأطراف المعنية بالخدمات المهنية — مجموعة الأطراف المعنية بقواعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات — مجموعة التفاوض على قضايا الخدمات.

(١) عبدالمك عبد الرحمن مظهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في

تنمية التجارة الدولية ، دار الكتب القانونية ، ص ٣٦٣ : ٣٦٧ .

(٢) د/ خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية اقتصادية،

مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٢، ص ٤٠٩ .

٣. مجلس شئون الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية :

ويتكون هذا المجلس من ممثلي جميع الدول الأعضاء في المنظمة حيث إن العضوية فيه مفتوحة لممثلي جميع الدول الأعضاء. ويختص المجلس — بشكل أساسي — بالإشراف على سير اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية الواردة في الملحق ١ / ج من اتفاقية منظمة التجارة العالمية، والقيام بالمهام الموكلة إليه بموجب اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية، وكذلك الإشراف على الأجهزة الفرعية التي يقوم بإنشائها.

سابعا : اللجان الفرعية الواردة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية: (١)

نصت الفقرة ٧ من المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية على أنه للمؤتمر الوزاري للمنظمة أن ينشئ لجنة للتجارة والتنمية ، ولجنة لقيود ميزان المدفوعات، ولجنة للميزانية والمالية والإدارة.

١ . لجنة التجارة والتنمية :

وتكون العضوية فيها مفتوحة لممثلي جميع الدول الأعضاء ، وتختص بالمهام الموكلة إليها بموجب اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة متعددة الأطراف، والاستعراض الدوري لأحكام الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف لصالح البلدان الأقل نموا ورفع تقرير للمدير العام لمنظمة التجارة العالمية لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

٢ . لجنة قيود ميزان المدفوعات :

وتكون العضوية فيها مفتوحة لممثلي جميع الدول الأعضاء ، وتختص بالمهام الموكلة إليها بموجب اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة متعددة الأطراف ، والقيام بالمهام الموكلة إليها من قبل المجلس العام للمنظمة.

٣ . لجنة الميزانية والمالية والإدارة :

وتكون العضوية فيها مفتوحة لممثلي جميع الدول الأعضاء ، وتختص بالمهام الموكلة إليها بموجب اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ومنها مراجعة التقديرات السنوية للميزانية والبيانات المالية السنوية المقدمة من المدير العام وتقديم توصيات بشأنها إلى المجلس العام ، واقتراح الأنظمة المالية التي تتضمن أحكاما تحدد جداول المساهمات وتوزيع مصروفات

(١) د/ مصطفى سلامة ، قواعد الجات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط

١، ١٩٩٨، ص ٦٤ وما بعدها . وأيضا : عبدالمك عبد الرحمن مظهر، مرجع سابق ،

ص ٣٥٩ : ٣٦٢ .

المنظمة على أعضائها والإجراءات التي تتخذ بشأن الأعضاء المتأخرين
عن سداد مساهمتهم، كما تختص اللجنة أيضا بالمهام الموكلة إليها بموجب
اتفاقات التجارة متعددة الأطراف.

المبحث الثاني الآثار النظرية لنفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية على نمو التجارة الخارجية في الدول النامية

قامت المنظمات الاقتصادية الدولية في بداية نفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية بإعداد الدراسات النظرية والتقديرية لآثار هذا الحدث التجاري العالمي على التجارة الدولية، وقد اتفقت معظم هذه الدراسات إلى أن هناك مكاسب ومزايا متوقعة على المدى القصير ستتركز في الدول المتقدمة، وبخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان، بينما ستتحمل الدول النامية الكثير من الخسائر في المدى القصير، وإن كان من الممكن أن تحقق هذه الدول الكثير من المكاسب في الأمد البعيد (١).

المطلب الأول

مزايا تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية

ذكرنا سابقا أن منظمة التجارة العالمية بمثابة الابن الشرعي والنتاج الطبيعي لجولة أورجواي (١٩٨٦-١٩٩٤)، وتؤدي المنظمة دورا هاما في رقابة وتنفيذ وتطبيق الالتزامات، مما يوفر فرصا ومكاسب للدول النامية يمكن أن تحققها كنتيجة منطقية مترتبة على الأخذ بسياسات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بما يلي (٢):-

- سياسة تخفيض التعريفات الجمركية .
- السياسة المتعلقة بالقيود غير الجمركية .
- السياسة المتعلقة بتخفيض وحظر الدعم المقدم للمصادر الزراعية والصناعية.
- السياسة المتعلقة بجواز حماية الدول النامية لصناعاتها الوطنية واقتصادياتها القومية من المنافسة غير العادلة التي قد تظهر في صورة إغراق أو دعم غير مشروع.
- السياسة المتعلقة بعدم جواز لجوء الدول المتقدمة إلى سلاح الضريبة المضادة للإغراق أو تلك المضادة للدعم أو الشرط

(١) د/ عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة،

مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ١٣

(٢) لمزيد من التفصيل ينظر: د/ عبدالستار عبدالحميد سلمي، سياسات منظمة التجارة

العالمية لتحرير التجارة الدولية في السلع وأثرها على الاقتصاد المصري، المجلة القانونية الاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة الزقازيق، العدد الثاني عشر سنة ٢٠٠٠م -

١٤٢٠ هـ ، من ص ٣٥٥ إلى ٣٦٣ ومن ص ٣٨٠ إلى ٣٨٣ .

الوقائي إلا بناء على قواعد دقيقة في الجات والاتفاقات الخاصة بها.

- وضع نظام فعال يعمل على حسم المنازعات الناشئة عن تنفيذ الاتفاقات.

ويمكن رصد الآثار الإيجابية لنهاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية في الدول النامية فيما يأتي:-

١. انعكاس أثر انتعاش اقتصادات الدول المتقدمة على البلدان النامية

:

تحت سياسات منظمة التجارة العالمية على حرية التبادل التجاري، فالواضح من الناحية الشكلية والنظرية أن قوانين المنظمة تدعو إلى الحرية المطلقة في التبادل التجاري، كذلك فإن نظامها التجاري مؤسس على كون التبادل التجاري الحر يوفر الكثير للدول النامية، إذ تتضمن الاتفاقات قوانين ترعى مصالح الدول النامية، كما أن هذه الدول تتمتع بفترات تمديد تدريجية للدخول في تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية^(١).

ووفقا لذلك فإنه يترتب على أخذ الدول الأعضاء بالسياسات المتعلقة بتحرير التجارة فتح الأسواق بصورة أفضل مما كانت عليه سابقا خاصة بالنسبة للدول المتقدمة في الأجل القصير، وهو ما يترتب عليه لاحقا انتعاش اقتصادات الدول النامية في الأجل الطويل، يضاف إلى ذلك أن زيادة حجم وحركة التبادل الدولي ومن ثم زيادة وانتعاش حركة الإنتاج القومي في العالم وخاصة الدول الصناعية المتقدمة سيؤدي حتما إلى زيادة مستوى الطلب على صادرات الدول النامية.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن العالم بناء على تحرير التجارة سيحقق مكاسب تقدر بحوالي ٩٦ مليار دولارا سنويا، وأن هذه المكاسب ستركز في الأجل القصير في الدول المتقدمة التي ستحقق مكاسب إجمالية تقدر بحوالي ٧٦ مليار دولارا سنويا بما يعادل حوالي ٨٠ % من المكاسب الإجمالية لتحرير التجارة الدولية، في حين أن الدول النامية ستحقق مكاسب تقدر بحوالي ١٩ مليار دولارا سنويا بما يعادل ٢٠ % من المكاسب الإجمالية.

(١) ينظر: سلسلة نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، الإصدار الرابع عشر، منظمة التجارة العالمية - الاستفادة من اتفاقياتها في العالم العربي وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة، ص ٤٦ وما بعدها.

والجدير بالذكر - وكما تشير إحدى الدراسات - أن تزايد دخول هذه الدول من تحرير التجارة سيؤدي إلى زيادة وارداتها من الدول النامية مما يؤدي إلى انتعاش اقتصادات هذه الدول، خاصة إذا علمنا أن مكاسب تحرير التجارة ستصل في الأجل الطويل إلى مكاسب إجمالية تقدر بحوالي ١٧٠ مليار دولاراً سنوياً، يكون نصيب الدول المتقدمة فيها مقدراً بحوالي ١١٥ مليار دولاراً سنوياً بما يعادل ٦٧.٥ %، في حين أن الدول النامية ستحقق مكاسب إجمالية تقدر بحوالي ٥٥ مليار دولار سنوياً بما يعادل حوالي ٣٢.٥ %، وهو ما يشير إلى أن وضع التجارة الخارجية في الدول النامية سيتحسن في الأجل الطويل^(١).

٢. زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة :

أرست منظمة التجارة العالمية عدة التزامات دولية من شأنها أن تكون محفزاً لزيادة صادرات الدول النامية وتعزز من قدرتها على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، ومن أهم هذه المحفزات:

- الإصلاح الأساسي المتعلق بنظام التجارة في المنتجات الزراعية .
- القرارات الخاصة بنظام الحصص والتي كانت تعمل على إعاقة التوسع في صادرات الدول النامية.
- خفض الضرائب الجمركية على صادرات السلع الزراعية والصناعية^(٢).

وفيما يتعلق بالإصلاح الأساسي المتعلق بنظام التجارة في المنتجات الزراعية، فقد نجحت الدول المؤتمرة في دورة أوروغواي (للمرة الأولى) في دمج التجارة الدولية في الحاصلات والمنتجات الزراعية ضمن اتفاقيات أوروغواي وبالتالي في إطار منظمة التجارة العالمية، وقد تم الاتفاق خلال هذه الدورة على مجموعة من السياسات تتعلق بنظام التجارة في المنتجات الزراعية من أهمها السياسة المتعلقة بالتعريفات الجمركية، السياسة المتعلقة بالدعم المحلي للمنتجات الزراعية، والسياسة المتعلقة بدعم الصادرات الزراعية، وعلى ذلك فإن جميع الدول الأعضاء المتقدمة والنامية ملزمة

(١) جلين هاريسون، توماس رذرفورد، وديفيد تار، التقدير الكمي لنتائج جولة أوروغواي، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، واشنطن، المجلد ٣٢، العدد ٤، ١٩٩٥م ص ٣٧ وما بعدها.

(٢) د/ محمد ناجي حسن خليفة، اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، بدون سنة ودار للنشر، ص ٢٥.

بتنفيذ هذه السياسات، وفي المقابل فإن منظمة التجارة العالمية تؤدي دورا هاما في هذا المجال من حيث رقابة وتنفيذ وتطبيق هذه السياسات الالتزامات.^(١)

وتطبيقاً لذلك فقد ألزمت الاتفاقية الدول الأعضاء بتحرير التجارة في المنتجات الزراعية وتحويل جميع عوائق الاستيراد الكمية والإدارية إلى تعريفات جمركية، وألزمت الدول الصناعية بتخفيض تعريفاتها الجمركية خلال ست سنوات بمتوسط قدره ٣٦ % عن مستوياتها التي كانت سائدة في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨، وتخفيض دعم الصادرات الزراعية بنفس النسبة من حيث القيمة، ومن حيث الحجم بنسبة ٢١ %، وبالنسبة للدعم الموجه للإنتاج المحلي فقد تقرر تخفيضه بنسبة ٢٠ %، وأما بالنسبة للدول النامية فإن تخفيض تعريفاتها الجمركية على المنتجات الزراعية وتخفيض الدعم الموجه للإنتاج المحلي والصادرات فقد كان في حدود ثلثي النسب المقررة للدول الصناعية في غضون عشر سنوات، وذلك بخلاف الدول الأقل نمواً والتي تم إعفاؤها من جميع الالتزامات السابقة.^(٢)

ونظراً إلى أن الحد من دعم الصادرات يسهم إلى حد كبير في زيادة إمكانية النفاذ إلى الأسواق ويقوي المنافسة في تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية فقد جاءت المادة الثامنة من اتفاق الزراعة موسومة " بالمنافسة في التصدير".^(٣)

ولا يخفى على أحد أن منح الدولة دعماً لصادراتها الزراعية إنما يعني وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية بأسعار منخفضة بصورة غير حقيقية (مصطنعة) وهو ما يخلق فرصة مصنوعة وغير طبيعية لتسويق هذه المنتجات على حساب منتجات دولة أخرى تتمتع بميزة نسبية في الإنتاج

(١) لمزيد من التفصيل ينظر:- د/ فخري الدين الفقي، منظمة التجارة العالمية. النتائج والانعكاسات على التجارة السلعية العالمية مع التطبيق على جمهورية مصر العربية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، العددان ٤٤١-٤٤٢ السنة ٨٧، يناير وأبريل ١٩٩٦، ص ١٤٢ وما بعدها؛ د/ عبدالستار عبدالحميد سلمي، مرجع سابق، ص ٣٥٥.

- Piritta Sorsa; Nur Calika; Paul Ross; Clinton Shiells; Thomas Dorsey, Trade Liberalization in IMF- supported programs, World and Financial Surveys, Washington, Banco Mundial, 1998, pp 79-80.

(٢) لمزيد من التفصيل ينظر: د/ محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٦٤ وما بعدها.

Martin Khor; Rethinking Globalization- Critical Issues and policy Choices, Global Issues, 1999, pp42-44.

Peter Gallagher, Guide to the WTO and Developing Countries, Wto (٣) Guide Series, 2000, pp.41-45.

ولكنها لا تمنح دعماً لنفس هذه المنتجات مما يجعل أسعارها أكثر ارتفاعاً في السوق من منتجات تلك الدولة صاحبة الأسعار المنخفضة اصطناعياً، وهو ما يؤدي في النهاية إلى حرمان هذه الدول من نفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية رغم أنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلع ورغم أن منتجاتها هي الأولى في النفاذ إلى الأسواق الخارجية من تلك الدول التي تعطي دعماً لصادراتها.

ومما لا شك فيه أن هذه السياسات والإجراءات التي تضمنتها الاتفاقية من شأنها أن تجعل المنتجات الزراعية في الدول النامية أكثر إمكانية على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة بل أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وأما فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بنظام الحصص والتي كانت تعمل على إعاقة التوسع في صادرات الدول النامية، فقد جاءت المادة ١١/١ من اتفاق الجات لتفرض حظراً عاماً على الالتجاء للقيود الكمية بالنسبة للصادرات والواردات، ونظراً لوجود ثمة مبررات قد تدفع الدول للخروج عن هذه القاعدة واللجوء إلى فرض هذه القيود فقد أوردت الاتفاقيات بعض الاستثناءات منها ما يتعلق بجانب الصادرات ومنها ما يتعلق بجانب الإيرادات، ففي مجال الصادرات وردت عدة استثناءات تتعلق بجواز فرض القيود الكمية بصفة استثنائية لغرض مواجهة الإغراق في الواردات الزراعية^(١)، والمنسوجات^(٢)، وحماية الأخلاق العامة وصحة الإنسان والحيوان والنبات، بالإضافة إلى فرض القيود الكمية من أجل حماية ميزان المدفوعات والصناعة الوطنية.^(٣)

وأما في مجال الواردات فقد أجازت الاتفاقية استثناء الالتجاء إلى القيود الكمية لمواجهة النقص الشديد في المنتجات الزراعية، ومقتضيات حماية الأمن القومي.^(٤)

وترتيباً على ذلك فقد تم التوصل فيما بين الدول الأعضاء المشاركة في جولة أورجواي إلى بروتوكول لتأمين وصول السلع إلى أسواق بعضها البعض، وقد تضمن هذا البروتوكول مجموعة من الأحكام التكميلية لتنظيم تحرير التجارة في السلعة المصنعة أطلق عليه بروتوكول مراكش أو بروتوكول النفاذ إلى الأسواق والذي يحمل في طياته أبرز ما أنتجته جولة أورجواي على صعيد التجارة في السلع المصنعة من تنازلات جمركية

(١) المادة الخامسة من اتفاق الزراعة.

(٢) المادة التاسعة من اتفاق المنسوجات والملابس .

(٣) المواد ١٩، ١٢، ٢٠، ٢٨ من اتفاق الجات .

(٤) المواد ٢/١١، ٢١ من اتفاق الجات .

متبادلة أخذت أشكالاً مختلفة منها تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية^(١)، ولا شك في أن إزالة القيود الكمية المفروضة على التجارة في السلع المصنعة وتحويلها إلى رسوم جمركية يعمل كعنصر إضافي ضمن عناصر وصول السلع للأسواق المختلفة وتأمين تنشيط التجارة الدولية.^(٢) وفي مجال إزالة القيود الكمية المفروضة على التجارة الدولية جاءت أحكام اتفاق المنسوجات والملابس لتقدم حلاً ناجحاً في هذا المجال من خلال أسلوبيين متوازيين هما الإلغاء التدريجي لاتفاق الألياف المتعددة^(٣)، والنمو في حصص الواردات من المنسوجات والملابس.

الأسلوب الأول: الإلغاء التدريجي لاتفاق الألياف المتعددة (الاندماج) :

وقد تم الاتفاق على الإلغاء التدريجي لاتفاق الألياف المتعددة بأسلوب (الاندماج) وذلك بإخضاع تجارة المنسوجات والملابس تدريجياً لمبادئ وسياسات منظمة التجارة العالمية، وذلك في خلال عشر سنوات بطريقة متدرجة ومرحلية من خلال أربع مراحل يتم خلالها إلغاء نظام الحصص، وقد جاءت هذه المراحل على النحو التالي:-

المرحلة الأولى: وتبدأ بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ بإلغاء ما لا يقل عن ١٦% من قائمة الواردات في عام ١٩٩٠ م والخاضعة لاتفاق الألياف المتعددة وإدماجها في إطار سياسات منظمة التجارة العالمية.

المرحلة الثانية: وتبدأ من أول يناير ١٩٩٥ وتنتهي بنهاية ديسمبر ١٩٩٧ وفيها يتم الالتزام بإلغاء القيود الكمية بما لا يقل عن ١٧% من قائمة الواردات في عام ١٩٩٠ م.

المرحلة الثالثة: وتبدأ من أول يناير ٩٨ وتنتهي بنهاية عام ٢٠٠١ ويتم فيها إلغاء القيود الكمية بما لا يقل عن ١٨% من قائمة الواردات في ١٩٩٠ م، لتصل النسبة بذلك إلى ٥١% من القيود الكمية بقائمة الواردات الخاضعة لاتفاق الألياف المتعددة.

(١) د/ عبدالناصر حسبو السيد، المرجع السابق، ص ٢٣٧ وما بعدها.

(٢) د/ أسامة المجذوب، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٣) ظهر اتفاق الألياف المتعددة (MFA) في عام ١٩٧٤، ويسمح هذا الاتفاق للدول أن تعقد اتفاقات ثنائية يحق لها بمقتضاها أن تفرض قيوداً على الاستيراد من جانب واحد، ومنها فرض الدول المتقدمة نظام الحصص على الواردات من الدول النامية. لمزيد من التفصيل حول اتفاق الألياف المتعددة ينظر: د/ عبدالهادي حردان، اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، من بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م، من ص ١١٦٥ إلى ١١٧٢.

المرحلة الأخيرة: وتبدأ من أول يناير ٢٠٠٢ وحتى نهاية عام ٢٠٠٤ يتم تحرير الجزء المتبقي وهو ٤٩% من قائمة الواردات التي كانت تخضع لاتفاق الألياف المتعددة، وعلى ذلك فإنه بعد انتهاء الفترة الانتقالية يتم تطبيق نفس القواعد الخاصة بالمنتجات الصناعية في ظل منظمة التجارة العالمية.^(١)

الأسلوب الثاني: أسلوب معدل نمو الحصص :

كما ألزمت الاتفاقات الدول الأعضاء بزيادة مطردة في حصص الواردات من المنسوجات والملابس وذلك بالتوازي مع مراحل عملية الاندماج، بحيث تتم الزيادة بنسبة إضافية قدرها ١٦% في المرحلة الأولى وخلال الثلاث سنوات الأولى من عمل المنظمة، وبنسبة إضافية قدرها ٢٥% في المرحلة الثانية وخلال الأربع سنوات التالية، وبنسبة إضافية قدرها ٢٧% خلال الثلاث سنوات المتبقية^(٢).

ومما لاشك فيه أن معدل نمو الحصص يهدف إلى زيادة حجم الحصص بصورة تصاعدية، أي زيادة الحصص المسموح بتصديرها إلى أسواق الدول الأعضاء بعضها البعض، وهو ما يعمل كعنصر مهم وفعال ضمن عناصر وصول السلع للأسواق المختلفة وتأمين تنشيط التجارة الدولية.

وأما فيما يتعلق بخفض الضرائب الجمركية على صادرات السلع الزراعية والصناعية كأحد المحفزات لزيادة صادرات الدول النامية وتعزيز قدرتها على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، فقد ذكرنا سابقاً أن اتفاق الزراعة قد ألزم الدول الصناعية بتخفيض تعريفاتها الجمركية خلال ست سنوات بمتوسط قدره ٣٦% عن مستوياتها التي كانت سائدة في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨، كما تضمن بروتوكول النفاذ إلى الأسواق التنازلات الجمركية والمزايا التفضيلية المتبادلة في مجال الواردات من السلع الصناعية، والتي جاءت محصلتها في التزام الدول المتقدمة بتخفيض متوسط التعريفات الجمركية تدريجياً بنسبة ٤٠% على خمس شرائح سنوية بداية من أول عام ١٩٩٥ وعلى ذلك تنخفض تعريفات السلع الصناعية من ٦.٣% إلى ٣.٨% وهو ما يترتب عليه مضاعفة واردات الدول المتقدمة من السلع الصناعية المعفاة من التعريفات الجمركية من ٢٠% إلى ٤٣% من إجمالي وارداتها من السلع الصناعية.

ومما لاشك فيه أن هذه المحفزات التي أرسنها منظمة التجارة العالمية من شأنها زيادة صادرات الدول النامية بل وتعزز من قدرتها على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، إذ أن تحرير التجارة في المنتجات الصناعية يعمل

(١) د/ عبدالستار عبدالحميد سلمي، المرجع السابق، ٣٩٥، ٣٩٦ وما بعدهما.

(٢) د/ أسامة المجذوب، المرجع السابق، ص ١١٠ وما بعدها.

على زيادة الدخل العالمي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدول النامية وبالتالي نفاذ صادراتها إلى الدول المتقدمة. ووفقا لبعض الدراسات - والموضحة بالجدول التالي - إن مكاسب الدول النامية من تحرير التجارة في المنتجات الصناعية يتوقع أن تصل إلى مكاسب إجمالية تبلغ حوالي ١٢.٩ مليار دولار في الأجل القصير أي ما يعادل ٦٠ % من إجمالي المكاسب العالمية، بينما يتوقع أن تصل مكاسبها في الأجل الطويل إلى حوالي ٤٠.٥ مليار دولار، أي ما يعادل ٤٦.٧ % من إجمالي المكاسب العالمية، بينما تحقق الدول المتقدمة في هذا المجال مكاسب تصل إلى حوالي ٨.٧ مليار دولار في الأجل القصير، وهو ما يعادل ٤٠ % من إجمالي المكاسب العالمية في مجال التجارة في السلع الصناعية، بينما من المتوقع أن تعاني الدول النامية من خسائر إجمالية - في مجال تجارة السلع والمنسوجات - تصل إلى ١.٥ مليار في الأجل القصير، بينما ستحقق مكاسب في الأجل الطويل تصل إلى ٣.٥ مليار دولار^(١).

جدول رقم (١) يوضح المكاسب المتوقعة للدول النامية والدول المتقدمة من تحرير التجارة في السلع الصناعية، والمنسوجات والملابس، بالمليار دولار.

المنسوجات والملابس		السلع الصناعية (عدا المنسوجات والملابس)		القطاع
القيمة في الأجل القصير	القيمة في الأجل الطويل	القيمة في الأجل القصير	القيمة في الأجل الطويل	مجموعة الدول
16.9	17.9	46.3	8.7	الدول المتقدمة
8.7	7.6	14.9	3.0	الاتحاد الأوروبي
9.2	10.0	13.7	1.2	الولايات المتحدة الأمريكية
0.5 -	0.6 -	6.2	2.2	اليابان
3.4	1.5 -	40.5	12.9	الدول النامية
0.05	2.3 -	15.9	3.9	جنوب شرق آسيا
0.3	0.8 -	3.2	0.3	أمريكا اللاتينية
1.1	0.4 -	9.3	0.3	أوروبا الشرقية وروسيا
1.1 -	0.4 -	1.9	0.8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-	-	-	-	أفريقيا - جنوب الصحراء
20.2	16.4	21.8	21.6	العالم

(١) د/ فخري الدين الفقي، المرجع السابق، ص ١٥٩ وما بعدها.

المصدر:

Glenn W. Harrison, Thomas F. Rutherford, David G. Tarr, QUANTIFYING THE URUGUAY ROUND, The Economic Journal, September 1997 pages 1420. [Volume 107, Issue 444](#), Journal,

٣. انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية وزيادة كفاءتها :

إذ أنه من المعروف وفقا لسياسة تخفيض الرسوم الجمركية الذي جاءت به دورة أوروغواي تستطيع الدول النامية أن تحصل على احتياجاتها من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج بأسعار أقل مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج في بعض القطاعات الإنتاجية المحلية مقارنة بالوضع السابق الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أرباح هذه القطاعات وبالتبعية التوسع في الإنتاج مما يترتب عليه المنافسة في الأسواق المحلية، وزيادة الصادرات والمنافسة في الأسواق الخارجية مما يحتم ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات وتحسين جودة الإنتاج لاستطاعة القدرة على مواصلة المنافسة في الأسواق العالمية^(١).

كما أن إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين والمنتجات الزراعية في الدول الصناعية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أثمان السلع الزراعية وهو ما يحفز المستثمرين المحليين في الدول النامية على زيادة الاستثمارات الزراعية مما يترتب عليه زيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية للمنافسة مع المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية في الدول النامية بل وفي الأسواق العالمية^(٢). ومن خلال ما تقدم تستطيع الدول النامية أن تعظم الفائدة من المزايا النسبية التي تتمتع بها في العديد من السلع كالمنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية والبتروكيماويات.

٤. تحسين التعاون والتكامل الإقليمي

لا تتعارض قواعد اتفاقات منظمة التجارة العالمية مع قيام التكتلات الاقتصادية والاتحادات أو الأسواق المشتركة، بل إن المنظمة شجعت وتشجع على إقامة مثل هذه التكتلات بين الأطراف المتعاقدة بغرض تحرير التجارة بين عدة أطراف متعاقدة، ولاشك في أن التعاون والتكامل الإقليمي يوفر الكثير من الامتيازات في مجال التبادل التجاري والاستفادة من مزايا

(١) د/ عبدالناصر حسبو السيد، المرجع السابق، ص ٤١.

(٢) د/عبدالستار عبدالحميد سلمي، المرجع السابق، ص ٣٨٦.

التخصص وتقسيم العمل وانتقال عناصر الإنتاج وانخفاض تكلفة الخدمات المرتبطة بالتجارة، والاستفادة المثلى بعامل الوقت والتقليل من فرص التخزين وبالتالي خفض الأسعار، كما ينتج عنه أيضا زيادة الاستثمار المشترك ونقل التكنولوجيا، وكل هذه فوائد من الممكن أن تعود بالنفع على اقتصاديات الدول النامية.^(١)

المطلب الثاني

سلبيات تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية

ذكرنا أنفاً أن مفاوضات تحرير التجارة الدولية سواء في المنتجات الزراعية أو الصناعية قد أسفرت عن عدة سياسات، منها سياسة تخفيض التعريفات الجمركية، والسياسة المتعلقة بالقيود غير الجمركية، السياسة المتعلقة بتخفيض وحظر الدعم المقدم للصادرات الزراعية والصناعية، السياسة المتعلقة بجواز حماية الدول النامية لصناعاتها الوطنية واقتصادياتها القومية من المنافسة غير العادلة التي قد تظهر في صورة إغراق أو دعم غير مشروع، والسياسة المتعلقة بعدم جواز لجوء الدول المتقدمة إلى سلاح الضريبة المضادة للإغراق أو تلك المضادة للدعم أو الشرط الوقائي إلا بناء على قواعد دقيقة في الجات والاتفاقات الخاصة بها. وهذه السياسات وإن كان يمكن استغلالها لتحقيق مكاسب وفرص من جانب بعض الدول النامية إلا أنها يمكن أن ترتب أيضا بعض الآثار السلبية التي يمكن رصدها فيما يأتي:-

١. ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية :

إذ أنه مما لا شك فيه أن إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة يؤدي حتما إلى ارتفاع تكلفة إنتاج السلع الزراعية، وهو ما يؤدي إلى نتيجة منطقية مؤداها ارتفاع الأسعار العالمية لهذه السلع، وهو ما يؤثر سلبا على الدول النامية خاصة الدول المستوردة للغذاء، وقد توقعت إحدى الدراسات أن ترتفع الأسعار العالمية لهذه السلع في المتوسط بنسبة ٧ % خلال الأجل القصير بينما ترتفع أسعارها في الأجل الطويل بنسبة تتراوح بين ١٠ إلى ٢٥ %، ونتيجة لذلك فإن هذه الدول سوف تتضرر، كما سترتفع تكلفة المعيشة نتيجة زيادة تكلفة استيراد المواد الغذائية بالدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، وهناك احتمال كبير لضعف استفادة هذه الدول من إزالة الحواجز الجمركية والفنية مع لجوء الدول المتقدمة إلى

(١) د/ محمد إبراهيم محمود الشافعي، المرجع السابق، ص ٣٦ وما بعدها.

التشديد في مراقبة الجودة والالتزام بالموصفات القياسية والحجر الزراعي^(١).

ويؤدي ارتفاع أسعار الغذاء في الدول النامية - بلا شك - إلى ارتفاع معدلات التضخم فيها بشكل مباشر من خلال ارتفاع أسعار هذه السلع، وبشكل غير مباشر من خلال استخدام هذه السلع - كسلع وسيطة - في إنتاج سلع أخرى مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية التي تعتمد في إنتاجها على السلع المستوردة، كما أن ارتفاع معدلات التضخم - وفقا لما سبق - يؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج في هذه الدول من خلال تحولات مشوهة لهياكل الإنتاج انتقاصا من أجل فرض الريح، كما يؤدي إلى تدهور جودة المنتج وقتل روح المنافسة في الأسواق العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الدول النامية يؤثر تأثيرا سلبيا مباشرا على ميزان المدفوعات من خلال ارتفاع تكلفة فاتورة استيراد هذه السلع، وأيضا بطريقة غير مباشرة من خلال ارتفاع معدلات التضخم التي تؤدي إلى تفاقم مشكلات الاختلال الخارجي، إذ أن السلع المحلية تصبح مرتفعة بالمقارنة بالسلع الأجنبية المماثلة، وهو ما يؤدي إلى تدهور الصادرات، وتزداد حدة عجز ميزان المدفوعات في هذه الحالة نظرا لانخفاض الصادرات من جهة وزيادة الواردات من جهة أخرى.

٢. صعوبة منافسة المنتجات المحلية للمنتجات المستوردة وتداعياتها :

إذ أن رفع الحماية عن الأسواق المحلية يكون دائما في صالح الدول المتقدمة، وبالتالي تتأثر المنتجات المحلية في الدول النامية غير القادرة على المنافسة من حيث الأسعار والجودة، كما أن هناك صعوبات كبيرة تواجه الدول النامية في منافسة الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات التي تستحوذ الدول المتقدمة على الجزء الأكبر منها، لاسيما بعد تقليص التفضيلات والمزايا التي كانت قد أعطيت للدول النامية سابقا وخصوصا الدول منخفضة الدخل، ومن ثم تصبح الدول النامية في موقف تنافسي ضعيف في مجال التجارة الدولية، وهو ما يؤثر سلبا على اقتصادياتها^(٢).

(١) د/ حسين شحاته، النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص ٢١. وأيضا: ريتشارد هارمسن ، جولة أوروغواي نعمة للاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس ١٩٩٥، ص ٢٤.

(٢) د/ نادية أمين محمد علي، آلية اتخاذ القرار بمنظمة التجارة العالمية، من بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، المجلد الأول ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م ، ١٦٣.

ومما لاشك فيه أن عدم القدرة على المنافسة يؤدي إلى خروج منتجين من القاعدة الإنتاجية في الدول النامية، وهو ما يؤثر سلبا على قطاع العمالة في المجال الصناعي والزراعي، وقيام أصحاب المشروعات بتسريح جموع كبيرة من العمال، وهو ما يؤدي حتما إلى زيادة معدلات البطالة.

وهناك بعض الدراسات تقدر أن حوالي من ١ إلى ٢ % من حجم القوة العاملة في الدول النامية سوف تحتاج إلى تغيير أعمالها نتيجة لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة، وفي النهاية تقدر هذه الدراسة أن حوالي ٧ مليون عامل بالإضافة إلى أسرهم سيتأثرون بسبب عدم القدرة على المنافسة وتحرير التجارة.^(١)

٣. زيادة واردات الدول النامية :

قدمنا أنه من ضمن سياسات منظمة التجارة العالمية من أجل النفاذ إلى الأسواق تلك السياسة المتعلقة بالخفض التدريجي لمستويات التعريفات الجمركية، ومستويات القيود غير التعريفية، والنتيجة المنطقية لذلك هو تواجد منتجات الدول الأخرى خاصة الدول الصناعية المتقدمة بحرية تامة وبأسعار أقل وجودة أعلى من مثيلاتها من السلع والمنتجات في الدول النامية، وهو ما يزيد الإقبال على هذه السلع المستوردة، ويؤدي حتما إلى زيادة الواردات، وهو ما يؤثر في النهاية على حجم الطلب على السلع المنتجة محليا^(٢).

٤. زيادة عجز الميزانية العامة بسبب تخفيض التعريفات الجمركية :

من الآثار السلبية التي يمكن أن تتعرض لها الدول النامية هو عجز أو زيادة عجز الميزانيات العامة لها، وذلك بسبب التخفيضات الجمركية على الواردات الصناعية، التي وبلاشك تؤثر سلبا على حصيلة الضرائب الجمركية مما يؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية العامة، وقد يؤدي

وأیضا: أ/ آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخطر . باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ١١٩.

^(١) Graham Dunkley, The free trade adventure, The WTO, The Uruguay Round and Globalism-A critique, Zed Books, London,1997,P154

^(٢) د/ محمد صفوت قابل، آثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع، من بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م، ص ١٢٥٧.

بالتبعية لذلك إلى زيادة الأعباء الضريبية الأخرى، وهو ما يلقي بآثاره السلبية على اقتصادات هذه الدول^(١).

٥. ارتفاع أسعار استيراد التكنولوجيا:

نتيجة لاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية فإن الدول النامية ستتأثر سلباً من ناحية نقل التكنولوجيا إليها، وكذلك من ناحية زيادة تكلفة الحصول عليها والإتاوات والمصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، فمما لا شك فيه أن احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا الحديثة سيؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعارها مما يجعل هذه التكنولوجيا في بعض الأحيان خارج نطاق قدرتها، مما يؤدي إلى زيادة التكلفة الإنتاجية في الدول النامية، وفي نفس الوقت يزيد من استفادة الدول المتقدمة^(٢).

يضاف إلى ذلك أن عدم القدرة على جلب التكنولوجيا الحديثة سوف يؤدي إلى القضاء على كثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية والتي لا تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في هذه الدول.

(١) د/ عدنان شوكت شومان، اتفاقيات الجات الدولية- الراحون دوما.... والخاسرون دوما،

دار المستقبل، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٩٩٦، ص ١٣٠.

(٢) أ/ محمد رمضان آل جالم، منظمة التجارة العالمية وآثارها المتوقعة على التجارة والتنمية

في الدول الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٨٢.

المبحث الثالث الآثار الكمية لنفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية على نمو التجارة الخارجية في الدول النامية

ذكرنا سابقا – وفقا للتقديرات النظرية – أنه سوف يترتب على أخذ الدول الأعضاء بالسياسات المتعلقة بتحرير التجارة فتح الأسواق بصورة أفضل مما كانت عليه سابقا خاصة بالنسبة للدول المتقدمة في الأجل القصير، وهو ما يترتب عليه لاحقا انتعاش اقتصادات الدول النامية في الأجل الطويل، كما أن زيادة حجم وحركة التبادل الدولي ومن ثم زيادة وانتعاش حركة الإنتاج القومي في العالم وخاصة الدول الصناعية المتقدمة سيؤدي حتما إلى زيادة مستوى الطلب على صادرات الدول النامية، ويعزز من قدرتها على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، وفي المقابل فإن الخفض التدريجي لمستويات التعريفات الجمركية والقيود غير التعريفية سيؤدي إلى فتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول الصناعية المتقدمة بحرية تامة وبأسعار أقل، وهو ما يؤدي إلى زيادة واردات الدول النامية من السلع الأجنبية.

ومن خلال هذا المبحث نقوم بإجراء تقدير كمي لأثر نفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية، من خلال دراسة وتحليل أثر تحرير التجارة العالمية على صادرات وواردات السلع والخدمات في الدول النامية، والمقارنة بينها وبين الدول المتقدمة في هذا المجال، مع توضيح أثرها على الميزان التجاري في الدول النامية، مع إجراء مقارنة بين الفترة ما قبل نفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية بعشر سنوات، والفترة التي تلت نفاذ الاتفاقات وحتى سنة ٢٠١٢م

المطلب الأول

أثر تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية على صادرات الدول النامية

من البديهي أن الصادرات والوصول إلى الأسواق هي أساس ومحور تحرير التجارة، وأن المزايا التي يمكن تحقيقها من ذلك هي التي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة، ونقوم من خلال هذا المطلب ببيان مدى تطور صادرات الدول النامية – سواء في مجال

السلع أو الخدمات — بعد نفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وذلك بعد إجراء المقارنة بين فترة ما قبل نفاذ الاتفاقات بعشرة سنوات، والفترة التي تلت نفاذ الاتفاقات وحتى سنة ٢٠١٢ م.

أولاً: تطور قيمة الصادرات السلعية في الدول النامية والدول المتقدمة^(١):

نوضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول التالي مدى تطور قيمة الصادرات السلعية في الدول النامية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، مع مقارنة هذه القيمة بالفترة السابقة على إنشائها، ومقارنة تطور هذه القيمة بمثلتها في الدول المتقدمة، وكذلك الدول المتحوّلة^٢.

جدول رقم (٢) يوضح تطور الصادرات السلعية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية في الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٢. (القيمة حسب أسعار الصرف الجارية بالمليون دولار أمريكي)

(١) ينظر الملحق رقم (٢) جدول يبين مجموعات الدول المتقدمة حسب الإقليم، والملحق رقم (٣) جدول يبين مجموعة الدول المتحوّلة، والملحق رقم (٤) جدول يبين مجموعات الدول النامية حسب الإقليم.

(٢) يقصد بها الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، وتغير نظامها الاقتصادي من النظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق الحر، فعند انهيار الشيوعية في أواخر سنة ١٩٨٠ سعت بلدان الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والدول التابعة له بما فيها بولندا والمجر وبلغاريا لاحتضان النظام الرأسمالي الحر، والتخلي عن التخطيط المركزي، ومع ذلك فقد واجهت معظم هذه الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية صعوبات قصيرة الأجل، وقيود وعقبات طويلة الأجل في سبيل التنمية؛ ينظر لمزيد من التفصيل:

Feige, Edgar L. Perestroika and Ruble Convertibility, Cato institute, Cato journal, Volume 10, No3 (winter 1991), pp631-651.

الدول المتقدمة	الدول المتحوّلة	الدول النامية	العالم	مجموعة الدول
				السنة
1,801,133	68,818	579,111	2,449,062	١٩٨٩-١٩٨٥ (متوسط سنوي)
2,509,375	95,584	838,181	3,443,140	١٩٩٠
2,545,083	97,244	878,760	3,521,087	١٩٩١
2,717,537	93,697	968,094	3,779,328	١٩٩٢
2,630,979	86,325	1,035,609	3,759,719	١٩٩٣
2,960,065	103,703	1,186,063	4,249,831	١٩٩٤
2,672,608	95,311	981,341	3,750,621	١٩٩٤-١٩٩٠ متوسط سنوي
3,556,780	122,549	1,438,887	5,118,216	١٩٩٥
3,657,881	134,818	1,584,122	5,376,821	١٩٩٦
3,755,835	132,947	1,692,048	5,580,830	١٩٩٧
3,793,262	116,676	1,560,693	5,470,631	١٩٩٨
3,872,462	116,330	1,691,705	5,680,497	١٩٩٩
3,727,244	124,664	1,593,491	5,445,399	١٩٩٩-١٩٩٥ متوسط سنوي
4,186,946	156,130	2,088,414	6,431,490	٢٠٠٠
4,060,173	154,972	1,954,900	6,170,045	٢٠٠١
4,135,284	164,505	2,096,584	6,396,373	٢٠٠٢
4,774,884	208,081	2,486,787	7,469,752	٢٠٠٣
5,653,786	283,842	3,145,788	9,083,415	٢٠٠٤
4,562,215	193,506	2,354,495	7,110,215	٢٠٠٤-٢٠٠٠ متوسط سنوي
6,168,075	364,819	3,844,239	10,377,133	٢٠٠٥
6,958,977	450,207	4,582,900	11,992,084	٢٠٠٦
7,969,263	553,511	5,361,744	13,884,518	٢٠٠٧
8,883,086	742,094	6,343,649	15,968,829	٢٠٠٨
7,494,850	527,658	5,033,133	13,055,641	٢٠٠٨-٢٠٠٥ متوسط سنوي
6,902,229	485,737	5,021,715	12,409,682	٢٠٠٩
8,079,162	630,328	6,429,126	15,138,616	٢٠١٠
9,436,115	834,246	7,854,589	18,124,950	٢٠١١
9,226,022	851,336	8,137,122	18,214,681	٢٠١٢
8,410,882	700,412	6,860,638	15,971,982	٢٠١٢-٢٠٠٩ متوسط سنوي

- تم إعداد الجدول بواسطة الباحث
- تم احتساب النسب بواسطة الباحث
- مصدر البيانات: مستخرجة من بيانات وإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣ UNCTAD stat، متاح على الشبكة الدولية (الإنترنت)، موقع <http://unctadstat.unctad.org/>

إذا نظرنا إلى الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات السلعية في الدول النامية قد بلغ 780,226 مليون دولارا أمريكيا، وذلك خلال الفترة الإجمالية من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤ (قبل نفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية) بما يمثل 25,17 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، بخلاف الدول المتقدمة التي بلغت قيمة متوسط قيمة الصادرات السلعية في نفس الفترة حوالي 2,236,870 مليون دولارا أمريكيا، وهو ما يمثل 72,16 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية.

ويلاحظ أن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات السلعية في الدول النامية قد بلغ 579,111 مليون دولارا أمريكيا، وذلك خلال الفترة من سنة ١٩٨٥-١٩٨٩ بما يمثل 23,65 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، بينما بلغ متوسط قيمة هذه الصادرات في نفس الفترة بالنسبة للدول المتقدمة حوالي 1,180,133 مليون دولارا، وهو ما يعادل 73,5 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية.

وقد بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات السلعية في الدول النامية في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ حوالي 981,341 مليون دولارا بما يعادل 26,16 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، بينما بلغ المتوسط السنوي عن نفس الفترة في الدول المتقدمة حوالي 2,672,608 مليون دولارا، بما يعادل نسبة 71,25 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية.

ونستطيع أن نقرر أن قيمة الصادرات السلعية في الدول النامية — في الفترة الأخيرة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية — قد زادت عن الفترة الأولى بقيمة بلغت 402,230 مليون دولارا ونسبة 69,5 %، بينما زادت قيمة الصادرات السلعية عن نفس الفترة في الدول المتقدمة بقيمة بلغت 871,475 مليون دولارا بنسبة زيادة بلغت 48,38 %.

أما في الفترة اللاحقة على نفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية فقد بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات السلعية في الدول النامية حوالي 1,593,491 مليون دولارا، وذلك عن الفترة من سنة ١٩٩٥-١٩٩٩ وهو ما يمثل 29,26 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، في حين بلغ متوسط قيمة الصادرات السلعية في الدول المتقدمة عن نفس الفترة 3,727,244 مليون دولارا وهو ما يعادل 68,45 % من إجمالي الصادرات العالمية.

ووفقا لذلك فإن الفترة الأولى (خمس سنوات) اللاحقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية، قد تزايدت فيها قيمة الصادرات السلعية في الدول

النامية بمتوسط سنوي بلغ 612,150 مليون دولارا وبنسبة نمو بلغت 62,38 %، بينما زادت الصادرات السلعية في الدول المتقدمة عن نفس الفترة بقيمة بلغت 1,054,636 مليون دولارا بنسبة نمو بلغت 39,46 %.

وفي الفترة الثانية اللاحقة لإنشاء منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فقد بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات السلعية في الدول النامية 2,354,495 وهو ما يمثل 33,11 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، في حين بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات السلعية في الدول المتقدمة عن نفس الفترة 4,562,215 مليون دولارا بنسبة 64,14 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية. وهذا يعني أن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات بالنسبة للدول النامية في هذه الفترة قد تزايد مقارنة بالفترة السابقة عليها بقيمة بلغت 761,004 مليون دولارا وبنسبة نمو بلغت 47,75 %، في حين زاد المتوسط السنوي لقيمة الصادرات في الدول المتقدمة بقيمة 834,971 مليون دولارا، بنسبة نمو 22,4 %.

وفي خلال الفترة الإجمالية النهائية للدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٢) بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات السلعية في الدول النامية 5,946,885 مليون دولارا بنسبة بلغت 41 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، بينما بلغت هذه القيمة في الدول المتقدمة 7,952,866 مليون دولارا بنسبة بلغت 54,8 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية.

وبناء على ما سبق نجد أن متوسط قيمة الصادرات السلعية السنوية في الدول النامية قد زادت - في السنوات الثمانية الأخيرة مقارنة بالفترة السابقة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ - بمبلغ قدره 3,592,390 مليون دولارا بنسبة زيادة بلغت 152,6 في حين بلغت الزيادة في الدول المتقدمة 3,390,651 مليون دولارا بنسبة زيادة بلغت 74,3 %.

ويلاحظ أن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات السلعية في الدول النامية خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ قد بلغ 5,033,133 مليون دولارا بنسبة بلغت 38,55 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، في حين بلغت هذه القيمة في الدول المتقدمة 7,494,850 مليون دولارا بنسبة بلغت 57,4 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، وقد زاد المتوسط السنوي لقيمة الصادرات في الدول النامية عن هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة عليها ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بقيمة بلغت 2,678,638 مليون دولارا،

وبنسبة زيادة 113%، في حين بلغت قيمة هذه الزيادة في الدول المتقدمة بقيمة 2,932,635 مليون دولارا، وبنسبة 64,3%.

وأما المتوسط السنوي لقيمة الصادرات السلعية في الدول النامية خلال الفترة من 2009-2012 فقد بلغ 6,860,638 مليون دولارا، بنسبة بلغت ٤٣ % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، بينما بلغ متوسط قيمة الصادرات السنوية في الدول المتقدمة 8,410,882 بنسبة بلغت 52,67 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية.

ومن الملاحظ أن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات في الدول النامية قد تزايد خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة عليها ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بقيمة بلغت 1,827,505 مليون دولارا وبنسبة نمو بلغت 36,31 %، في حين بلغت هذه الزيادة بالنسبة للدول المتقدمة بقيمة بلغت 916,032 مليون دولارا ، وبنسبة نمو بلغت 12,22 %.

ونخلص من خلال البيانات السابقة إلى ما يأتي:-

(١) زيادة حصة الدول النامية في الصادرات السلعية العالمية في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، حيث بلغت نسبة هذه الحصة في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ حوالي 29,3%، ثم 33,1% في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤، ثم 38,55% في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨، حتى وصلت نسبة حصة الدول النامية في الصادرات السلعية العالمية في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ حوالي ٤٣% من إجمالي الصادرات العالمية، بينما كانت هذه الحصة في الفترة السابقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤) لا تتعدى نسبة 25% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية.

(٢) انخفاض حصة الدول المتقدمة في الصادرات السلعية العالمية، حيث كانت تبلغ نسبة حصة الدول المتقدمة في الصادرات السلعية العالمية في الفترة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤) حوالي 72,2%، وأخذت تندرج في الانخفاض حتى وصلت هذه النسبة في الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٢) إلى 52,66%.

(٣) زيادة متوسط معدل النمو السنوي للصادرات السلعية في الدول النامية في الفترة ما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي ١١%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-

١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لصادرات الدول النامية فيها 7,55% (١)

(٤) وفي الفترة اللاحقة (٢٠١٢-٢٠٠٥) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى ما يقرب من ١٩%.

(٥) انخفاض متوسط معدل النمو السنوي لصادرات السلع في الدول المتقدمة في الفترة ما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، حيث كان يبلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) حوالي 8,8% (٢)، ثم انخفضت هذه النسبة بعد إنشاء المنظمة خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) مقارنة بالفترة السابقة وصلت إلى 6,18%، وفي الفترة الأخيرة من (٢٠١٢-٢٠٠٥) مقارنة بالفترة السابقة وصلت هذه النسبة إلى 9,56%.

ثانياً: تطور قيمة الصادرات من الخدمات في الدول النامية والدول المتقدمة

نوضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول التالي مدى تطور قيمة صادرات الدول النامية من الخدمات بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، مع مقارنة هذه القيمة بالفترة السابقة على إنشائها، ومقارنة تطور هذه القيمة بمثلتها في الدول المتقدمة.

جدول رقم (٣) يوضح تطور الصادرات من الخدمات في كل من الدول المتقدمة والنامية في الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٢ .

(1) بلغت قيمة المتوسط السنوي للصادرات السلعية في الدول النامية عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 546710 مليون دولاراً، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من (بيانات وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD stat) بتاريخ ٣/٤/٢٠١٤، متاح على الشبكة الدولية . لإنترنت .
موقع : <http://unctadstat.unctad.org>

(2) بلغت قيمة المتوسط السنوي للصادرات السلعية في الدول المتقدمة عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 1,288,037 مليون دولاراً، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من (بيانات وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD stat) بتاريخ ٣/٤/٢٠١٤، متاح على الشبكة الدولية . لإنترنت .
موقع : <http://unctadstat.unctad.org>

(القيمة حسب أسعار الصرف الجارية بالمليون دولار أمريكي)

الدول المتقدمة	الدول المتحوّلة	الدول النامية	العالم	مجموعة الدول
				السنة
449,280	11,360	101,920	562,560	١٩٨٩-١٩٨٥ (متوسط سنوي)
664,300	16,700	150,400	831,300	١٩٩٠
701,800	13,200	162,700	877,700	١٩٩١
774,400	14,200	188,400	976,900	١٩٩٢
768,300	14,700	210,800	993,800	١٩٩٣
831,300	16,300	235,900	1,083,500	١٩٩٤
748,020	15,020	189,640	952,640	١٩٩٤-١٩٩٠ متوسط سنوي
929,000	18,900	273,300	1,221,300	١٩٩٥
986,900	26,000	294,000	1,306,800	١٩٩٦
1,012,700	28,200	317,200	1,358,200	١٩٩٧
1,062,400	25,800	308,400	1,396,600	١٩٩٨
1,090,600	21,900	318,800	1,431,300	١٩٩٩
1,016,320	24,160	302,340	1,342,840	١٩٩٩-١٩٩٥ متوسط سنوي
1,145,100	24,300	352,000	1,521,300	٢٠٠٠
1,144,800	27,500	352,200	1,524,400	٢٠٠١
1,223,000	31,800	378,400	1,633,200	٢٠٠٢
1,423,900	39,300	431,900	1,895,100	٢٠٠٣
1,708,600	49,700	541,200	2,299,500	٢٠٠٤
1,329,080	34,520	411,140	1,774,700	٢٠٠٤-٢٠٠٠ متوسط سنوي
1,882,500	57,500	629,400	2,569,400	٢٠٠٥
2,102,000	69,400	733,200	2,904,600	٢٠٠٦
2,501,000	90,400	896,800	3,488,200	٢٠٠٧
2,764,600	113,300	1,036,500	3,914,400	٢٠٠٨
2,312,525	82,650	823,975	3,219,150	٢٠٠٨-٢٠٠٥ متوسط سنوي
2,529,500	95,000	922,700	3,547,200	٢٠٠٩
2,673,700	103,000	1,110,600	3,887,300	٢٠١٠
2,960,500	122,000	1,251,100	4,333,600	٢٠١١
2,950,500	129,400	1,345,900	4,425,800	٢٠١٢
2,778,550	112,350	1,157,575	4,048,475	٢٠١٢-٢٠٠٩ متوسط سنوي

- تم إعداد الجدول بواسطة الباحث
- تم احتساب النسب بواسطة الباحث
- مصدر البيانات: مستخرجة من بيانات وإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتاريخ ٢٠١٣/١١/٣٠ UNCTAD stat، متاح على الشبكة الدولية (الإنترنت)، موقع <http://unctadstat.unctad.org/>

بالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات من الخدمات في الدول النامية قد بلغ 291,560 مليون دولارا أمريكيا، وذلك خلال الفترة الإجمالية من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤ (قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية) بما يمثل 19,2 % من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، بخلاف الدول المتقدمة التي بلغت فيها قيمة متوسط الصادرات الخدمية في نفس الفترة حوالي 1,197,300 مليون دولارا أمريكيا، وهو ما يمثل 79 % من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية.

حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات من الخدمات في الدول النامية حوالي 101,920 مليون دولارا أمريكيا، وذلك خلال الفترة من سنة ١٩٨٥-١٩٨٩ بما يمثل 18,1 % من إجمالي الصادرات العالمية من الخدمات، بينما بلغ متوسط قيمة هذه الصادرات في نفس الفترة بالنسبة للدول المتقدمة حوالي 449,280 مليون دولارا، وهو ما يعادل ما يقرب من ٨٠ % من إجمالي الصادرات العالمية من الخدمات.

بينما بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الخدمية في الدول النامية في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ حوالي 189,640 مليون دولارا بما يعادل 19,9 % من إجمالي الصادرات العالمية من الخدمات، بينما بلغ المتوسط السنوي عن نفس الفترة في الدول المتقدمة حوالي 748,020 مليون دولارا، بما يعادل نسبة 78,5 % من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية.

ووفقا لما سبق فإن قيمة الصادرات الخدمية في الدول النامية — في الفترة الأخيرة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٠-١٩٩٤) — قد زادت عن الفترة الأولى بقيمة بلغت 87,720 مليون دولارا وبنسبة 86 %، بينما زادت قيمة الصادرات الخدمية عن نفس الفترة في الدول المتقدمة بقيمة بلغت 298,740 مليون دولارا بنسبة زيادة بلغت 66,5 %.

أما في الفترة اللاحقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية فقد بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الخدمية في الدول النامية حوالي 302,340 مليون دولارا، وذلك عن الفترة من سنة ١٩٩٥-١٩٩٩ وهو ما يمثل 22,5 % من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، في حين بلغ متوسط قيمة الصادرات الخدمية في الدول المتقدمة عن نفس الفترة 1,016,320 مليون دولارا وهو ما يعادل 75,68 % من إجمالي الصادرات العالمية من الخدمات .

ويعني ذلك أنه خلال خمس سنوات اللاحقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية قد تزايدت فيها قيمة الصادرات الخدمية للدول النامية بمتوسط سنوي بلغ 112,700 مليون دولارا وبنسبة نمو بلغت 59,4 %، بينما

زادت الصادرات الخدمية في الدول المتقدمة عن نفس الفترة بقيمة بلغت 268,300 مليون دولارا بنسبة نمو بلغت 35,87%.

وفي الفترة الثانية اللاحقة لإنشاء منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فقد بلغ المتوسط السنوي لقيمة صادرات الخدمات للدول النامية 411,140 وهو ما يمثل 23,17% من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، أما المتوسط السنوي لقيمة صادرات الدول المتقدمة من الخدمات عن نفس الفترة فقد بلغ 1,329,080 مليون دولارا بنسبة 74,9% من إجمالي الصادرات العالمية من الخدمات.

ووفقا لذلك فإن المتوسط السنوي لقيمة صادرات الخدمات بالنسبة للدول النامية في هذه الفترة قد تزايد مقارنة بالفترة السابقة (١٩٩٥-١٩٩٩) بقيمة بلغت 108,800 مليون دولارا وبنسبة نمو بلغت ٣٦%، في حين زاد المتوسط السنوي لقيمة صادرات الخدمات في الدول المتقدمة بقيمة 312,760 مليون دولارا، بنسبة نمو 30,77%.

وفي خلال الفترة الإجمالية النهائية للدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٢) بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات السلعية في الدول النامية 990,775 مليون دولارا بنسبة بلغت 27,27% من إجمالي الصادرات العالمية من الخدمات، بينما بلغت هذه القيمة في الدول المتقدمة 2,545,537 مليون دولارا بنسبة بلغت 70% من إجمالي الصادرات العالمية من الخدمات.

وهذا يعني أن متوسط قيمة الصادرات الخدمية السنوية في الدول النامية قد زادت - في السنوات الثمانية الأخيرة مقارنة بالفترة السابقة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ - بمبلغ قدره 579,635 مليون دولارا بنسبة زيادة بلغت 141%، في حين بلغت الزيادة في الدول المتقدمة 1,216,457 مليون دولارا بنسبة زيادة بلغت 91,5%.

ويلاحظ أن المتوسط السنوي لقيمة صادرات الدول النامية من الخدمات خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ قد بلغ 823,975 مليون دولارا بنسبة بلغت 25,6% من إجمالي الصادرات العالمية من الخدمات، في حين بلغت هذه القيمة في الدول المتقدمة 2,312,525 مليون دولارا بنسبة بلغت 71,8% من إجمالي صادرات الخدمات العالمية.

وقد زاد المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الخدمية في الدول النامية عن هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة عنها ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بقيمة بلغت 412,835 مليون دولارا وبنسبة زيادة 100,4%، في حين بلغت قيمة هذه الزيادة في الدول المتقدمة 983,445 مليون دولارا، وبنسبة 74%.

وبلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الخدمية في الدول النامية خلال الفترة من ٢٠٠٩-2012 حوالي 1,157,575 مليون دولاراً، بنسبة بلغت 28,6 % من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، بينما بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الخدمية في الدول المتقدمة 2,778,550 بنسبة بلغت 68,6 % من إجمالي الصادرات العالمية من الخدمات.

ومن الملاحظ أن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات في الدول النامية قد تزايد خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة عليها ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بقيمة بلغت 333,600 مليون دولاراً وبنسبة نمو بلغت 40,5%، في حين بلغت هذه الزيادة بالنسبة للدول المتقدمة بقيمة بلغت 466,025 مليون دولاراً، وبنسبة نمو بلغت 20 %.

ونخلص من خلال البيانات السابقة إلى ما يأتي:-

(١) زيادة حصة الدول النامية من الصادرات الخدمية العالمية في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، حيث بلغت نسبة هذه الحصة في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ حوالي 22,5%، ثم بلغت هذه الحصة 23,17% في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤، ثم 25,6% في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨، حتى وصلت نسبة حصة الدول النامية من الصادرات الخدمية العالمية في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ حوالي 28,6% من إجمالي الصادرات العالمية، بينما كانت هذه الحصة في الفترة السابقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤) لا تتعدى نسبة 19,24% من إجمالي الصادرات العالمية من الخدمات.

(٢) انخفاض حصة الدول المتقدمة في الصادرات العالمية من الخدمات، حيث كانت تبلغ نسبة حصة الدول المتقدمة في الصادرات الخدمية العالمية في الفترة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤) حوالي ٧٩%، وأخذت هذه الحصة في الانخفاض التدريجي حتى وصلت في الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٢) إلى 68,6%.

(٣) تباين متوسط معدل النمو السنوي للصادرات الخدمية في الدول النامية في الفترة ما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 9,54%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لصادرات الدول

النامية من الخدمات 11,5%^(١)، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى من 17,6%.

(٤) تباين متوسط معدل النمو السنوي لصادرات الخدمات في الدول المتقدمة في الفترة ما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، حيث كان يبلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) حوالي 11,14%^(٢) ثم انخفضت هذه النسبة بعد إنشاء المنظمة خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) مقارنة بالفترة السابقة، حيث وصلت إلى 6,66%، وفي الفترة الأخيرة من (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة السابقة، تزايد معدل النمو السنوي لصادرات الدول المتقدمة من الخدمات إلى أن وصل 17,17%.

ثالثاً: تطور قيمة الصادرات السلعية في الدول النامية حسب الإقليم

تشارك الدول النامية في عدة خصائص سياسية واجتماعية وأخرى اقتصادية منها انخفاض مستوى الدخل، والاعتماد على إنتاج المواد الولية، وانخفاض الإنتاج، وتفشي ظاهرة البطالة، إلا أن بعض هذه الدول قد استطاعت تحقيق معدلات نمو اقتصادي كبيرة، واستطاعت تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد المتاحة محققة معدلات إنتاجية مرتفعة، وهو ما كان له بالغ الأثر على ارتفاع معدلات نمو صادرات هذه الدول، ونظراً لذلك ولوجود هذه الاختلافات التي أدت إلى اختلاف تطور قيم الصادرات، نوضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول التالي مدى تطور قيمة الصادرات السلعية في الأقاليم المختلفة في الدول النامية، وذلك بعد إنشاء

(١) بلغت قيمة المتوسط السنوي للصادرات الخدمية في الدول النامية عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 79,030 مليون دولاراً، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من (بيانات وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD stat) بتاريخ 2013/11/30، متاح على الشبكة الدولية - الإنترنت - موقع : <http://unctadstat.unctad.org>

(٢) بلغت قيمة المتوسط السنوي للصادرات السلعية في الدول المتقدمة عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 309,955 مليون دولاراً، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من (بيانات وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD stat) بتاريخ 2013/11/30، متاح على الشبكة الدولية - الإنترنت - موقع : <http://unctadstat.unctad.org>

منظمة التجارة العالمية، مع مقارنة هذه القيمة بالفترة السابقة على إنشائها، ومقارنة تطور هذه القيمة بتمثيلتها في الأقاليم المختلفة.
جدول رقم (٤) يوضح تطور الصادرات السلعية في الدول النامية حسب الإقليم في الفترة من ١٩٨٥-٢٠١٢.
(القيمة حسب أسعار الصرف الجارية بالمليون دولار أمريكي)

الدول النامية بأوقيانوسيا	الدول النامية بآسيا	الدول النامية بأمريكا	الدول النامية بأفريقيا	مجموع الدول النامية	مجموعة الدول
					السنة
2,448	384,463	112,982	79,218	579,111	١٩٨٥-١٩٨٩ (متوسط سنوي)
2,723	581,498	148,243	105,716	838,181	١٩٩٠
2,998	627,093	147,017	101,653	878,760	١٩٩١
3,420	708,491	155,417	100,766	968,094	١٩٩٢
4,324	765,575	169,080	96,631	1,035,609	١٩٩٣
4,775	886,133	188,723	98,794	1,186,063	١٩٩٤
3,684	713,759	161,696	100,712	981,341	١٩٩٠-١٩٩٤ (متوسط سنوي)
5,055	1,081,418	239,098	113,315	1,438,887	١٩٩٥
5,251	1,184,337	267,802	126,731	1,584,122	١٩٩٦
5,088	1,262,162	297,058	127,740	1,692,048	١٩٩٧
4,686	1,155,073	292,825	108,109	1,560,693	١٩٩٨
4,969	1,257,970	309,521	119,245	1,691,705	١٩٩٩
5,010	1,188,192	281,261	119,028	1,593,491	١٩٩٥-١٩٩٩ (متوسط سنوي)
5,105	1,559,604	373,302	150,403	2,088,414	٢٠٠٠
4,456	1,448,218	358,131	144,095	1,954,900	٢٠٠١
4,172	1,585,269	360,202	146,941	2,096,584	٢٠٠٢
5,368	1,903,604	393,767	184,048	2,486,787	٢٠٠٣
6,065	2,411,300	488,347	240,076	3,145,788	٢٠٠٤
5,033	1,781,599	394,750	173,113	2,354,495	٢٠٠٠-٢٠٠٤ متوسط سنوي
6,661	2,925,805	589,410	322,363	3,844,239	٢٠٠٥
7,646	3,493,419	703,600	378,235	4,582,900	٢٠٠٦
8,956	4,108,828	791,112	452,849	5,361,744	٢٠٠٧
9,404	4,842,811	917,429	574,004	6,343,649	٢٠٠٨
8,166	3,842,716	750,388	431,863	5,033,133	٢٠٠٥-٢٠٠٨ متوسط سنوي
6,986	3,902,525	710,584	401,620	5,021,715	٢٠٠٩
8,917	5,009,553	899,327	511,328	6,429,126	٢٠١٠
10,820	6,148,153	1,119,617	575,999	7,854,589	٢٠١١
9,849	6,399,174	1,133,246	595,053	8,137,122	٢٠١٢
9,143	5,364,851	965,694	521,000	6,860,638	٢٠٠٩-٢٠١٢ (متوسط سنوي)

- تم إعداد الجدول بواسطة الباحث
 - تم احتساب النسب بواسطة الباحث
- مصدر البيانات: مستخرجة من بيانات وإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣ UNCTAD stat، متاح على الشبكة الدولية (الإنترنت)، موقع <http://unctadstat.unctad.org/>

بالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ ما يأتي:—

(١) أن المتوسط السنوي لقيم صادرات الدول النامية من السلع في كل مجموعات الدول النامية قد اتجه نحو التزايد حيث جاء على النحو الآتي:—

- في الدول النامية بآسيا بلغ 1,098,222 مليون دولارا بما يمثل 70,38% من إجمالي صادرات الدول النامية من السلع، وذلك في خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤، بينما بلغ في الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ حوالي 2,969,791 مليون دولارا وهو ما يمثل 75,22% من إجمالي الصادرات السلعية للدول النامية، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ بلغ حوالي 9,207,562 مليون دولار بما يعادل 77,4% من إجمالي صادرات الدول النامية من السلع.
- في الدول النامية بأمريكا بلغ في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ حوالي 274,678 مليون دولارا بما يعادل 17,6% من إجمالي صادرات السلع في الدول النامية، وفي الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ بلغ 676,011 مليون دولارا بما يمثل 17,1% من صادرات الدول النامية السلعية، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ بلغ 1,716,082 مليون دولارا بما يعادل 14,4% من إجمالي الصادرات السلعية في الدول النامية.
- في الدول النامية بأفريقيا بلغ في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ حوالي 179,930 مليون دولارا بما يعادل 11,5% من إجمالي الصادرات السلعية في الدول النامية، وفي الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ بلغ 292,141 مليون دولارا بما يساوي 7,4% من إجمالي صادرات الدول النامية من السلع، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ بلغ حوالي 952,863 مليون دولارا بما يساوي 8% من إجمالي الصادرات السلعية للدول النامية.
- في الدول النامية بأوقيانوسيا بلغ في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ حوالي 6,132 مليون دولارا بما يعادل 0,4% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، وفي الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ بلغ 10,043 مليون دولارا بما يوازي 0,25% ، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨

بلغ حوالي 17,309 مليون دولارا، بما يساوي 0,15% من إجمالي الصادرات السلعية للدول النامية.

(٢) تباين حصص الأقاليم المختلفة في الدول النامية كنسبة من الصادرات السلعية للدول النامية، وكنسبة من الصادرات السلعية العالمية في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة بعد إنشائها، وذلك على النحو الآتي:—

• زيادة حصة الدول النامية بآسيا كنسبة من الصادرات السلعية العالمية وعلى مستوى الدول النامية، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من من صادرات الدول النامية ككل حوالي 70,38% من إجمالي صادرات الدول النامية وحوالي 17,7% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 75,22% من إجمالي الصادرات السلعية للدول النامية ككل، وحوالي 23,65% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، وفي الفترة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠١٢) بلغت حصة دول آسيا النامية حوالي 77,4% من إجمالي صادرات السلع في الدول النامية، وحوالي 31,7% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية.

• زيادة حصة الدول النامية بأمريكا كنسبة من الصادرات السلعية العالمية، وانخفاضها كنسبة من الصادرات السلعية في الدول النامية، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من من صادرات الدول النامية ككل حوالي 17,6% من إجمالي صادرات الدول النامية وحوالي 4,4% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 17,1% من إجمالي الصادرات السلعية للدول النامية ككل، وحوالي 5,38% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، وفي الفترة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠١٢) بلغت حصة دول أمريكا النامية حوالي 14,4% من إجمالي صادرات السلع في الدول النامية، وحوالي 5,9% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية.

- انخفاض حصة الدول النامية بأفريقيا كنسبة من الصادرات السلعية في الدول النامية، وتباينها كنسبة من الصادرات السلعية العالمية، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من من صادرات الدول النامية ككل حوالي 11,5% من إجمالي صادرات الدول النامية وحوالي 2,9% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 7,4% من إجمالي الصادرات السلعية للدول النامية ككل، وحوالي 2,3% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، وفي الفترة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠١٢) بلغت حصة دول أمريكا النامية حوالي 8% من إجمالي صادرات السلع في الدول النامية، وحوالي 3,28% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية.
- انخفاض حصة الدول النامية بأوقيانوسيا كنسبة من الصادرات السلعية في الدول النامية وكنسبة من الصادرات السلعية العالمية، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من من صادرات الدول النامية ككل حوالي 0,4% من إجمالي صادرات الدول النامية وما يقرب من 0,1% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 0,25% من إجمالي الصادرات السلعية للدول النامية ككل، وحوالي 0,08% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، وفي الفترة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠١٢) بلغت حصة دول أمريكا النامية حوالي 0,15% من إجمالي صادرات السلع في الدول النامية، وحوالي 0,06% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية.
- (٣) تباين متوسط معدل النمو السنوي للصادرات السلعية في الأقاليم المختلفة للدول النامية في الفترة ما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، وذلك على النحو التالي:
 - في الدول النامية بآسيا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 11,64%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لصادرات الدول النامية بآسيا فيها 12,73%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-

- (٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى من 19,4% (١).
- في الدول النامية بأمريكا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 11,38%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لصادرات الدول النامية بأمريكا فيها 4,26%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى من 14,84% (٢).
- في الدول النامية بأفريقيا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 6,35%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لصادرات الدول النامية بأفريقيا فيها 0,98%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى من 21,26% (٣).
- في الدول النامية بأقيانوسيا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 3,64%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لصادرات الدول النامية بأقيانوسيا فيها 10,41%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) بلغ

(١) بلغت قيمة المتوسط السنوي للصادرات السلعية في الدول النامية بآسيا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 335,455 مليون دولار، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث ، المرجع السابق .

(٢) بلغت قيمة المتوسط السنوي للصادرات السلعية في الدول النامية بأمريكا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 113,540 مليون دولار، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث، المرجع السابق.

(٣) بلغت قيمة المتوسط السنوي للصادرات السلعية في الدول النامية بأفريقيا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 95,796 مليون دولار، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث، نفس المرجع.

متوسط معدل النمو السنوي بدول أوقيانوسيا النامية حوالي 9,2%^(١).

رابعاً: تطور قيمة الصادرات من الخدمات في الدول النامية حسب الإقليم :
نوضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول التالي مدى تطور قيمة صادرات الخدمات في الأقاليم المختلفة في الدول النامية، وذلك بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، مع مقارنة هذه القيمة بالفترة السابقة على إنشائها، ومقارنة تطور هذه القيمة بمثلتها في الأقاليم المختلفة.
جدول رقم (٥) يوضح تطور الصادرات من الخدمات في الدول النامية حسب الإقليم في الفترة من ١٩٨٥ - ٢٠١٢

(١) بلغت قيمة المتوسط السنوي للصادرات السلعية في الدول النامية بأوقيانوسيا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 1.593 مليون دولاراً، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث، نفس المرجع.

(القيمة حسب أسعار الصرف الجارية بالمليون دولار أمريكي)

الدول النامية بأوقيانوسيا	الدول النامية بآسيا	الدول النامية بأمريكا	الدول النامية بأفريقيا	مجموع الدول النامية	مجموعة الدول السنة
480	63,640	22,820	14,980	101,920	١٩٨٥-١٩٨٩ (متوسط سنوي)
800	96,300	31,600	21,700	150,400	١٩٩٠
900	107,500	33,000	21,300	162,700	١٩٩١
1,000	126,200	36,900	24,300	188,400	١٩٩٢
1,000	145,900	39,100	24,900	210,800	١٩٩٣
1,000	166,900	42,800	25,200	235,900	١٩٩٤
940	128,560	33,080	23,480	189,640	١٩٩٠-١٩٩٤ (متوسط سنوي)
1,100	198,200	45,800	28,300	273,300	١٩٩٥
1,300	214,100	47,800	30,800	294,000	١٩٩٦
1,300	233,000	51,200	31,700	317,200	١٩٩٧
1,100	221,200	54,700	31,400	308,400	١٩٩٨
1,000	228,300	55,700	33,700	318,800	١٩٩٩
1,160	218,960	51,040	31,180	302,340	١٩٩٥-١٩٩٩ (متوسط سنوي)
1,000	256,100	61,800	33,300	352,000	٢٠٠٠
1,000	257,100	59,900	34,200	352,200	٢٠٠١
2,000	280,800	58,900	36,700	378,400	٢٠٠٢
2,500	319,900	63,800	45,600	431,900	٢٠٠٣
2,700	410,200	73,100	55,200	541,200	٢٠٠٤
1,840	304,820	63,500	41,000	411,140	٢٠٠٠-٢٠٠٤ متوسط سنوي
3,000	478,600	88,100	59,700	629,400	٢٠٠٥
3,000	565,300	98,100	66,900	733,200	٢٠٠٦
3,400	700,800	113,700	78,900	896,800	٢٠٠٧
3,600	813,300	129,300	90,300	1,036,500	٢٠٠٨
3,250	639,500	107,300	73,950	823,975	٢٠٠٥-٢٠٠٨ متوسط سنوي
2,900	720,400	117,700	81,600	922,700	٢٠٠٩
3,200	884,900	132,100	90,500	1,110,600	٢٠١٠
3,600	1,000,900	154,200	92,400	1,251,100	٢٠١١
3,900	1,084,200	160,400	97,400	1,345,900	٢٠١٢
3,400	922,600	141,100	90,475	1,157,575	٢٠٠٩-٢٠١٢ (متوسط سنوي)

- تم إعداد الجدول بواسطة الباحث
- تم احتساب النسب بواسطة الباحث
- مصدر البيانات: مستخرجة من بيانات وإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣ UNCTAD stat، متاح على الشبكة الدولية (الإنترنت)، موقع <http://unctadstat.unctad.org/>

بالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ ما يأتي:—
(١) أن المتوسط السنوي لقيم صادرات الدول النامية من الخدمات في كل مجموعات الدول النامية قد اتجه نح التزايد حيث جاء على النحو الآتي:—

● في الدول النامية بآسيا بلغ 192,200 مليون دولارا بما يمثل 65,92% من إجمالي صادرات الدول النامية من الخدمات، وذلك في خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤، بينما بلغ في الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ حوالي 523,780 مليون دولارا وهو ما يمثل 73,4% من إجمالي الصادرات الخدمية للدول النامية، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ بلغ حوالي 1,562,100 مليون دولار بما يعادل 78,84% من إجمالي صادرات الدول النامية من الخدمات.

● في الدول النامية بأمريكا بلغ في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ حوالي 55,900 مليون دولارا بما يعادل 19,17% من إجمالي الصادرات الخدمية في الدول النامية، وفي الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ بلغ 114,540 مليون دولارا بما يمثل 16,05 من صادرات الدول النامية الخدمية، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ بلغ 248,400 مليون دولارا بما يعادل 12,53% من إجمالي صادرات الدول النامية من الخدمات.

● في الدول النامية بأفريقيا بلغ في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ حوالي 38,460 مليون دولارا بما يعادل 13,19% من إجمالي الصادرات الخدمية في الدول النامية، وفي الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ بلغ 72,180 مليون دولارا بما يساوي 10,11% من إجمالي صادرات الدول النامية من الخدمات، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ بلغ حوالي 164,425 مليون دولارا بما يساوي 8,3% من إجمالي صادرات الدول النامية من الخدمات.

● في الدول النامية بأوقيانوسيا بلغ في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ حوالي 1,420 مليون دولارا بما يعادل 0,48% من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، وفي الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ بلغ 3,000 مليون دولارا بما يوازي 0,42% ، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغ حوالي 6,650 مليون دولارا، بما يساوي 0,33% من إجمالي صادرات الدول النامية من الخدمات.

(٢) تباين حصص الأقاليم المختلفة في الدول النامية كنسبة من الصادرات الخدمية للدول النامية، وكنسبة من الصادرات الخدمية العالمية في

الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة بعد إنشائها، وذلك على النحو الآتي:—

- زيادة حصة الدول النامية بآسيا كنسبة من الصادرات العالمية من الخدمات وعلى مستوى الدول النامية، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من الصادرات الخدمية للدول النامية ككل حوالي 65,92% من إجمالي الصادرات الخدمية للدول النامية وحوالي 12,6% من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (1985-1994)، بينما بلغت هذه الحصة في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (1995-2004) حوالي 73,4% من إجمالي الصادرات الخدمية للدول النامية ككل، وحوالي 16,8% من إجمالي الصادرات العالمية من الخدمات، وفي الفترة الأخيرة (2005-2012) بلغت حصة دول آسيا النامية حوالي 78,84% من إجمالي صادرات الخدمات في الدول النامية، وحوالي 21,5% من إجمالي الصادرات العالمية من الخدمات.
- انخفاض حصة الدول النامية بأمريكا كنسبة من الصادرات الخدمية العالمية، وعلى مستوى الدول النامية أيضا، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من صادرات الدول النامية من الخدمات حوالي 19,17%، وحوالي 3,68% من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (1985-1994)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (1995-2004) حوالي 16,05% من إجمالي الصادرات الخدمية للدول النامية ككل، وحوالي 3,67% من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، وفي الفترة الأخيرة (2005-2012) بلغت حصة دول أمريكا النامية حوالي 12,53% من إجمالي صادرات الخدمات في الدول النامية، وحوالي 3,4% من إجمالي الصادرات العالمية من الخدمات.
- انخفاض حصة الدول النامية بأفريقيا كنسبة من الصادرات الخدمية العالمية، وعلى مستوى الدول النامية أيضا، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من الصادرات الخدمية للدول النامية ككل حوالي 13,9% من إجمالي صادرات الدول النامية الخدمية، وحوالي 2,54% من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، وذلك عن الفترة

التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 10,11% من إجمالي الصادرات الخدمية للدول النامية ككل، وحوالي 2,3% من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، وفي الفترة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠١٢) بلغت حصة دول أفريقيا النامية حوالي 8,3% من إجمالي صادرات الخدمات في الدول النامية، وحوالي 2,26% من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية.

● انخفاض حصة الدول النامية بأوقيانوسيا كنسبة من الصادرات الخدمية في الدول النامية وكنسبة من الصادرات الخدمية العالمية، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من من صادرات الدول النامية الخدمية ككل حوالي 0,48% من إجمالي صادرات الدول النامية وما يقرب من 0,093% من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 0,42% من إجمالي الصادرات الخدمية للدول النامية ككل، وحوالي 0,096% من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، وفي الفترة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠١٢) بلغت حصة دول أوقيانوسيا النامية حوالي 0,33% من إجمالي صادرات الخدمات للدول النامية، وحوالي 0,091% من إجمالي الصادرات الخدمية من الخدمات.

(٣) تباين متوسط معدل النمو السنوي للصادرات الخدمية في الأقاليم المختلفة للدول النامية في الفترة ما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، وذلك على النحو الآتي:—

● في الدول النامية بآسيا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 10,95%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لصادرات الدول النامية بآسيا فيها 13,7%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى من 19,25%. (١)

(١) بلغت قيمة المتوسط السنوي للصادرات الخدمية في الدول النامية بآسيا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 47,100 مليون دولارا، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث من خلال البيانات المأخوذة من المرجع السابق .

- في الدول النامية بأمريكا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 7,87%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لصادرات الدول النامية بأمريكا فيها 6,73%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى من 12,56%.(١)
- في الدول النامية بأفريقيا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 6,42%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لصادرات الدول النامية بأفريقيا فيها 7,3%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى من 12,83%.(٢)
- في الدول النامية بأفغانوسيا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 8,2%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لصادرات الدول النامية بأفغانوسيا فيها 12,2%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) بلغ متوسط معدل النمو السنوي بدول أوقيانوسيا النامية حوالي 10,15%.(٣)

-
- (١) بلغت قيمة المتوسط السنوي للصادرات الخدمية في الدول النامية بأمريكا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 18,640 مليون دولارا، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث من خلال البيانات المأخوذة من المرجع السابق.
- (٢) بلغت قيمة المتوسط السنوي للصادرات الخدمية في الدول النامية بأفريقيا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 12,880 مليون دولارا، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث من خلال البيانات المأخوذة من نفس المرجع.
- (٣) بلغت قيمة المتوسط السنوي للصادرات الخدمية في الدول النامية بأوقيانوسيا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 380 مليون دولارا، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث من خلال البيانات المأخوذة من نفس المرجع.

المطلب الثاني أثر تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية على واردات الدول النامية

ذكرنا آنفاً أن من أبرز الآثار السلبية المتوقعة هو أن رفع الحماية عن الأسواق المحلية في الدول النامية سيكون في صالح الدول الصناعية المتقدمة، إذ أن المنتجات المحلية للدول النامية سوف تتأثر لعدم قدرتها على المنافسة سواء من ناحية الجودة أو السعر نظراً لنهاج منتجات الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية بسعر أقل وجودة أعلى من نظيراتها المحلية، وهو ما يؤثر في النهاية على نمو واردات الدول النامية. ونقوم من خلال هذا المطلب ببيان مدى تطور واردات الدول النامية – سواء في مجال السلع أو الخدمات – بعد نفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وذلك بعد إجراء المقارنة بين فترة ما قبل نفاذ الاتفاقات بعشرة سنوات، والفترة التي تلت نفاذ الاتفاقات وحتى سنة ٢٠١٢ م.

أولاً: تطور قيمة الواردات السلعية في الدول النامية والدول المتقدمة
نوضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول التالي مدى تطور قيمة الصادرات السلعية في الدول النامية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، مع مقارنة هذه القيمة بالفترة السابقة على إنشائها، ومقارنة تطور هذه القيمة بمثلتها في الدول المتقدمة.

جدول رقم (٦) يوضح تطور قيمة الواردات السلعية في كل من الدول المتقدمة والنامية في الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٢.

(القيمة حسب أسعار الصرف الجارية بالمليون دولار أمريكي)

الدول المتقدمة	الدول المتحوّلة	الدول النامية	العالم	مجموعة الدول
				السنة
1,830,345	61,312	533,853	2,425,510	١٩٨٩-١٩٨٥ (متوسط سنوي)
2,553,231	87,186	758,108	3,398,525	١٩٩٠
2,556,953	85,487	846,662	3,489,102	١٩٩١
2,695,141	85,084	956,794	3,737,019	١٩٩٢
2,555,332	84,518	1,053,095	3,692,945	١٩٩٣
2,886,387	95,358	1,185,853	4,167,598	١٩٩٤
2,649,409	87,527	960,102	3,696,898	١٩٩٤-١٩٩٠ متوسط سنوي
3,461,989	114,277	1,436,770	5,013,036	١٩٩٥
3,605,603	130,638	1,556,467	5,292,708	١٩٩٦
3,700,793	137,418	1,645,157	5,483,368	١٩٩٧
3,813,768	118,903	1,487,668	5,420,338	١٩٩٨
4,022,236	91,658	1,547,479	5,661,400	١٩٩٩
3,720,878	118,579	1,534,708	5,374,170	١٩٩٩-١٩٩٥ متوسط سنوي
4,464,091	103,314	1,869,550	6,436,956	٢٠٠٠
4,302,225	118,066	1,768,166	6,188,457	٢٠٠١
4,384,139	131,129	1,863,558	6,378,827	٢٠٠٢
5,073,303	165,255	2,182,823	7,421,381	٢٠٠٣
6,055,921	213,528	2,785,437	9,054,887	٢٠٠٤
4,855,936	146,258	2,093,907	7,096,101	٢٠٠٤-٢٠٠٠ متوسط سنوي
6,790,721	259,348	3,288,165	10,338,233	٢٠٠٥
7,725,754	329,212	3,832,648	11,887,615	٢٠٠٦
8,730,313	444,449	4,531,526	13,706,288	٢٠٠٧
9,772,587	581,486	5,488,446	15,842,518	٢٠٠٨
8,254,844	403,624	4,285,196	12,943,664	٢٠٠٨-٢٠٠٥ متوسط سنوي
7,371,255	388,319	4,451,475	12,211,049	٢٠٠٩
8,642,997	480,102	5,731,807	14,854,906	٢٠١٠
10,214,217	622,650	6,957,864	17,794,640	٢٠١١
9,961,875	648,435	7,288,788	17,899,099	٢٠١٢
9,047,586	534,876	6,107,484	15,689,924	٢٠١٢-٢٠٠٩ متوسط سنوي

- تم إعداد الجدول بواسطة الباحث
- تم احتساب النسب بواسطة الباحث
- مصدر البيانات: مستخرجة من بيانات وإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣ UNCTAD stat، متاح على الشبكة الدولية (الإنترنت)، موقع <http://unctadstat.unctad.org/>

بالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ ما يأتي:-

(١) أن المتوسط السنوي لقيم واردات السلع في الدول النامية وكذلك الدول المتقدمة قد اتجهت نحو التزايد حيث جاءت على النحو الآتي:—

- في الدول النامية بلغ المتوسط السنوي لواردات السلع في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩ حوالي 533,853 مليون دولاراً، وفي الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ بلغ المتوسط السنوي لقيمة هذه الواردات حوالي 960,102 مليون دولاراً، وأخذت هذه القيم في التزايد بشكل أكبر بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث بلغ المتوسط السنوي لواردات الدول النامية في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ حوالي 1,534,708 مليون دولاراً، وفي الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بلغ 2,093,907 مليون دولاراً، وفي الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغ حوالي 4,285,196 مليون دولاراً، ووصل في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ حوالي 6,107,484 مليون دولاراً.
 - وفي الدول المتقدمة بلغ المتوسط السنوي لواردات السلع في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩ حوالي 1,830,345 مليون دولاراً، وفي الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ بلغ المتوسط السنوي لقيمة هذه الواردات حوالي 2,649,409 مليون دولاراً، وأخذت هذه القيم في التزايد بشكل أكبر بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث بلغ المتوسط السنوي لواردات الدول المتقدمة في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ حوالي 3,720,878 مليون دولاراً، وفي الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بلغ 4,855,936 مليون دولاراً، وفي الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغ حوالي 8,254,844 مليون دولاراً، ووصل في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ حوالي 9,047,586 مليون دولاراً.
- (٢) زيادة حصة الدول النامية من الواردات السلعية العالمية في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، حيث بلغت نسبة هذه الحصة في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ حوالي 28,55%، ثم 29,5% في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤، ثم 33,1% في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨، حتى وصلت نسبة حصة الدول النامية في الواردات السلعية العالمية في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ حوالي 38,92% من إجمالي الواردات السلعية العالمية، بينما كانت هذه الحصة في الفترة السابقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤) لا تتعدى نسبة 24% من إجمالي الواردات السلعية العالمية.

(٣) انخفاض حصة الدول المتقدمة من الواردات السلعية العالمية، حيث كانت تبلغ نسبة حصة الدول المتقدمة من الواردات السلعية العالمية في الفترة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤) حوالي 73,56%، وأخذت تتدرج في الانخفاض فبلغت في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ نسبة 69,23، وفي الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ حوالي 68,43%، وفي الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغت هذه النسبة 63,77%، حتى وصلت هذه النسبة في الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٢) إلى 57,66% من إجمالي الواردات السلعية العالمية.

(٤) زيادة متوسط معدل النمو السنوي للواردات السلعية في الدول النامية في الفترة ما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 9,62%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي للواردات السلعية في الدول النامية حوالي 9%^(١).

وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى 18,4%.

(٥) تباين متوسط معدل النمو السنوي لواردات السلع في الدول المتقدمة في الفترة ما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، حيث كان يبلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) حوالي 8,22%^(٢)، ثم انخفضت هذه النسبة بعد إنشاء المنظمة خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) مقارنة بالفترة السابقة حيث وصلت إلى 7,09%، وفي الفترة الأخيرة من (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة السابقة وصلت هذه النسبة إلى 9,95%.

ثانياً: تطور قيمة الواردات الخدمية في الدول النامية والدول المتقدمة

(1) بلغت قيمة المتوسط السنوي للواردات السلعية في الدول النامية عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 484,543 مليون دولاراً، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من (بيانات وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD stat بتاريخ ٣/٤/٢٠١٤، متاح على الشبكة الدولية . لإنترنت . موقع : <http://unctadstat.unctad.org>

(2) بلغت قيمة المتوسط السنوي للواردات السلعية في الدول المتقدمة عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 1,331,367 مليون دولاراً، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من نفس المرجع السابق.

نوضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول التالي مدى تطور قيمة واردات الدول النامية من الخدمات بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، مع مقارنة هذه القيمة بالفترة السابقة على إنشائها، ومقارنة تطور هذه القيمة بمثيلتها في الدول المتقدمة.

جدول رقم (٧) يوضح تطور قيمة الواردات من الخدمات في كل من الدول المتقدمة والنامية في الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٢. (القيمة حسب أسعار الصرف الجارية بالمليون دولار أمريكي)

الدول المتقدمة	الدول المتحوّلة	الدول النامية	العالم	مجموعة الدول
				السنة
432,000	15,760	139,850	587,580	١٩٨٩-١٩٨٥ (متوسط سنوي)
650,900	30,600	193,800	875,200	١٩٩٠
671,200	21,700	228,200	921,200	١٩٩١
738,000	19,600	248,900	1,006,600	١٩٩٢
727,000	19,900	264,400	1,011,300	١٩٩٣
788,600	21,700	283,300	1,093,600	١٩٩٤
715,140	22,700	243,720	981,580	١٩٩٤-١٩٩٠ متوسط سنوي
882,800	27,400	335,400	1,245,500	١٩٩٥
925,700	27,100	359,600	1,312,400	١٩٩٦
931,900	30,500	383,700	1,346,100	١٩٩٧
987,400	27,200	355,100	1,369,700	١٩٩٨
1,031,300	23,900	371,700	1,426,900	١٩٩٩
951,820	27,220	361,100	1,340,120	١٩٩٩-١٩٩٥ متوسط سنوي
1,075,100	28,400	416,500	1,520,000	٢٠٠٠
1,086,900	34,300	417,300	1,538,500	٢٠٠١
1,145,700	39,300	438,600	1,623,700	٢٠٠٢
1,328,200	46,400	489,900	1,864,400	٢٠٠٣
1,570,100	59,600	601,700	2,231,400	٢٠٠٤
1,241,200	41,600	472,800	1,755,600	٢٠٠٤-٢٠٠٠ متوسط سنوي
1,705,900	68,500	700,900	2,475,300	٢٠٠٥
1,860,400	79,900	822,800	2,763,100	٢٠٠٦
2,180,300	105,100	998,500	3,284,000	٢٠٠٧
2,436,500	131,300	1,188,000	3,755,800	٢٠٠٨
2,045,775	96,200	927,550	3,069,550	٢٠٠٨-٢٠٠٥ متوسط سنوي
2,218,300	107,900	1,092,400	3,418,600	٢٠٠٩
2,313,000	123,600	1,306,000	3,742,600	٢٠١٠
2,527,600	144,400	1,497,400	4,169,300	٢٠١١
2,512,800	166,900	1,594,400	4,274,000	٢٠١٢
2,392,925	135,700	1,372,550	3,901,125	٢٠١٢-٢٠٠٩ متوسط سنوي

- تم إعداد الجدول بواسطة الباحث
- تم احتساب النسب بواسطة الباحث
- مصدر البيانات: مستخرجة من بيانات وإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣ UNCTAD stat، متاح على الشبكة الدولية (الإنترنت)، موقع <http://unctadstat.unctad.org/>

بالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ ما يأتي:-

- (١) أن المتوسط السنوي لقيم واردات الخدمات في الدول النامية وكذلك الدول المتقدمة قد اتجهت نحو التزايد حيث جاءت على النحو الآتي:—
- في الدول النامية بلغ المتوسط السنوي لواردات الخدمات في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩ حوالي 139,850 مليون دولاراً، وفي الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ بلغ المتوسط السنوي لقيمة هذه الواردات حوالي 243,720 مليون دولاراً، وأخذت هذه القيم في التزايد بشكل أكبر بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث بلغ المتوسط السنوي لواردات الدول النامية من الخدمات في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ حوالي 361,100 مليون دولاراً، وفي الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ 472,800 مليون دولاراً، وفي الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغ حوالي 927,550 مليون دولاراً، ووصل في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ حوالي 1,372,550 مليون دولاراً.
 - وفي الدول المتقدمة بلغ المتوسط السنوي لواردات الخدمات في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩ حوالي 432,000 مليون دولاراً، وفي الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ بلغ المتوسط السنوي لقيمة هذه الواردات حوالي 715,140 مليون دولاراً، وظلت هذه القيم في تزايد مستمر بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث بلغ المتوسط السنوي لواردات الدول المتقدمة من الخدمات في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ حوالي 951,820 مليون دولاراً، وفي الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بلغ 1,241,200 مليون دولاراً، وفي الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغ حوالي 2,045,775 مليون دولاراً، ووصل في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ حوالي 2,392,925 مليون دولاراً.
- (٢) زيادة حصة الدول النامية من الواردات الخدمية العالمية في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، حيث بلغت نسبة هذه الحصة في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ حوالي 26,94%، ثم 26,93% في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤، ثم 30,2% في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨، حتى وصلت نسبة حصة الدول النامية في الواردات الخدمية العالمية في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ حوالي 35,18% من إجمالي الواردات الخدمية العالمية، بينما كانت هذه

الحصة في الفترة السابقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤) لا تتعدى نسبة 24,3% من إجمالي الواردات الخدمية العالمية.

(٣) انخفاض حصة الدول المتقدمة من الواردات الخدمية العالمية، حيث كانت تبلغ نسبة حصة الدول المتقدمة من وراوات الخدمات العالمية في الفترة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤) حوالي 73,17%، وأخذت تتدرج في الانخفاض فبلغت في الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٠ نسبة 71%، وفي الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ حوالي 70,7%، وفي الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغت هذه النسبة 66,64%، حتى وصلت هذه النسبة في الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٢) إلى 61,34% من إجمالي الواردات الخدمية العالمية.

(٤) زيادة متوسط معدل النمو السنوي للواردات الخدمية في الدول النامية في الفترة ما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 7,9%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي للواردات الخدمية في الدول النامية حوالي 7% (١).

وفي الفترة اللاحقة (٢٠١٢-٢٠٠٥) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي للواردات حتى وصل 18%.

(٥) انخفاض متوسط معدل النمو السنوي لواردات الخدمات في الدول المتقدمة في الفترة ما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، حيث كان يبلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) حوالي 11,32% (٢) ثم انخفضت هذه النسبة بعد إنشاء المنظمة خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) مقارنة بالفترة السابقة

(1) بلغت قيمة المتوسط السنوي للواردات الخدمية في الدول النامية عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 145,280 مليون دولارا، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من (بيانات وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD stat) بتاريخ ٣/٤/٢٠١٤، متاح على الشبكة الدولية . لإنترنت .

موقع : <http://unctadstat.unctad.org>

(2) بلغت قيمة المتوسط السنوي للواردات السلعية في الدول المتقدمة عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 292,580 مليون دولارا، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من نفس المرجع السابق.

حيث بلغت إلى 6,34%، وفي الفترة الأخيرة (٢٠١٢-٢٠٠٥) مقارنة بالفترة السابقة وصلت هذه النسبة إلى 10,22%.

ثالثاً: تطور قيمة الواردات السلعية في الدول النامية حسب الإقليم نوضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول التالي مدى تطور قيمة الواردات السلعية في الأقاليم المختلفة في الدول النامية، وذلك بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، مع مقارنة هذه القيمة بالفترة السابقة على إنشائها، ومقارنة تطور هذه القيمة بمثلتها في الأقاليم المختلفة. جدول رقم (٨) يوضح تطور قيمة الواردات السلعية في الدول النامية حسب الإقليم في الفترة من ١٩٨٥-٢٠١٢ (القيمة حسب أسعار الصرف الجارية بالمليون دولار أمريكي)

مجموعة الدول السنة	مجموع الدول النامية	الدول بأفريقيا النامية	الدول بأمريكا النامية	الدول بآسيا النامية	الدول بأوقيانوسيا النامية
١٩٨٥-١٩٨٩ (متوسط سنوي)	533,853	72,609	91,098	366,408	3,793
١٩٩٠	758,108	92,193	120,562	540,431	4,922
١٩٩١	846,662	91,884	137,395	612,275	5,108
١٩٩٢	956,794	95,754	162,808	693,123	5,109
١٩٩٣	1,053,095	96,664	181,116	770,474	4,841
١٩٩٤	1,185,853	102,854	213,032	864,475	5,492
١٩٩٥-١٩٩٩ (متوسط سنوي)	960,102	95,870	162,983	696,155	5,094
١٩٩٥	1,436,770	118,342	241,430	1,071,189	5,809
١٩٩٦	1,556,467	119,368	269,046	1,161,744	6,310
١٩٩٧	1,645,157	126,481	318,413	1,194,044	6,219
١٩٩٨	1,487,668	127,296	337,419	1,017,180	5,779
١٩٩٩	1,547,479	125,096	325,675	1,091,024	5,684
١٩٩٩-١٩٩٥ (متوسط سنوي)	1,534,708	123,317	298,397	1,107,036	5,960
٢٠٠٠	1,869,550	123,632	378,915	1,361,037	5,966
٢٠٠١	1,768,166	127,561	370,539	1,264,041	6,026
٢٠٠٢	1,863,558	136,487	345,408	1,375,209	6,453
٢٠٠٣	2,182,823	164,580	357,594	1,652,767	7,882
٢٠٠٤	2,785,437	206,189	436,832	2,133,947	8,470
٢٠٠٤-٢٠٠٥ متوسط سنوي	2,093,907	151,690	377,858	1,557,400	6,959
٢٠٠٥	3,288,165	252,623	518,254	2,508,223	9,064
٢٠٠٦	3,832,648	286,359	616,367	2,919,296	10,627
٢٠٠٧	4,531,526	361,587	732,740	3,425,403	11,796
٢٠٠٨	5,488,446	458,275	891,084	4,125,444	13,642
٢٠٠٨-٢٠٠٥ متوسط سنوي	4,285,196	339,711	689,611	3,244,591	11,282
٢٠٠٩	4,451,475	389,969	670,487	3,379,923	11,097
٢٠١٠	5,731,807	450,503	862,073	4,406,037	13,194
٢٠١١	6,957,864	520,713	1,058,441	5,363,468	15,242
٢٠١٢	7,288,788	564,636	1,097,967	5,611,091	15,094
٢٠٠٩-٢٠١٢ (متوسط سنوي)	6,107,484	481,455	922,242	4,690,130	13,657

- تم إعداد الجدول بواسطة الباحث
- تم احتساب النسب بواسطة الباحث
- مصدر البيانات: مستخرجة من بيانات وإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتاريخ ٢٠١٤/4/3 UNCTAD stat، متاح على الشبكة الدولية (الإنترنت)، موقع <http://unctadstat.unctad.org/>

بالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:—

(١) أن المتوسط السنوي لقيم واردات الدول النامية من السلع في كل مجموعات الدول النامية قد اتجه نحو التزايد حيث جاء على النحو الآتي:—

- في الدول النامية بآسيا بلغ 1,062,563 مليون دولارا ، وذلك في خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤، بينما بلغ في الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ حوالي 2,664,436 مليون دولارا ، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ بلغ حوالي 7,934,721 مليون دولارا.
- في الدول النامية بأمريكا بلغ في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ حوالي 254,081 مليون دولارا ، وفي الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ بلغ 676,255 مليون دولارا، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ بلغ 1,611,253 مليون دولارا.
- في الدول النامية بأفريقيا بلغ في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ حوالي 168,479 مليون دولارا ، وفي الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ بلغ 275,007 مليون دولارا ، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ بلغ حوالي 821,166 مليون دولارا.
- في الدول النامية بأوقيانوسيا بلغ في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ حوالي 8,887 مليون دولارا، وفي الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ بلغ 12,919 مليون دولارا ، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغ حوالي 24,939 مليون دولارا.

(٢) تباين حصص الأقاليم المختلفة في الدول النامية كنسبة من الواردات السلعية للدول النامية، وكنسبة من الواردات السلعية العالمية في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة بعد إنشائها، وذلك على النحو الآتي:—

- زيادة حصة الدول النامية بآسيا كنسبة من الواردات السلعية العالمية وعلى مستوى الدول النامية، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من واردات الدول النامية ككل حوالي 71,1% من إجمالي واردات الدول النامية وحوالي 17,3% من إجمالي الواردات السلعية العالمية، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة

العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 73,4% من إجمالي الواردات السلعية للدول النامية ككل، وحوالي 21,36% من إجمالي الواردات السلعية العالمية، وفي الفترة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠١٢) بلغت حصة دول آسيا النامية حوالي 76,35% من إجمالي واردات السلع في الدول النامية، وحوالي 27,7% من إجمالي الواردات السلعية العالمية.

- زيادة حصة الدول النامية بأمريكا كنسبة من الواردات السلعية العالمية، وتباينها كنسبة من الواردات السلعية في الدول النامية، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من واردات الدول النامية ككل حوالي 17% من إجمالي واردات الدول النامية من السلع وحوالي 4,5% من إجمالي الواردات السلعية العالمية، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 18,63% من إجمالي الواردات السلعية للدول النامية ككل، وحوالي 5,42% من إجمالي الواردات السلعية العالمية، وفي الفترة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠١٢) بلغت حصة دول أمريكا النامية حوالي 15,5% من إجمالي واردات السلع في الدول النامية، وحوالي 5,63% من إجمالي الواردات السلعية العالمية.
- انخفاض حصة الدول النامية بأفريقيا كنسبة من الواردات السلعية في الدول النامية، وتباينها كنسبة من الواردات السلعية العالمية، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من واردات الدول النامية ككل حوالي 11,27% من إجمالي واردات الدول النامية من السلع وحوالي 2,75% من إجمالي الواردات السلعية العالمية، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 7,57% من إجمالي الواردات السلعية للدول النامية ككل، وحوالي 2,2% من إجمالي الواردات السلعية العالمية، وفي الفترة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠١٢) بلغت حصة دول أفريقيا النامية حوالي 7,9% من إجمالي واردات السلع في الدول النامية، وحوالي 2,86% من إجمالي الواردات السلعية العالمية.

- انخفاض حصة الدول النامية بأوقيانوسيا كنسبة من الواردات السلعية في الدول النامية وكنسبة من الواردات السلعية العالمية، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من واردات الدول النامية ككل حوالي 0,6% من إجمالي صادرات الدول النامية وحوالي 0,14% من إجمالي الواردات السلعية العالمية، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 0,35% من إجمالي الواردات السلعية للدول النامية ككل، وحوالي 0,1% من إجمالي الواردات السلعية العالمية، وفي الفترة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠١٢) بلغت حصة دول أوقيانوسيا النامية حوالي 0,24% من إجمالي واردات السلع في الدول النامية، وحوالي 0,09% من إجمالي الواردات السلعية العالمية.
- (٣) تباين متوسط معدل النمو السنوي للواردات السلعية في الأقاليم المختلفة للدول النامية في الفترة ما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، وذلك على النحو التالي :-
- في الدول النامية بآسيا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 9,97%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لصادرات الدول النامية بآسيا فيها 10,56%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى من 19,1% (١).
- في الدول النامية بأمريكا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 8,56%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لواردات الدول النامية بأمريكا فيها 7%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢)

(١) بلغت قيمة المتوسط السنوي لواردات السلع في الدول النامية بآسيا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 291,002 مليون دولارا، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من (بيانات وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD stat) بتاريخ ٣/٤/٢٠١٤، متاح على الشبكة الدولية . الإنترنت . موقع : <http://unctadstat.unctad.org>

- مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى من 14,52%.(١)
- في الدول النامية بأفريقيا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 5,16%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لواردات الدول النامية بأفريقيا فيها 1,2%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى من 20,7%.(٢)
 - في الدول النامية بأوقيانوسيا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 3,37%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي فيها 5,73%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) بلغ متوسط معدل النمو السنوي لواردات السلع في دول أوقيانوسيا النامية حوالي 10,39%.(٣).

رابعاً: تطور قيمة الواردات من الخدمات في الدول النامية حسب الإقليم
نوضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول التالي مدى تطور قيمة الواردات الخدمية في الأقاليم المختلفة في الدول النامية، وذلك بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، مع مقارنة هذه القيمة بالفترة السابقة على إنشائها، ومقارنة تطور هذه القيمة بمثلتها في الأقاليم المختلفة.

-
- (١) بلغت قيمة المتوسط السنوي للواردات السلعية في الدول النامية بأمريكا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 99,689 مليون دولار، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من نفس المرجع السابق.
- (٢) بلغت قيمة المتوسط السنوي للواردات السلعية في الدول النامية بأفريقيا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 90,769 مليون دولار، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من نفس المرجع.
- (٣) بلغت قيمة المتوسط السنوي للواردات السلعية في الدول النامية بأوقيانوسيا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 3.083 مليون دولار، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من نفس المرجع السابق.

جدول رقم (٩) يوضح تطور قيمة الواردات من الخدمات في الدول النامية حسب الإقليم في الفترة من ١٩٨٥-٢٠١٢

(القيمة حسب أسعار الصرف الجارية بالمليون دولار أمريكي)

الدول النامية بأفريقيا	الدول النامية بأمريكا	الدول النامية بآسيا	الدول النامية بأوقيانوسيا	مجموع الدول النامية	مجموعة الدول
					السنة
680	88,520	26,720	23,960	139,850	١٩٨٥-١٩٨٩ (متوسط سنوي)
800	124,800	37,900	30,300	193,800	١٩٩٠
1,000	155,600	40,100	31,600	228,200	١٩٩١
1,200	169,800	45,100	32,800	248,900	١٩٩٢
1,300	179,000	49,800	34,300	264,400	١٩٩٣
1,200	192,700	54,700	34,700	283,300	١٩٩٤
1,100	164,380	45,520	32,740	243,720	١٩٩٠-١٩٩٤ (متوسط سنوي)
1,200	238,600	57,000	38,500	335,400	١٩٩٥
1,400	258,900	59,100	40,200	359,600	١٩٩٦
1,600	274,700	65,400	42,000	383,700	١٩٩٧
1,300	243,100	68,400	42,200	355,100	١٩٩٨
1,400	262,300	66,800	41,200	371,700	١٩٩٩
1,380	255,520	63,340	40,820	361,100	١٩٩٥-١٩٩٩ (متوسط سنوي)
1,400	299,400	74,100	41,700	416,500	٢٠٠٠
1,200	297,400	74,300	44,400	417,300	٢٠٠١
2,300	322,000	68,300	46,000	438,600	٢٠٠٢
2,800	363,500	71,400	52,200	489,900	٢٠٠٣
3,100	453,300	80,300	65,000	601,700	٢٠٠٤
2,160	347,120	73,680	49,860	472,800	٢٠٠٠-٢٠٠٤ متوسط سنوي
3,700	524,500	95,300	77,500	700,900	٢٠٠٥
4,100	617,700	106,600	94,300	822,800	٢٠٠٦
4,800	746,700	127,800	119,300	998,500	٢٠٠٧
5,100	879,100	151,000	152,800	1,188,000	٢٠٠٨
4,425	692,000	120,175	110,975	927,550	٢٠٠٥-٢٠٠٨ متوسط سنوي
4,600	809,600	142,200	136,000	1,092,400	٢٠٠٩
5,900	976,300	171,800	152,100	1,306,000	٢٠١٠
6,200	1,114,600	208,400	168,100	1,497,400	٢٠١١

7,100	1,198,000	220,000	169,300	1,594,400	٢٠١٢
5,950	1,024,625	185,600	156,375	1,372,550	٢٠١٢-٢٠٠٩ (متوسط سنوي)

- تم إعداد الجدول بواسطة الباحث
- تم احتساب النسب بواسطة الباحث

مصدر البيانات: مستخرجة من بيانات وإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتاريخ UNCTAD stat ٢٠١٤/4/3، متاح على الشبكة الدولية (الإنترنت)، موقع <http://unctadstat.unctad.org/>

بالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:-

(١) أن المتوسط السنوي لقيم واردات الدول النامية من الخدمات في كل مجموعات الدول النامية قد اتجه نحو التزايد حيث جاء على النحو الآتي:-

- في الدول النامية بآسيا بلغ 252,900 مليون دولارا ، وذلك في خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤، بينما بلغ في الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ حوالي 602,640 مليون دولارا ، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ بلغ حوالي 1,093,825 مليون دولارا.
- في الدول النامية بأمريكا بلغ في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ حوالي 72,240 مليون دولارا ، وفي الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ بلغ 137,020 مليون دولارا، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ بلغ 305,775 مليون دولارا.
- في الدول النامية بأفريقيا بلغ في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ حوالي 56,700 مليون دولارا ، وفي الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ بلغ 90,680 مليون دولارا ، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ بلغ حوالي 267,350 مليون دولارا.
- في الدول النامية بأوقيانوسيا بلغ في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ حوالي 1,780 مليون دولارا، وفي الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ بلغ 3,540 مليون دولارا ، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغ حوالي 10,375 مليون دولارا.

(٢) تباين حصص الأقاليم المختلفة في الدول النامية كنسبة من الواردات الخدمية للدول النامية، وكنسبة من الواردات الخدمية العالمية في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة بعد إنشائها، وذلك على النحو الآتي:-

- زيادة حصة الدول النامية بآسيا كنسبة من واردات الخدمات العالمية وعلى مستوى الدول النامية، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من واردات الخدمات في الدول النامية ككل

حوالي 65,93%، وحوالي 16,12% من إجمالي واردات الخدمات العالمية، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (1994-1985)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (1995-2004) حوالي 72,27% من إجمالي الواردات الخدمية للدول النامية ككل، وحوالي 19,47% من إجمالي الواردات الخدمية العالمية، وفي الفترة الأخيرة (2005-2012) بلغت حصة دول آسيا النامية حوالي 74,63% من إجمالي واردات الخدمات في الدول النامية، وحوالي 24,62% من إجمالي الواردات العالمية من الخدمات.

- انخفاض حصة الدول النامية بأمريكا كنسبة من الواردات الخدمية العالمية، وانخفاضها أيضا كنسبة من واردات الخدمات في الدول النامية، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من واردات الخدمات في الدول النامية ككل حوالي 18,83%، وحوالي 4,6% من إجمالي الواردات الخدمية العالمية، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (1994-1985)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (1995-2004) حوالي 16,43% من إجمالي واردات الخدمات للدول النامية ككل، وحوالي 4,43% من إجمالي واردات الخدمات العالمية، وفي الفترة الأخيرة (2005-2012) بلغت حصة دول أمريكا النامية حوالي 13,29% من إجمالي واردات الخدمات في الدول النامية، وحوالي 4,38% من إجمالي الواردات العالمية من الخدمات.

- انخفاض حصة الدول النامية بأفريقيا كنسبة من الواردات الخدمية في الدول النامية، وتباينها كنسبة من واردات الخدمات العالمية، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من واردات الدول النامية ككل حوالي 14,78%، وحوالي 3,61% من إجمالي الواردات الخدمية العالمية، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (1994-1985)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (1995-2004) حوالي 10,87% من إجمالي واردات الخدمات للدول النامية، وحوالي 2,93% من إجمالي واردات الخدمات العالمية، وفي الفترة الأخيرة (2005-2012) بلغت حصة دول أفريقيا النامية حوالي 11,62% من إجمالي واردات الخدمات

في الدول النامية، وحوالي 3,83% من إجمالي الواردات العالمية من الخدمات.

- انخفاض حصة الدول النامية بأوقيانوسيا كنسبة من واردات الخدمات في الدول النامية وكنسبة من الواردات العالمية من الخدمات، وذلك في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، فقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الحصة كنسبة من واردات الدول النامية ككل حوالي 0,46% ، وحوالي 0,11% من إجمالي واردات العالم من الخدمات، وذلك عن الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٨٥-١٩٩٤)، بينما بلغت في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 0,42% من إجمالي واردات الخدمات للدول النامية ككل، وحوالي 0,11% من إجمالي واردات العالم من الخدمات، وفي الفترة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠١٢) بلغت حصة دول أوقيانوسيا النامية حوالي 0,45% من إجمالي واردات الخدمات في الدول النامية، وحوالي 0,15% من إجمالي واردات الخدمات العالمية.

(٣) تباين متوسط معدل النمو السنوي لواردات الخدمات في الأقاليم المختلفة للدول النامية في الفترة ما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، وذلك على النحو التالي: —

- في الدول النامية بآسيا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 8,12%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لصادرات الدول النامية بآسيا فيها 8,47%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى من 18,42%.(١)
- في الدول النامية بأمريكا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 3,54%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لواردات

(١) بلغت قيمة المتوسط السنوي لواردات الخدمات في الدول النامية بآسيا عن الفترة من (١٩٨٠-

١٩٨٤) حوالي 89,460 مليون دولار، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من (بيانات وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD stat بتاريخ ٣/٤/٢٠١٤، متاح على الشبكة الدولية . الإنترنت . موقع :

<http://unctadstat.unctad.org>

- الدول النامية بأمريكا فيها 6,5%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى من 14,69%^(١).
- في الدول النامية بأفريقيا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 4,68%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي لواردات الدول النامية بأفريقيا فيها 2,54%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) تزايد متوسط معدل النمو السنوي حتى وصل إلى من 20,43%^(٢).
 - في الدول النامية بأوقيانوسيا بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي 8,19%، وذلك مقارنة بالفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) والتي كان متوسط معدل النمو السنوي فيها 8,3%، وفي الفترة اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١٢) مقارنة بالفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) بلغ متوسط معدل النمو السنوي لواردات الخدمات في دول أوقيانوسيا النامية حوالي 17,41%^(٣).

-
- (١) بلغت قيمة المتوسط السنوي للواردات الخدمية في الدول النامية بأمريكا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 28,220 مليون دولار، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من نفس المرجع السابق.
- (٢) بلغت قيمة المتوسط السنوي للواردات الخدمية في الدول النامية بأفريقيا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي 27,000 مليون دولار، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من نفس المرجع.
- (٣) بلغت قيمة المتوسط السنوي للواردات الخدمية في الدول النامية بأوقيانوسيا عن الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) حوالي ٥٦٠ مليون دولار، وقد تم احتساب النسبة بواسطة الباحث بعد استخراج البيانات من نفس المرجع السابق.

المطلب الثالث

أثر تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية على الميزان التجاري في الدول النامية

أوضحنا سابقاً أن التوقعات النظرية قد صدقت عملياً بزيادة قيمة ونسبة الصادرات والواردات في الدول النامية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، ونستطيع من خلال الميزان التجاري توضيح الفرق بين قيمة الصادرات والواردات في بلد معين خلال فترة محددة.

ويعبر الفائض في الميزان التجاري في بلد معين عن مظاهر اقتصادية إيجابية منها زيادة الطاقة الإنتاجية عن الحاجات الداخلية، وزيادة القدرة التنافسية الخارجية للمنتجات من حيث التكلفة والجودة، وزيادة القدرة التشغيلية والإنتاجية لتلبية للحاجات والطلبات التصديرية، وكل هذه الظواهر تساعد الدولة على الحصول على عملات أجنبية قابلة للصرف تضاف إلى الاحتياطات الدولية لتمويل الواردات وسداد الالتزامات الخارجية، وذلك بعكس العجز في الميزان التجاري الذي يعبر عن مظاهر اقتصادية سلبية منها قصور الطاقة الإنتاجية عن تلبية الحاجات الداخلية ويؤدي إلى تغطية هذه الحاجات بزيادة الاستيراد، ثم استنزاف الاحتياطات النقدية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى الدخول في دوامة الديون الخارجية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات.

والذي يعنينا هنا هو توضيح حالة الميزان التجاري (السلع والخدمات) في الدول النامية عجزاً أو فائضاً، في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، مع مقارنة حالة الدول النامية بالدول المتقدمة، ومقارنة حالات الأقاليم المختلفة في الدول النامية.

أولاً: تطور حالة الميزان التجاري في الدول النامية والدول المتقدمة
نوضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول التالي مدى تطور قيمة العجز والفائض في الدول النامية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، مع

مقارنة هذه القيمة بالفترة السابقة على إنشائها، ومقارنة تطور هذه القيمة بمثلتها في الدول المتقدمة.

جدول رقم (١٠) يوضح قيمة العجز أو الفائض في الميزان التجاري (السلع والخدمات) في كل من الدول المتقدمة والنامية في الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٢. (القيمة حسب أسعار الصرف الجارية بالمليون دولار أمريكي)

الدول المتقدمة	الدول المتحولة	الدول النامية	العالم	مجموعة الدول
				السنة
-12,002	3,188	7,350	- 1,464	١٩٨٥-١٩٨٩ (متوسط سنوي)
-30,559	-5,374	36,702	769	١٩٩٠
18,613	3,348	-33,443	-11,483	١٩٩١
58,746	3,165	-49,239	12,672	١٩٩٢
117,015	3,384	-71,040	49,359	١٩٩٣
116,370	3,019	-47,235	72,153	١٩٩٤
56,037	1,508	-32,851	24,694	١٩٩٤-١٩٩٠ متوسط سنوي
141,059	-145	-59,973	80,941	١٩٩٥
113,449	3,075	-38,022	78,503	١٩٩٦
135,898	-6,767	-19,563	109,568	١٩٩٧
54,527	-3,646	26,368	77,249	١٩٩٨
-90,430	22,640	91,304	23,514	١٩٩٩
70,901	3,031	23	73,955	١٩٩٩-١٩٩٥ متوسط سنوي
-207,172	48,689	154,410	-4,073	٢٠٠٠
-184,143	30,089	121,588	-32,465	٢٠٠١
-171,581	25,855	172,815	27,089	٢٠٠٢
-202,697	35,716	245,965	78,984	٢٠٠٣
-253,105	60,428	299,889	107,212	٢٠٠٤
-203,739	40,155	198,933	35,349	٢٠٠٤-٢٠٠٠ متوسط سنوي
-436,396	94,511	484,534	142,649	٢٠٠٥
-516,372	110,356	660,675	254,658	٢٠٠٦
-407,350	94,025	728,474	415,148	٢٠٠٧
-508,101	142,572	703,758	338,230	٢٠٠٨
-467,055	110,366	644,360	287,671	٢٠٠٨-٢٠٠٥ متوسط سنوي
-104,835	84,519	400,506	380,189	٢٠٠٩
-154,499	129,658	501,872	477,031	٢٠١٠

-291,292	189,315	650,386	548,409	٢٠١١
-243,378	165,418	601,595	523,634	٢٠١٢
-198,501	142,227	538,590	482,316	٢٠١٢-٢٠٠٩ متوسط سنوي

- تم إعداد الجدول بواسطة الباحث
- تم احتساب النسب بواسطة الباحث
- مصدر البيانات: مستخرجة من بيانات وإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣ UNCTAD stat، متاح على الشبكة الدولية (الإنترنت)، موقع <http://unctadstat.unctad.org/>

بالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ ما يأتي:-

(١) عجز الميزان التجاري (السلع والخدمات) في الدول النامية في الفترة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة العجز في الفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) حوالي 25,501 مليون دولاراً، إذ أن الميزان كان قد حقق فائضاً في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩ بمتوسط قيمة بلغ 7,350 مليون دولاراً، في حين حقق عجزاً في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ بمتوسط سنوي بلغ 32,851 مليون دولاراً.

(٢) زيادة نسبة العجز في الميزان التجاري بالدول النامية في الفترة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ مقارنة بالفترة السابقة عليها من ١٩٨٥-١٩٨٩ حوالي ٣٤٧%، وذلك خلال الخمس السنوات السابقة مباشرة على إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة السابقة عليها.

(٣) تحقيق فائض في الميزان التجاري للدول النامية في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة الفائض في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ حوالي ٢٣ مليون دولاراً، وفي الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بلغ المتوسط السنوي للفائض حوالي 198,933 مليون دولاراً، وفي الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغ حوالي 644,360 مليون دولاراً، بينما بلغ في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ حوالي 538,590 مليون دولاراً.

(٤) زيادة نسبة الفائض في الميزان التجاري بالدول النامية في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث بلغت نسبة الفائض في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ مقارنة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ حوالي 100,07%، وفي الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ مقارنة بالفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ حوالي ٨٦٥٠٠٠%، وفي الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغت نسبة الفائض مقارنة بالفترة السابقة عليها ٢٢٤%، بينما انخفضت نسبة

الفائض في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٢ مقارنة بالفترة السابقة عليها حيث بلغت 16,4%.

(٥) تحقيق فائض في الميزان التجاري للدول المتقدمة في الفترة السابقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة الفائض في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ حوالي 44,035 مليون دولاراً، إذ حقق الميزان عجزاً في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩ بمتوسط سنوي بلغ 12,002 مليون دولار، في حين حقق الميزان فائضاً في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ بمتوسط قيمي سنوي بلغ حوالي 56,037 مليون دولاراً.

(٦) زيادة نسبة الفائض في الميزان التجاري بالدول المتقدمة في الفترة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث بلغت نسبة الفائض في الميزان التجاري في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ مقارنة بالفترة السابقة عليها من ١٩٨٥-١٩٨٩ حوالي ٥٦٦%، وذلك خلال الخمس السنوات السابقة مباشرة على إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة السابقة عليها.

(٧) عجز الميزان التجاري في الدول المتقدمة في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث حقق الميزان فائضاً في الفترة الأولى ١٩٩٥-١٩٩٩ بمتوسط سنوي بلغ 70,901 مليون دولاراً، ثم بدأ الميزان التجاري للدول المتقدمة في تحقيق العجز الدائم، ليبلغ متوسط العجز السنوي في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ حوالي 203,739 مليون دولاراً، ثم تزايد هذا العجز ليصل متوسطه السنوي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ حوالي 467,055 مليون دولاراً، وفي الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ بلغ المتوسط السنوي لعجز الميزان التجاري في الدول المتقدمة حوالي 198,501 مليون دولاراً.

(٨) زيادة نسبة العجز في الميزان التجاري بالدول المتقدمة في الفترة اللاحقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث حقق الميزان فائضاً بحوالي 26,5%، وذلك في الأجل القريب من إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-١٩٩٩) مقارنة بالفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤، بينما حقق عجزاً بمقدار بلغ ٣٨٧% في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ مقارنة بالفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩، وبلغت نسبة العجز مستمرة، فبلغت في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ مقارنة بالفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ حوالي ١٢٩%، وفي الفترة الأخيرة ٢٠٠٩-٢٠١٢ بلغت نسبة العجز مقارنة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ حوالي ٥٧%.

أولاً: تطور حالة الميزان التجاري في الدول النامية حسب الإقليم

نوضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول التالي مدى تطور قيمة العجز أو الفائض في الميزان التجاري في الأقاليم المختلفة بالدول النامية، وذلك بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، مع مقارنة هذه القيمة بالفترة السابقة على إنشائها، ومقارنة تطور هذه القيمة بمثلتها في الأقاليم المختلفة.

جدول رقم (١١) يوضح تطور قيمة العجز أو الفائض في الميزان التجاري (السلع والخدمات) في الدول النامية حسب الإقليم في الفترة من ١٩٨٥-٢٠١٢. (القيمة حسب أسعار الصرف الجارية بالمليون دولار أمريكي)

الدول النامية بأوقيانوسيا	الدول النامية بآسيا	الدول النامية بأمريكا	الدول النامية بأفريقيا	مجموع الدول النامية	مجموعة الدول
					السنة
-1,475	-6,823	17,996	-2,349	7,350	١٩٨٩-١٩٨٥ (متوسط سنوي)
-2,250	12,621	21,412	4,919	36,702	١٩٩٠
-2,276	-33,220	2,528	-474	-33,443	١٩٩١
-1,912	-28,224	-15,594	-3,509	-49,239	١٩٩٢
-866	-38,003	-22,759	-9,412	-71,040	١٩٩٣
-934	-4,116	-28,546	-13,640	-47,235	١٩٩٤
-1,648	-18,188	-8,592	-4,423	-32,851	١٩٩٤-١٩٩٠ (متوسط سنوي)
-909	-30,207	-13,546	-15,312	-59,973	١٩٩٥
-1,162	-22,207	-12,531	-2,121	-38,022	١٩٩٦
-1,382	26,375	-35,546	-9,009	-19,563	١٩٩٧
-1,346	115,955	-58,250	-29,991	26,368	١٩٩٨
-1,038	132,995	-27,252	-13,402	91,304	١٩٩٩
-1,167	44,582	-29,425	-13,967	23	١٩٩٩-١٩٩٥ (متوسط سنوي)
-1,288	155,274	-17,939	18,362	154,410	٢٠٠٠
-1,846	143,899	-26,819	6,354	121,588	٢٠٠١
-2,578	168,789	5,442	1,162	172,815	٢٠٠٢
-2,793	207,329	28,557	12,871	245,965	٢٠٠٣
-2,815	234,214	44,321	24,169	299,889	٢٠٠٤
-2,264	181,901	6,712	12,584	198,933	٢٠٠٤-٢٠٠٠ متوسط سنوي
-3,132	371,774	63,909	51,983	484,534	٢٠٠٥
-4,100	521,718	78,656	64,400	660,675	٢٠٠٦
-4,264	637,525	44,298	50,914	728,474	٢٠٠٧
-5,688	651,537	4,675	53,234	703,758	٢٠٠٨
-4,296	545,639	47,884	55,133	644,360	٢٠٠٨-٢٠٠٥ متوسط سنوي
-5,746	433,382	15,600	-42,730	400,506	٢٠٠٩
-6,952	512,122	-2,436	-862	501,872	٢٠١٠
-7,087	670,968	6,933	-20,428	650,386	٢٠١١

-8,427	674,321	-24,349	-39,950	601,595	٢٠١٢
-7,053	572,698	--1,063	-25,992	538,590	٢٠١٢-٢٠٠٩ (متوسط سنوي)

- تم إعداد الجدول بواسطة الباحث، وتم احتساب النسب بواسطة الباحث
- مصدر البيانات: مستخرجة من بيانات وإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣ UNCTAD stat، متاح على الشبكة الدولية (الإنترنت)، موقع <http://unctadstat.unctad.org/>

بالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ ما يأتي:-

(١) أن الميزان التجاري في الأقاليم المختلفة للدول النامية قد اتجه نحو العجز في الفترة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، وذلك على النحو الآتي:-

- في الدول النامية بآسيا بلغ المتوسط السنوي لقيمة العجز في الفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) حوالي 25,011 مليون دولارا، إذ أن الميزان كان قد حقق عجزا في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩ بمتوسط قيمة بلغ 6,823 مليون دولارا، في حين حقق عجزا في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ بمتوسط سنوي بلغ 18,188 مليون دولارا.
- في الدول النامية بأفريقيا بلغ المتوسط السنوي لقيمة العجز حوالي 6,772 مليون دولارا، وذلك عن الفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) إذ أن الميزان كان قد حقق عجزا في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩ بمتوسط قيمة بلغ 2,349 مليون دولارا، في حين حقق عجزا في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ بمتوسط سنوي بلغ 4,423 مليون دولارا.
- في الدول النامية بأوقيانوسيا بلغ المتوسط السنوي لقيمة العجز حوالي 3,123 مليون دولارا، وذلك عن الفترة من (١٩٨٥-١٩٩٤) إذ أن الميزان كان قد حقق عجزا في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩ بمتوسط قيمة بلغ 1,475 مليون دولارا، في حين حقق عجزا في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ بمتوسط سنوي بلغ 1,648 مليون دولارا.
- في الدول النامية بأمريكا حقق الميزان التجاري فائضا في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ بمتوسط سنوي قيمته 17,996 مليون دولارا، بينما حقق عجزا في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ بمتوسط سنوي بلغ 8,592 مليون دولارا.

(٢) أن نسبة العجز في الميزان التجاري بالأقاليم المختلفة للدول النامية قد اتجهت نحو التزايد في الفترة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، وذلك على النحو الآتي:-

- في الدول النامية بآسيا بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ مقارنة بالفترة السابقة عليها من ١٩٨٥-١٩٨٩ حوالي 166,5%، وهذا يعني أن نسبة العجز قد تزايدت

- خلال الخمس السنوات السابقة مباشرة على إنشاء منظمة التجارة العالمية.
- في الدول النامية بأمريكا بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري حوالي 147,7%، وذلك عن الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ مقارنة بالفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩.
 - في الدول النامية بأفريقيا بلغت نسبة العجز حوالي 88,3%، في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ مقارنة بالفترة السابقة عليها.
 - في الدول النامية بأوقيانوسيا بلغت نسبة العجز في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ مقارنة بالفترة السابقة عليها من ١٩٨٥-١٩٨٩ حوالي 11,7%.
- (٣) أن الميزان التجاري في الأقاليم المختلفة بالدول النامية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية قد تباين عجزا أو فائضا بحسب الإقليم والفترة الزمنية، وذلك على النحو الآتي:—
- في الدول النامية بآسيا حقق الميزان التجاري فائضا، وقد بلغ المتوسط السنوي لقيمة الفائض في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ حوالي 44,582 مليون دولارا، وفي الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بلغ المتوسط السنوي للفائض حوالي 181,901 مليون دولارا، وفي الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغ حوالي 545,639 مليون دولارا، بينما بلغ في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ حوالي 572,698 مليون دولارا.
 - في الدول النامية بأمريكا تأرجح الميزان التجاري بين العجز والفائض، حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة العجز في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ حوالي 29,425 مليون دولارا، بينما تبذلت حالة الميزان في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ فبلغت قيمة الفائض 6,712 مليون دولارا، وظل الميزان في حالة فائض خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة الفائض 47,884 مليون دولارا، ثم تبذلت حالة الميزان مرة أخرى خلال الفترة الأخيرة للدراسة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ فبلغ المتوسط السنوي لقيمة العجز عن هذه الفترة حوالي 1,063 مليون دولارا.
 - في الدول النامية بأفريقيا تأرجح الميزان التجاري بين العجز والفائض، حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة العجز حوالي 13,967 مليون دولارا، وذلك عن الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩، بينما تبذلت حالة الميزان في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ لتسجل فائضا بلغت قيمته 12,584 مليون دولارا، وظل الميزان في حالة فائض خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة الفائض 55,133 مليون دولارا، ثم ما لبثت أن تبذلت حالة الميزان مرة

- أخرى فبلغ المتوسط السنوي لقيمة العجز حوالي 1,063 مليون دولاراً، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢.
- في الدول النامية بأوقيانوسيا اتجه الميزان التجاري نحو العجز الدائم، فقد بلغ المتوسط السنوي لقيمة العجز حوالي 1,167 مليون دولاراً، وذلك عن الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ وفي الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بلغ المتوسط السنوي للعجز حوالي 2,264 مليون دولاراً، وفي الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغ حوالي 4,296 مليون دولاراً، وأخيراً وخلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ بلغ المتوسط السنوي لقيمة العجز حوالي 7,053 مليون دولاراً.
 - (٤) أن نسبة الفائض أو العجز في الميزان التجاري في الأقاليم المختلفة بالدول النامية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية قد تباينت بحسب الإقليم والفترة الزمنية، وذلك على النحو الآتي:—
 - في الدول النامية بآسيا بلغت نسبة الفائض حوالي ٣٤٥%، وذلك عن الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) مقارنة بالفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤، وبلغ الفائض حوالي ٣٠٨% في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ مقارنة بالفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩، وفي الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغت نسبة الفائض مقارنة بالفترة السابقة عليها ما يقرب من ٢٠٠%، بينما انخفضت نسبة الفائض فبلغت حوالي 4,96%، وذلك خلال الفترة الأخيرة من الدراسة ٢٠٠٨-٢٠١٢ مقارنة بالفترة السابقة ٢٠٠٥-٢٠٠٨.
 - في الدول النامية بأمريكا بدأت الفترة الأولى بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية — (١٩٩٥-١٩٩٩) مقارنة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ بتحقيق نسبة عجز بلغت ٢٤٢%، بينما في الأجل البعيد حققت هذه الدول نسبة فائض بلغت حوالي ١٢٣%، وذلك تحديداً في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ مقارنة بالفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩، بينما بلغت نسبة الفائض في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ حوالي ٦١٣%، وأخيراً في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ مقارنة بالفترة السابقة عليها بلغت نسبة العجز ١٢٢%.
 - في الدول بأفريقيا بدأت الفترة الأولى — ١٩٩٥-١٩٩٩ مقارنة بالفترة السابقة عليها ١٩٩٠-١٩٩٤ — بنسبة عجز ٢١٥%، ثم بعد ذلك تحول العجز إلى فائض بلغ نسبة ١٩٠% في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ مقارنة بالفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩، وفي الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ مقارنة بالفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بلغت نسبة الفائض

٣٣٨%، وفي الفترة الأخيرة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ مقارنة بالفترة السابقة عليها بلغت نسبة العجز حوالي ١٤٧%
• في الدول النامية بأوقيانوسيا كان الميزان في حالة عجز مستمر، حيث بلغت نسبة العجز ٢٩% في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ مقارنة بالفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤، ثم بلغت نسبة العجز ٩٤% في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ مقارنة بالفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩، وفي الفترة اللاحقة عليها ٢٠٠٥-٢٠٠٨ مقارنة بالفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بلغت نسبة العجز حوالي ٩٠%، بينما بلغت في الفترة الأخيرة ٢٠٠٩-٢٠١٢ مقارنة بالفترة السابقة عليها ٦٤%.

الخاتمة

نظرا لأن التجارة الخارجية تعتبر هي القاطرة لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، فقد تركزت دراستنا بشكل أساسي حول دور منظمة التجارة العالمية — من خلال سياساتها التي هدفت إلى تحرير التجارة — في نمو التجارة الخارجية.

واقضى المسار العلمي والترتيب المنطقي للدراسة أن نبدأ في المبحث الأول بإلقاء الضوء (مؤسسيا) على منظمة التجارة العالمية من حيث الخلفية التاريخية التي أدت إلى إنشائها، لتقوم بدور المنظم والمنسق لإيجاد حلول ناجعة وعملية لمشكلات التجارة الخارجية، وقد بدا واضحا أنها تصبو إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتركز حول تحرير التجارة وتخفيف رويداً رويداً من القيود الحمائية، والانتهاة من هذه القيود كلية فيما بعد، وقد سعت إلى تحقيق هذا الهدف من خلال عدة وظائف ومبادئ تتكامل فيما بينها، وبالتعاون مع المنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى، من أجل تشجيع التفاوض والاتفاقات المتعلقة بالعلاقات التجارية وحل المنازعات الناشئة عنها، وقد تركزت مبادئ المنظمة حول إقامة علاقات تجارية محررة من القيود التي تكبل انسيابها وتعرقل مسيرة نموها، ويعني ذلك تخفيف القيود التعريفية وغير التعريفية بشفافية واضحة، تتلخص في تحبيذ الرسوم الصريحة دون الحواجز غير الجمركية، وكذلك منح المنتج أو السلعة المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محليا، بحيث يكون الوجه الوحيد للفرقة في المعاملة هو تحميل السلع المستوردة بالتعريف الجمركية المقررة عليها، ولعل من أهم مبادئ المنظمة تجاه الدول النامية هو المعاملة التفضيلية التي تهدف إلى فتح أسواق الدول الصناعية المتقدمة أمام منتجات الدول النامية، وبالتالي زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، ثم تناولنا أخيرا في هذا المبحث الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية والذي أوضحنا أنه يتكون من مجموعة من الأجهزة والمجالس واللجان المتخصصة التي يختص كل منها باختصاصات معينة.

وفي المبحث الثاني، تناولنا آثار سياسات منظمة التجارة العالمية (نظرياً) على نمو التجارة الخارجية في الدول النامية ، وقد أوضحنا أن الدراسات النظرية توقعت أن يكون هناك أثارا لنفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، إذ أشارت إلى أن الدول

النامية نتيجة لأخذ الدول الأعضاء بالسياسات المتعلقة بتحرير التجارة ستتحمل الكثير من الخسائر في المدى القصير، وإن كان من الممكن أن تحقق الكثير من المكاسب في الأمد البعيد، كما أوضحت الدراسات أن تزايد دخول الدول المتقدمة من تحرير التجارة (في الأجل القصير) سيؤدي إلى زيادة وارداتها من الدول النامية مما يؤدي إلى انتعاش اقتصادياتها، خاصة إذا وضعنا في الحسبان أن مكاسب تحرير التجارة ستصل في الأجل الطويل إلى مكاسب إجمالية تقدر بحوالي ١٧٠ مليار دولاراً سنوياً، يكون نصيب الدول المتقدمة فيها مقدراً بحوالي ١١٥ مليار دولاراً سنوياً بما يعادل ٦٧,٥ ٪، في حين أن الدول النامية ستحقق مكاسب إجمالية تقدر بحوالي ٥٥ مليار دولار سنوياً بما يعادل حوالي ٣٢,٥ ٪، وهو ما يشير إلى أن وضع التجارة الخارجية في الدول النامية سيتحسن في الأجل الطويل.

وعلى العكس من ذلك ارتأت بعض الدراسات النظرية أن رفع الحماية عن الأسواق المحلية يكون دائماً في صالح الدول المتقدمة، وبالتالي تتأثر المنتجات المحلية في الدول النامية غير القادرة على المنافسة من حيث الأسعار والجودة، كما أن هناك صعوبات كبيرة تواجه الدول النامية في منافسة الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات التي تستحوذ الدول المتقدمة على الجزء الأكبر منها، كما أن سياسات منظمة التجارة العالمية من أجل النفاذ إلى الأسواق وخاصة تلك السياسة المتعلقة بالخفض التدريجي لمستويات التعريفات الجمركية، ومستويات القيود غير التعريفية، سيؤدي حتماً إلى نتيجة مؤداها تواجد منتجات الدول الأخرى خاصة الدول الصناعية المتقدمة بحرية تامة وبأسعار أقل وجودة أعلى من مثيلاتها من السلع والمنتجات في الدول النامية، وهو ما يزيد الإقبال على هذه السلع المستوردة، ويؤدي حتماً إلى زيادة الواردات.

وفي المبحث الثالث، قمنا ببيان مدى صدق التوقعات والآثار التي أشارت إليها الدراسات النظرية، حيث قمنا بتدعيم الدراسة بجانب تطبيقي بعد إجراء تقدير كمي لأثر نفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية، من خلال دراسة وتحليل أثر تحرير التجارة العالمية على صادرات وواردات السلع والخدمات في الدول النامية، والمقارنة بينها وبين الدول المتقدمة، مع توضيح أثرها على الميزان التجاري في الدول النامية، مع إجراء مقارنة بين الفترة ما قبل نفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية بعشر سنوات، والفترة التي تلت نفاذ الاتفاقات وحتى سنة ٢٠١٢م.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة نوردتها فيما يأتي:—

أولاً: نتائج الدراسة (إحصائياً)

جدول رقم (١٢) يوضح نتائج نفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة في السلع والخدمات على الميزان التجاري في الدول النامية والمتقدمة

الدول النامية		السنوات		الصادرات				الواردات				الفائض أو العجز في الميزان التجاري	
الدول	مجموعه	السنوات	متوسط	الزيادة أو الانخفاض كقيمة	الزيادة أو الانخفاض كنسبة مئوية %	الزيادة أو الانخفاض كقيمة	الزيادة أو الانخفاض كنسبة مئوية %	قيمة الزيادة أو الانخفاض (مليون دولار)	نسبة الزيادة أو الانخفاض %	سلع	خدمات	سلع	خدمات
الدول النامية				سلع	خدمات	سلع	خدمات	سلع	خدمات	خدمات	سلع	خدمات	سلع
١٩٩٥-١٩٩٩				612,150+	112,700+	574,606+	117,380+	37,544+	4,680-	62,4+	59,4+	59,8+	48,2+
٢٠٠٠-٢٠٠٤				761,004+	108,800+	559,199+	111,700+	201,805+	2,900-	47,8+	36+	36,4+	30,9+
٢٠٠٥-٢٠٠٨				2,678,638+	412,835+	2,191,289+	454,750+	487,349+	41,915-	113+	100,4+	104,6+	96,2+
٢٠٠٩-٢٠١٢				1,827,505+	333,600	1,822,288+	445,000+	5,217+	111,400-	36,3+	40,5+	42,5+	48+
الدول المتقدمة				سلع	خدمات	سلع	خدمات	سلع	خدمات	خدمات	سلع	خدمات	سلع
١٩٩٥-١٩٩٩				1,054,636+	268,300+	1,071,469+	236,680+	16,833-	31,620+	39,5+	35,9+	40,4+	33+
٢٠٠٠-٢٠٠٤				834,971+	312,760+	1,135,058+	289,380+	300,087-	23,380+	22,4+	30,8+	30,5+	30,4+
٢٠٠٥-٢٠٠٨				2,932,635+	983,445+	3,398,908+	804,575+	466,273-	178,870+	64,3+	74+	70+	64,8+
٢٠٠٩-٢٠١٢				916,031+	466,025+	792,742+	347,150+	123,290+	118,875+	12,2+	20+	9,6+	17+

- تم إعداد الجدول بواسطة الباحث .
- تم احتساب النسب بواسطة الباحث.
- مصدر البيانات: مستخرجة من الجداول أرقام 2،3،6،7 الواردة بالبحث.
- المقصود بالزيادة أو الانخفاض: الزيادة والانخفاض في المتوسط السنوي للصادرات أو الواردات أو العجز في ميزان السلع والخدمات في الفترة الواردة بالجدول مقارنة بالفترة السابقة عليها.
- يرمز للزيادة أو الفائض بـ(+) وللانخفاض أو العجز بـ(-)

جدول رقم (١٣) يوضح نتائج نفاذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة في السلع والخدمات على الميزان التجاري في الدول النامية حسب الإقليم

الفائض أو العجز في الميزان التجاري		الواردات				الصادرات				متوسط السنوات	الدول النامية		
نسبة الزيادة أو الانخفاض %		قيمة الزيادة أو الانخفاض (مليون دولار)		الزيادة أو الانخفاض كنسبة مئوية %		الزيادة أو الانخفاض كقيمة (مليون دولار)		الزيادة أو الانخفاض كنسبة مئوية %		الزيادة أو الانخفاض كقيمة (مليون دولار)			
خدمات	سلع	خدمات	سلع	خدمات	سلع	خدمات	سلع	خدمات	سلع	خدمات	سلع		
2-	361+	740-	63,552+	55,4+	59+	91,140+	410,881+	70,3+	66,5+	90,400+	474,433+		١٩٩٩-١٩٩٥
15,7-	176+	5,740-	143,043+	35,8+	40+	91,600+	450,364+	39,2+	49,9+	85,860+	593,407+		٢٠٠٤-٢٠٠٠
24-	167+	10,200-	373,926+	99,4+	108+	344,880+	1,687,191+	109,8+	115,7+	334,680+	2,061,117+		٢٠٠٨-٢٠٠٥
94,3-	12+	49,525-	76,596+	48+	44,5+	332,625+	1,445,539+	44,3+	39,6+	283,100+	1,522,135+		٢٠١٢-٢٠٠٩
1,1-	1231-	140-	15,849-	39,1+	83+	17,820+	135,414+	54,3+	73,9+	17,960	119,565+		١٩٩٩-١٩٩٥
17,2+	198+	2,120+	34,028+	16,3+	26,6+	10,340+	79,461+	24,4+	40,3+	12,460	113,489+		٢٠٠٤-٢٠٠٠
26,5-	260+	2,695-	43,885+	63,1+	82,5+	46,495+	311,753+	69+	90+	43,800	355,638+		٢٠٠٨-٢٠٠٥
245,6-	28,5-	31,625-	17,325-	54,4+	33,7+	65,425+	232,631+	31,5+	28,7+	33,800	215,306+		٢٠١٢-٢٠٠٩
4,1-	188-	380-	9,131-	24,7+	28,6+	8,080+	27,447+	32,8+	18,2+	7,700+	18,316+		١٩٩٩-١٩٩٥
8+	599+	780+	25712+	22,1+	231+	9,040+	28,373+	31,5+	45,4+	9,820+	54,085+		٢٠٠٤-٢٠٠٠
318-	330+	28,165-	70,729+	122,6+	124+	61,115+	188,021+	80,4+	149+	32,950+	258,750+		٢٠٠٨-٢٠٠٥
78-	57-	28,875-	52,607-	40,9+	41,7+	45,400+	141,744+	22,3+	20,6+	16,525+	89,137+		٢٠١٢-٢٠٠٩
37,5-	32+	60-	460+	25,5+	17+	280+	866+	19+	36+	220+	1,326+		١٩٩٩-١٩٩٥
45,5+	102-	100+	976-	56,5+	16+	780+	999+	58,6+	46+	680+	23+		٢٠٠٤-٢٠٠٠
267-	61,8-	855-	1,190-	104,9+	62+	2,265+	4,323+	91,5+	62,2+	1,410+	3,133+		٢٠٠٨-٢٠٠٥
117-	44,9-	1,375-	1,398-	34,5+	21+	1,525+	2,375+	4,6+	12+	150+	977+		٢٠١٢-٢٠٠٩

• تم إعداد الجدول، واحتساب النسب بواسطة الباحث، ومصدر البيانات: مستخرجة من الجداول أرقام ٤،٥،٨،٩ الواردة بالبحث.

ثانياً: نتائج الدراسة (وصفياً)

(١) ارتفاع متوسط الزيادة في قيمة ونسبة الفائض في الميزان التجاري السلعي لصالح الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشأة منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-١٩٩٩) مقارنة بالفترة التي سبقت إنشائها، وكذلك ظل الفائض متواصلاً في كل الفترات التي تلت هذه الفترة حتى نهاية الفترة محل الدراسة.

ونحن نرى أن الفضل في ذلك يرجع إلى مجموعة الدول النامية بآسيا، حيث بلغت حصة هذه الدول من الصادرات السلعية للدول النامية 75,22% من إجمالي الصادرات السلعية للدول النامية، 23,7% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، وذلك عن الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤، وظلت هذه الحصة في تصاعد حتى بلغت في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ حوالي 77,4% من صادرات السلع في الدول النامية، وحوالي 31,7% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية.

(٢) ارتفاع متوسط الزيادة في قيمة ونسبة العجز في الميزان التجاري الخدمي في الدول النامية لصالح الدول المتقدمة، وذلك بداية من الفترة التي تعبر عن بداية نشأة منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة السابقة على إنشائها، كما ظلت قيمة ونسبة العجز في زيادة متواصلة حتى نهاية الفترة محل الدراسة (٢٠٠٩-٢٠١٢).

(٣) ارتفاع متوسط الزيادة في قيمة ونسبة العجز في الميزان التجاري السلعي في الدول المتقدمة لصالح الدول النامية، وذلك في جميع الفترات محل الدراسة بداية من إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة السابقة على إنشائها، وظل الحال على ما هو عليه من زيادة نسبة العجز حتى نهاية فترة الدراسة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

(٤) ارتفاع متوسط الزيادة في قيمة ونسبة الفائض في الميزان التجاري الخدمي لصالح الدول المتقدمة في مواجهة الدول النامية، في جميع فترات الدراسة قبل وبعد إنشاء منظمة التجارة، وإن كانت قد زادت هذه النسبة بشكل ملحوظ بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ونحن نرى أن زيادة العجز في الميزان التجاري الخدمي في الدول النامية يرجع إلى وجود صعوبات كبيرة تواجه الدول النامية في منافسة الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات التي تستحوذ على الجزء الأكبر منها، لاسيما بعد تقليص التفضيلات والمزايا، ورفع الحماية عن الأسواق المحلية والذي جاء في صالح الدول المتقدمة، وبالتالي تأثرت تجارة الخدمات في الدول النامية لعدم قدرتها على المنافسة من حيث الأسعار والجودة، وأضحت الدول النامية في موقف تنافسي ضعيف في مجال تجارة الخدمات.

(٥) ارتفاع متوسط الزيادة في قيمة ونسبة الفائض في الميزان التجاري السلعي في مجموعة الدول النامية بآسيا، وذلك اعتباراً من تاريخ نشأة منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-١٩٩٩) مقارنة بالفترة التي سبقت إنشائها، وقد ظل الفائض متواصلاً في كل الفترات التي تلت هذه الفترة حتى نهاية الفترة محل الدراسة.

(٦) أما مجموعات الدول النامية بأمريكا وأفريقيا، فقد كان متوسط الزيادة أو الانخفاض في قيمة ونسبة الفائض أو العجز في الميزان التجاري السلعي متأرجحاً، حيث اتجه متوسط القيمة والنسبة نحو الانخفاض في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ مقارنة بالفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤، ثم بعد ذلك اتجه نحو الارتفاع في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ مقارنة بالفترة السابقة عليها، وظل متوسط القيمة ونسبته في ارتفاع في الفترة اللاحقة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ مقارنة بالفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، ثم سرعان ما اتجه متوسط القيمة والنسبة نحو الانخفاض مرة أخرى في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ مقارنة بالفترة السابقة عليها.

(٧) وأما مجموعة الدول النامية بأوقيانوسيا، فقد اتجه متوسط القيمة والنسبة المئوية لها نحو الزيادة في الفترة الأولى ١٩٩٥-١٩٩٩، وأما في الفترات اللاحقة جميعها فقد اتجه متوسط القيمة والنسبة نحو الانخفاض.

(٨) ارتفاع متوسط قيمة ونسبة العجز في الميزان التجاري الخدمي في كل مجموعات الدول النامية في الفترة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة قبل إنشائها، حيث اتجه متوسط قيمة العجز ونسبته نحو التزايد المستمر والمتلاحق بداية من نشأة المنظمة وحتى نهاية فترة الدراسة.

التوصيات

ينظر دائما إلى التجارة الدولية الحرة بأنها المحرك الذي يقود عملية التنمية الاقتصادية، ولم يعد هناك أي فرصة أمام الدول النامية إلا بالتحرك نحو هذا الهدف بالتوسع في الأسواق التصديرية من أجل تعزيز الطلب على السلع المحلية، وفي المقابل لابد من ترشيد الواردات لخفض الطلب المحلي على السلع الأجنبية، حيث إن زيادة الواردات بمعدلات تزيد عن الصادرات من شأنه أن يؤدي إلى عجز الميزان التجاري، وبالتالي يؤثر سلبا على عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية. ولذا فإننا نقترح بعض التوصيات لزيادة مكاسب الدول النامية من تحرير التجارة العالمية:

(١) سبق وأن أوضحنا ارتفاع متوسط الزيادة في قيمة ونسبة العجز في الميزان التجاري الخدمي في الدول النامية لصالح الدول المتقدمة، وذلك في كل فترات الدراسة سواء قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية أو بعد إنشائها وإن كانت قيمة ونسبة العجز في الميزان التجاري الخدمي قد تزايدت بصورة أكبر بعد إنشاء المنظمة حتى نهاية فترة الدراسة.

• ونوصي بجمعية اهتمام الدول النامية بترشيد الواردات الخدمية خاصة البرامج الإلكترونية من خلال إحلال المنتجات الوطنية محل المنتجات الأجنبية تدريجيا، حيث إن مجال التجارة في البرامج الإلكترونية والحاسب الآلي من المجالات التي تتميز بنمو الطلب العالمي عليها، ومن شأن نجاح الدول النامية في هذه الصناعة أن يؤدي إلى خلق وفورات خارجية ضخمة تسهم بشكل فعال في تنمية اقتصادياتها، ويمكن لحكومات الدول النامية في سبيل وصولها لذلك أن تستخدم بعض السياسات المالية والنقدية، مثل الإعفاء من الضرائب للمشروعات التي تهتم بهذه الصناعات، وكذلك تقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة وميسرة، وكذلك زيادة الاهتمام الإعلامي بأهمية صناعة البرامج الإلكترونية وبرامج الحاسب الآلي لتكوين وعي مجتمعي بأهمية زيادة الإنتاج في هذا المجال تحفيزا للمستثمرين فيه.

• وأما في مجال السياحة ونظرا لما تتمتع به أغلبية الدول النامية من ميزات نسبية في المجال السياحي سواء التاريخي أو الديني أو الطبيعي بأشكاله المختلفة، فإنها تمتلك إمكانات كبيرة لتحقيق زيادة هائلة في أعداد الوافدين إليها، وبالتالي زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي، وهو ما يساعد الميزان التجاري الخدمي في هذه الدول على التعافي والنهوض ليكون في حالة فائض وليس في حالة عجز، ويمكن لحكومات الدول النامية أن تتخذ بعض السياسات الهامة في هذا المجال، منها السياسة الإعلامية والإلكترونية (عبر الإنترنت) للقيام بدور تسويقي وإعلاني أكبر حول المناطق السياحية، وتوجيه هذه الإعلانات للأسواق الخارجية سواء عن طريق الإعلانات الخارجية المدفوعة أو المعارض السياحية ومكاتب السياحة المنتشرة بالخارج، وذلك وفق خطة ممنهجة ترسمها الحكومة ممثلة في وزارات الخارجية والسياحة في الدول النامية.

وكذلك إعادة النظر في السياسة السعرية السياحية بما تشتمل عليه من نقل وإقامة وتسوق وغيرها وجعل الأسعار تنافسية تقل عن أسعار السياحة في المناطق المماثلة، مع وضع القوانين التي تكفل عدم استغلال السياح من ناحية أسعار السلع أو الخدمات داخل الدول النامية.

● وفيما يتعلق بالخدمات الإنشائية والهندسية، ونظرا لحاجة الدول النامية إلى المزيد من مشروعات البنية الأساسية، والاستثمار المتنامي في قطاع المقاولات والتشييد، إلا أن هناك بعض الدول النامية التي تتمتع بميزة نسبية في مجال الإنشاءات والاستشارات الهندسية من ناحية التكلفة السعرية أو التقارب الجغرافي بين الدول النامية، وهو ما يساعد الشركات العاملة في هذا المجال، ويمكن لحكومات الدول النامية أن تقوم بتقوية وتعزيز العلاقات من خلال تفعيل الاتفاقات الثنائية وغيرها من الوسائل مع الدول التي تقترب منها جغرافيا وثقافيا وعرقيا بهدف المشاركة في المناقصات المطروحة فيها.

(٢) سبق وأن أوضحنا أن صادرات الدول النامية من السلع وإن كانت قد تزايدت بصورة كبيرة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، إلا أن الواردات السلعية أيضا قد تزايدت بصورة كبيرة أيضا، أدت إلى عجز الميزان التجاري السلعي الذي كان واضحا في بعض الفترات في مجموعات الدول النامية (عدا مجموعة الدول النامية بآسيا) والتي استطاعت حقا أن تحقق فائضا في الميزان التجاري السلعي في كل فترات الدراسة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، لذا يجب على الدول النامية الأخرى أن تحذو حذو الدول النامية بآسيا، وذلك بعمل استراتيجيات من أجل زيادة المكاسب التصديرية، وبالعكس العمل على خفض الواردات التي تؤدي إلى الخسائر جراء تحرير التجارة، لذا نوصي حكومات الدول النامية، ببعض التوصيات في هذا المجال، منها:-

● العمل على تحقيق زيادة الإنتاج في المجالات الزراعية والصناعية والعلوم التكنولوجية الحديثة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال خطط استثمارية تنفذ بالسياسات الحكومية النقدية والمالية، ونظم الحوافز التي توظف من أجل الاستثمار في مجالات معينة خاصة إنتاج منتجات أو سلع جديدة، وبسياسة واردات تعتمد على استيراد السلع الرأسمالية لبناء واستكمال الصناعات، واستيراد أحدث التكنولوجيا الصناعية.

● التركيز على عملية الإصلاح الصناعي من خلال تشجيع وزيادة الصناعات الخفيفة والصغيرة، ومن خلال الاهتمام بالبحوث العلمية والتطور التكنولوجي، فيجب على حكومات الدول النامية أن تزيد الإنفاق على البحوث والتطوير في المنتجات، ولا بد أن تجعل من ضمن أولوياتها الاقتصادية الإنفاق على حل المشكلات الاقتصادية والتكنولوجية المتعلقة بتطوير الإنتاج وطرقه المتقدمة تكنولوجيا للعمل على زيادته وكفاءته، باستخدام مدخلات رأس المال، والمستوى المرتفع من المهارات الإدارية، والاستغلال الأفضل والأمثل لعنصر العمل.

● توجيه الإعلام نحو توعية المستهلكين بعدم الإقبال على شراء السلع المستوردة طالما كان هناك منتج محلي مماثل لها.

● اتخاذ حكومات الدول النامية التدابير والإجراءات التي تكفل عدم استيراد أي منتجات لها نظير محلي إلا بعد اتخاذ بعض الإجراءات التي تكفل عدم الاستيراد إلا في حدود ضيقة وفي حالات الضرورة القصوى.

● اتخاذ حكومات الدول النامية التدابير التي تكفل الترشيد في واردات السلع التي لا يمكن تغطيتها من خلال الإنتاج المحلي في الأجل القصير، وذلك لسد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج المحلي

للسلع، أما في الأجل البعيد فلا بد من تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بزيادة الإنتاج وكفاءته، لتغطية الاستهلاك أولاً ثم الانطلاق نحو التصدير.

- تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية متعددة الأطراف والاتفاقات الثنائية، ومنها اتفاقات التعويض الفردي، واتفاقيات الدفع، والصفقات المتكافئة فيما بين الدول النامية، وذلك لتشجيع وزيادة حجم التجارة فيما بينها من ناحية، ومن ناحية أخرى للتغلب على العجز في الميزان التجاري الذي قد يتحقق في دولة من هذه الدول في مواجهة دولة أخرى، وحتى لا تلجأ إلى تسوية هذا العجز بالنقد الأجنبي.

الملاحق

ملحق رقم (١) جدول يبين أعضاء منظمة التجارة العالمية (١٥٩ عضوا في ٢ مارس ٢٠١٣)

الدولة	تاريخ الانضمام	الدولة	تاريخ الانضمام	الدولة	تاريخ الانضمام	الدولة	تاريخ الانضمام
ألبانيا	٢٠٠٠/٩/٨	جمهورية الدومنيكان	١٩٩٥/٣/٩	ليشتننسين	١٩٩٥/٩/١	سانت كيتس ونيفيت	١٩٩٦/٢/٢١
أنجولا	١٩٩٦/١١/٢٣	الاكوادور	١٩٩٦/١/٢١	ليتوانيا	٢٠٠١/٥/٣١	سانت فينسنت	١٩٩٥/١/١
أنتجوا وباربودا	١٩٩٥/١/١	مصر	١٩٩٥/٦/٣٠	لوكسمبورج	١٩٩٥/١/١	سانت لوسيا	١٩٩٥/١/١
الأرجنتين	١٩٩٥/١/١	السلفادور	١٩٩٥/٥/٧	ماكاو	١٩٩٥/١/١	ساموا	٢٠١٢/٥/١٠
أرمينيا	٢٠٠٣/٢/٥	إستونيا	١٩٩٩/١١/١٣	مدغشقر	١١/١٧/١٩٩٥	السعودية	١٢/١١/٢٠٠٥
أستراليا	١٩٩٥/١/١	الاتحاد الأوروبي	١٩٩٥/١/١	مالاوي	١٩٩٥/٥/٣١	السنغال	١٩٩٥/١/١
النمسا	١٩٩٥/١/١	فيجي	١٩٩٦/١/١٤	ماليزيا	١٩٩٥/١/١	سيراليون	١٩٩٥/٧/٢٣
البحرين	١٩٩٥/١/١	فنلندا	١٩٩٥/١/١	المالديف	١٩٩٥/٥/٣١	سنغافوره	١٩٩٥/١/١
بنجلاديش	١٩٩٥/١/١	فرنسا	١٩٩٥/١/١	مالي	١٩٩٥/٥/٣١	سلوفاكيا	١٩٩٥/١/١
باربادوس	١٩٩٥/١/١	الجابون	١٩٩٥/١/١	مالطا	١٩٩٥/١/١	سلوفينيا	١٩٩٥/٧/٣٠
بلجيكا	١٩٩٥/١/١	جامبيا	١٩٩٦/١٠/٢٣	موريتانيا	١٩٩٥/٥/٣١	جزر سليمان	١٩٩٦/٧/٢٦
بلنيز	١٩٩٥/١/١	جورجيا	٢٠٠٠/٦/١٤	موريشيوس	١٩٩٥/١/١	جنوب أفريقيا	١٩٩٥/١/١
بنين	١٩٩٦/٢/٢٢	ألمانيا	١٩٩٥/١/١	المكسيك	١٩٩٥/١/١	أسبانيا	١٩٩٥/١/١
بوليفيا	١٩٩٥/١٩/١٢	غانا	١٩٩٥/١/١	مولدوفا	٢٠٠١/٧/٢٦	سريلانكا	١٩٩٥/١/١
بتسوانا	١٩٩٥/٥/٣١	اليونان	١٩٩٥/١/١	منغوليا	١٩٩٧/١/٢٩	سورينام	١٩٩٥/١/١
البرازيل	١٩٩٥/١/١	جرينادا	١٩٩٦/٢/٢٢	مونيچرو	٢٠١٢/٤/٢٩	سوازيلاند	١٩٩٥/١/١
بروناي دار السلام	١٩٩٥/١/١	جواتيمالا	١٩٩٥/٧/٢١	المغرب	١٩٩٥/١/١	السويد	١٩٩٥/١/١
بلغاريا	١٩٩٥/١٢/١	غينيا	١٩٩٥/١٠/٢٥	موزمبيق	١٩٩٥/٨/٢٦	سويسرا	١٩٩٥/١/١
بوركينافاسو	١٩٩٥/٦/٣	غينيا بيساو	١٩٩٥/٥/٣١	ميانمار	١٩٩٥/١/١	تايبه الصينية	٢٠٠٢/١/١
بوروندي	١٩٩٥/٧/٢٣	جويانا	١٩٩٥/١/١	ناميبيا	١٩٩٥/١/١	طاجيكستان	٢٠١٣/٣/٢
كابو فيرد	٢٠٠٨/٧/٢٣	هايتي	١٩٩٦/١/٣٠	نيبال	٢٠٠٤/٤/٢٣	تنزانيا	١٩٩٥/١/١
كمبوديا	٢٠٠٤/١٠/١٣	هندوراس	١٩٩٥/١/١	هولندا	١٩٩٥/١/١	تايلاند	١٩٩٥/١/١
الكاميرون	١٩٩٥/١٢/١٣	هونج كونج	١٩٩٥/١/١	نيوزيلاند	١٩٩٥/١/١	يوغوسلافيا	٢٠٠٣/٤/٤
كندا	١٩٩٥/١/١	هنجارية	١٩٩٥/١/١	نيكارجوا	١٩٩٥/٩/٣	توجو	١٩٩٥/٥/٣١
أفريقيا الوسطى	١٩٩٥/٥/٣١	أيسلندا	١٩٩٥/١/١	النيجر	١٢/١٣/١٩٩٦	تونجا	٢٠٠٧/٧/٢٧
تشاد	١٩٩٦/١٠/١٩	الهند	١٩٩٥/١/١	نيجيريا	١٩٩٥/١/١	ترينداد وتوباجو	١٩٩٥/٣/١
شيلي	١٩٩٥/١/١	أندونيسيا	١٩٩٥/١/١	النرويج	١٩٩٥/١/١	تونس	٢٠١٣/٣/٢٩
الصين	٢٠٠١/١٢/١١	أيرلندا	١٩٩٥/١/١	عمان	٢٠٠٠/١١/٩	تركيا	١٩٩٥/٣/٢٦
كولومبيا	١٩٩٥/٤/٣٠	إسرائيل	١٩٩٥/٤/٢١	باكستان	١٩٩٥/١/١	أوغندا	١٩٩٥/١/١
الكونغو	١٩٩٧/٣/٢٧	إيطاليا	١٩٩٥/١/١	بنما	١٩٩٧/٩/٦	أوكرانيا	٢٠٠٨/٥/١٦
كوستاريكا	١٩٩٥/١/١	جامايكا	١٩٩٥/٣/٩	بابوا وغينيا	١٩٩٦/٦/٩	الإمارات	١٩٩٦/٤/١٠
كوت ديفوار	١٩٩٥/١/١	اليابان	١٩٩٥/١/١	بارجواي	١٩٩٥/١/١	المملكة المتحدة	١٩٩٥/١/١
كرواتيا	٢٠٠٠/١١/٣٠	الأردن	١٩٩٥/٤/١١	بيرو	١٩٩٥/١/١	أمريكا	١٩٩٥/١/١
كوبا	١٩٩٥/٤/٢٠	كينيا	١٩٩٥/١/١	الفلبين	١٩٩٥/١/١	أورجواي	١٩٩٥/١/١
قبرص	١٩٩٥/٧/٣٠	جمهورية كوريا	١٩٩٥/١/١	بولندا	١٩٩٥/١/١	فانواتو	٢٠١٢/٨/٢٤
التشيك	١٩٩٥/١/١	الكويت	١٩٩٥/١/١	البرتغال	١٩٩٥/١/١	فنزويلا	١٩٩٥/١/١
الكونغو الديمقراطية	١٩٩٧/١/١	كيرجستان	١٩٩٨/١٢/٢٠	قطر	١٩٩٦/١/١٣	فيتنام	٢٠٠٧/١/١١

الدنمارك	١٩٩٥/١/١	لاو	٢٠١٣/١١/٢	رومانيا	١٩٩٥/١/١	زامبيا	١٩٩٥/١/١
جيبوتي	١٩٩٥/٥/٣١	لاتفيا	١٩٩٩/٢/١٠	روسيا الفيدرالية	٢٠١٢/٨/٢٢	زيمبابوي	١٩٩٥/٣/٥
دومينيكا	١٩٩٥/١/١	ليسوتو	١٩٩٥/٥/٣١	رواندا	١٩٩٦/٥/٢٢		

المصدر: http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.ht

ملحق رقم (٢) جدول يوضح مجموعات الدول المتقدمة حسب الإقليم

مجموعة الدول	أسماء الدول التابعة لكل مجموعة
الدول المتقدمة بأمريكا	برمودا، كندا، جرين لاند، سان بيار ميكلون، الولايات المتحدة الأمريكية
الدول المتقدمة بآسيا	إسرائيل، اليابان
الدول المتقدمة بأوروبا	أندورا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، قبرص، التشيك، الدنمارك، أستونيا، جزر فارو، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، جبل طارق، اليونان، هنجاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورج، مالطا، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ألبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة.

ملحق رقم (٣) جدول يوضح مجموعة الدول المتحولة

مجموعة الدول المتحولة	أسماء الدول
	ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جورجيا، كزاخستان، كيرجيزستان، مونتيجرو، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، صربيا، صربيا ومونتيجرو، جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا، توركمنستان، أوكرانيا، أوزبكستان.

ملحق رقم (٤) جدول يوضح مجموعات الدول النامية حسب الإقليم

مجموعة الدول	اسماء الدول التابع لكل مجموعة
الدول النامية بآسيا	
شرق آسيا	الصين، هونج كونج، ماكاو سار، تايوان، كوريا، جمهورية كوريا.
جنوب آسيا	أفغانستان، بنجلاديش، بوتان، الهند، إيران، جزر المالديف، نيبال، باكستان، سريلانكا.
جنوب شرق آسيا	بروناي- دار السلام، كمبوديا، أندونيسيا، لاو، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافوره، تايلاند، تيمور الشرقية، فينتام.
غرب آسيا	البحرين، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية،

فلسطين ، سوريا، تركيا، الإمارات، اليمن.	
الدول النامية بأمريكا	
أنجيلا، أنتيغوا وباربودا، جزيرة أروبا، جزر البهاماس، بربادوس، بونيروسانت استاتيووس وسابا، جزر فيرجن البريطانية، جزر كايمان، كوبا، كوراساو، دومينيكا، جمهورية الدومنيكان، جرينادا، هاييتي، جامايكا، مونتسيرات، جزر الأنتيل الهولندية، جزر كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر جرينادين، سانت مارتن - الجزء الهولندي، ترينداد وتوباغو، جزر تركس وتايكوس.	دول الكاريبي
بليز، كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكارجوا، بنما، بنما - منطقة القناة.	وسط أمريكا
الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، الإكوادور، جزر فوكلاند، (مالفيناس) غيانا، بارجواي، بيرو، سورينام، أوروغواي، فنزويلا.	أمريكا الجنوبية
الدول النامية بأفريقيا	
بوروندي، كوموروس، جيبوتي، أريتريا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، موزمبيق، رواندا، سيشل، الصومال، جنوب السودان، أوغندا، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي.	شرق أفريقيا
أنجولا، الكاميرون، أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا، الجابون، ساوتومي وبرينسيب.	وسط أفريقيا
الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، السودان، تونس.	شمال أفريقيا
بنسوانا، ليسوتو، ناميبيا، جنوب أفريقيا، سوازيلاند.	جنوب أفريقيا
بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت دي فوار، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، سانت هيلينا، السنغال، سيراليون، توجو.	غرب أفريقيا
الدول النامية بأوقيانوسيا	
ساموا الأمريكية، جزيرة كوك، فيجي، بولينيزيا الفرنسية، جوام، كريباتي، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا، ناورو، كاليدونيا الجديدة، نيوي، جزر ماريانا الشمالية، جزر المحيط الهادي، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، توكيلاو، تونجا، توفالو، فانواتو.	أوقيانوسيا

المصدر: <http://unctadstat.unctad.org/>

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- د / إبراهيم أحمد خليفة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، دراسة نقدية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- د/ أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الأول ، التبادل الدولي - المدفوعات الدولية - النظام النقدي الدولي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- د/ أحمد جامع ، اتفاقات التجارة العالمية وشهرتها الجات، الجزء الأول، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠١ .
- د/ أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٥ .
- د/ السيد عبدالمولى، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١ .
- د/ جابر فهمي عمران ، منظمة التجارة العالمية - نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقات التجارة العالمية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ .
- جلين هاريسون، توماس رذرفورد، وديفيد تار، التقدير الكمي لنتائج جولة أوروغواي، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، واشنطن، المجلد ٣٢، العدد ٤، ١٩٩٥ م.
- د/ حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة ، عالم المعرفة، ٢٠٠٠ .
- د/ حسين عمر، الجات والخصخصة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى.
- د/ حسين شحاته، النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ .
- د/ خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية اقتصادية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٢ .
- ريتشارد هارمسن، جولة أوروغواي نعمة للاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس ١٩٩٥ .
- د/ سامي عفيفي حاتم ، خصائص نظام أوروغواي - مراكش التجاري متعدد الأطراف ، من بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، المجلد الأول ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ .
- د/ سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ١٩٩١ .
- سعيد سويد النصيبي ، منظمة التجارة العالمية ، الأهداف والمبادئ وشروط الانضمام وتجربة مجلس التعاون الخليجي، من بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، المجلد الأول، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.
- سلسلة نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الإعلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، الإصدار الرابع عشر، منظمة التجارة العالمية - الاستفادة من اتفاقياتها في العالم العربي وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة.

- د/ عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، دراسة تقييمية للجات واستراتيجية المواجهة، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية، ١٩٩٩م.
- د/ عبد الحكيم الرفاعي ، السياسة الجمركية والتكتلات الاقتصادية ، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- د / عبدالرحمن يسري أحمد، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ، بدون سنة للنشر.
- د/ عبدالستار عبدالحميد سلمي، سياسات منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية في السلع وأثرها على الاقتصاد المصري، المجلة القانونية الاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة الزقازيق، العدد الثاني عشر سنة ٢٠٠٠م- ١٤٢٠ هـ.
- د/ عبدالناصر حسبو السيد، الآثار المحتملة لفاذ اتفاقيات التجارة العالمية على سعر صرف الجنيه المصري ، دار النهضة العربية ٢٠١١ .
- د/ عبدالهادي حردان، اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، من بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، المجلد الثالث، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.
- د/ عبدالواحد محمد الفار، أحكام التنظيم الدولي في ظل عالم منقسم، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- د/ عدنان شوكت شومان، اتفاقيات الجات الدولية- الرابحون دوما ...والخاسرون دوما، دار المستقبل، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٩٩٦ .
- عبدالملك عبدالرحمن مظهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار الكتب القانونية.
- عماد محمد الليثي، التبادل الدولي — دراسة منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢ .
- د/ فخري الدين الفقي، منظمة التجارة العالمية النتائج والانعكاسات على التجارة السلعية العالمية مع التطبيق على جمهورية مصر العربية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، العددان ٤٤١-٤٤٢ السنة ٨٧، يناير وأبريل ١٩٩٦ .
- فيصل بن خالد بن عبدالله التركي ، آثار انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على أنظمتها الجنائية ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- د/ محمد إبراهيم طريح، مقدمة في التجارة الدولية، النظريات والسياسات، مكتبة المدينة، الزقازيق.
- د/ محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- د/ محمد صفوت قابل، آثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع، من بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، المجلد الثالث، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.
- د/ محمد ناجي حسن خليفة، اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، بدون سنة ودار للنشر.

- د/ محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- محمد رمضان آل جالم، منظمة التجارة العالمية وأثارها المتوقعة على التجارة والتنمية في الدول الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- د/ محمود سمير الشرفاوي، منظمات التجارة الدولية والتمويل الدولي، ط ٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
- د / مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية - النظام الدولي للتجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨ .
- د/ مصطفى سلامة، قواعد الجات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٨.
- د/ نادية أمين محمد علي، آلية اتخاذ القرار بمنظمة التجارة العالمية، من بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، المجلد الأول ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.
- د / نبيل حشاد ، الجات ومنظمة التجارة العالمية - أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

- Chad P.Bown, **Developing Countries and WTO Dispute Settlement**, Brookings institution press Washington, 2009.
- Feige, Edgar L. **Perestroika and Ruble Convertibility**, Cato institute, Cato journal, Volume 10, No3(winter 1991).
- George A.Berman and Petros C.Mavroidis, **WTO Law and Developing Countries** , Cambridge University Press, 2007, pp.195-198 .
- Graham Dunkley, **The free trade adventure, The WTO, The Uruguay Round and Globalism-A critique**, Zed Books, London.
- Glenn W. Harrison, Thomas F. Rutherford, David G. Tarr, **QUANTIFYING** , [Volume 107, Issue 444](#), THE URUGUAY ROUND, The Economic Journal, September 1997.
- Martin Khor; **Rethinking Globalization- Critical Issues and policy Choices**, Global Issues, 1999.
- Peter Gallagher, **Guide to the WTO and Developing Countries**, Wto Guide Series, 2000.
- Piritta Sorsa; Nur Calika; Paul Ross; Clinton Shiells; Thomas Dorsey, **Trade Liberalization in IMF- supported programs**, World and Financial Surveys, Washington, Banco Mundial, 1998.
- Rasheed Khaled, Philip Levy and Mohamed Saleem , **The World Trade Organization and The Developing Countries** , Pamphlet Series ,Vienna , Austria , February , 1999.

ثالثاً: المراجع من شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

http://www.wto.org/english/tratop_e/devel_e/d1who_e.htm

<http://unctadst>